الأربعاء 24 تموز 2024
العدد 5253 السنة الثامنة عشرة
Mercredi 24 Juillet 2024 no 5253 18ème année

20 صفحة
50000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رئاسيات أميركا

هاريس «توحّد» الديمقراطيين
خيار الضرورة

14

قائد اليونيفل: إسرائيل لا تريد الحرب [2]

(أ ف ب)

عودة زخم المفاوضات
الصفقة تنتظر «كلمة بيبي»

[10 ـ 12]

تقرير

تسوية الاعتماد المصرفي
رواية طارق خليفة

6

قضية

شركات المبيدات الحشرية
القتل بفوّهة «طسّاسة»!

4

الكرة اللبنانية

هبة عراقية لتأهيل ثلاثة ملاعب في لبنان

16

قضية اليوم

قائد «اليونيفل» زار فلسطين المحتلّة: لا قرار بالحرب على لبنان

فراس الشوفي

قبل عشرة أيام، زار قائد القوات الدولية العاملة في جنوب لبنان الجنرال الإسباني أرولدو لازارو ونائب رئيس البعثة الدولية هيرفي لوكوك فلسطين المحتلّة، للقاء جنرالات العدوّ وبعض السفراء الأجانب، في زيارة «استطلاعية»، بعد زيارتهما الأخيرة نهاية الشتاء الماضي.

تأتي الزيارة قبل نحو شهر على موعد التجديد لقوات اليونيفل خلال أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، وبعد جوّ من شبه التوتّر بين القوّات الدولية وقوات الاحتلال، على خلفية الاعتراضات الدائمة من قبل العدوّ

> «تهدئة نسبية» بسبب تعب جيش الاحتلال بعد أشهر الحرب على جبهتيْ لبنان وغزّة والضغوط الاميركية

على أداء القوّات، خصوصاً منذ اندلاع الحرب.

في الزيارة ما قبل الأخيرة، عاد لازارو إلى بيروت بانطباعات «عدوانية» حول نوايا جيش الاحتلال تجاه لبنان بعد أن تعمّد المسؤولون الإسرائيليون توجيه التهديدات للضغط على قائد القوات، ليضغط بدوره على الحكومة اللبنانية، وللتهويل على القوّات الدوليّة للقيام بخطوات تصعيدية ضد المقاومة في الجنوب. لكن ذلك كان يترافق أيضاً مع التأكيدات على تفضيل «الحلّ الدبلوماسي» مع لبنان على خيار الحرب المفتوحة.

أما الانطباع الأوّلي الذي عاد به القائد الإسباني في زيارة نهاية الأسبوع الماضي، بحسب مصادر اطّلعت على أجواء الزيارة، فقد «كان أكثر إيجابية» من حيث تقليص قادة العدو من خطاب التهديد والوعيد تجاه لبنان. وبحسب المعلومات، فإن قادة العدو كرّروا أنهم يرغبون بالحل الدبلوماسي مع لبنان «لإعادة» المستوطنين الذين أجبرتهم ضربات المقاومة على ترك المستوطنات الشمالية وتطبيق القرار 1701، ورفض العودة إلى ما قبل 7 أكتوبر من حيث وجود قوات المقاومة في جنوب الليطاني ورفض وقف الطلعات الجويّة، مع التأكيد أن كيان العدوّ «جاهزٌ لشنّ حرب على لبنان لإبعاد حزب الله عن مُنطقة جنوب الليطاني في حال لم تصل الحلول الدبلوماسية إلى نتيجة». ورغم تكرار المواقف التقليدية القديمة، إلا أن خطاب قادة العدوّ بدا أكثر عقلانية من حيث التأكيد على أنه «لا يوجد أي قرار بالحرب على لبنان بعيداً عن كل التهويل العلني»، والتأكيد على «ضرورة التوصّل إلى حلّ بالطرق الدبلوماسية»، من دون رفع سقف التهديدات. وبحسب المصادر فإن أسباب هذا «الهدوء النسبي» هو «التعب الذي يعانيه جيش الاحتلال بعد أشهر الحرب على جبهتَيْ لبنان وغزّة، إضافة إلى الضغوط الأميركية».

(علي حشيشو)

لكنّ مصادر رسمية في القوات الدولية رفضت التعليق على المداولات الرسمية للزيارة، وأكّدت من جانبها أن «ما يقوم به قائد القوات الدولية ليس تفاوضاً إنّما نقاش مع الأطراف للسؤال حول ما يمكن أن تقوم به اليونيفل لوقف الأعمال العدائية بين الجانبين»، وأن «مهمة التفاوض الرسمي يقوم بها الجانب الأميركي».

وحول التمديد للقوات الدولية، قالت المصادر الغربية إن «القادة الإسرائيليين لم يظهروا اعتراضاً على تمديد مهمة اليونيفل من دون محاولة إدخال تعديلات على نص القرار، خصوصاً أن هناك صعوبة في إدخال تعديلات فضلاً عن أن هناك غياب تقدير موقف واضح عمّا سيحصل في الأشهر المقبلة طالما بقيت المعركة في غزّة مفتوحة».

وفيما من المفترض هذا الأسبوع أن يتمّ تبديل الجنرال الفرنسي رئيس أركان اليونيفل بجنرال فرنسي آخر، وكذلك تبديل الأدميرال الألماني قائد القوات البحرية في اليونيفل بأدميرال ألماني آخر، بدأ الحديث عن تعيين بديل للقائد الإسباني الحالي الذي تنتهي ولايته في كانون الثاني المقبل. وكالعادة بعد ولاية القائد الإسباني، يسعى الطليان إلى استعادة قيادة القوّات الدولية عبر العمل منذ الآن على تسويق مرشّحهم، الذي من المرجّح أن يكون قائداً سابقاً للقطاع الغربي. وتقول المصادر إن إيطاليا تسعى من خلال قيادتها لليونيفل في هذه المرحلة إلى تطوير نفوذها في لبنان والتنافس مع الفرنسيين، و«هذا ما بدأ يحصل في بعض المناطق الأفريقية التي يتراجع فيها النفوذ الفرنسي».

ومما لا شك فيه، أن موقف إسبانيا من إسرائيل، أربك علاقة الجنرال لازارو بجيش الاحتلال، وعرّضه لعدة انتقادات على أدائه في الجنوب من قبل ممثلي الاحتلال في الأمم المتحدة لمجرّد الضغط على إسبانيا، كما يتعرّض للانتقادات في لبنان بسبب ما تقوم به بعض كتائب القوات الدولية في الجنوب من استفزازات للأهالي ومقارنة مع التوتّرات التي رافقت ولاية القائد الإيطالي السابق ديل كول، تبدو ولاية لازارو رغم كل العنف والعمليات العسكرية المتصاعدة، أكثر «هدوءاً» من حيث تعامل القوات الدولية مع الأحداث وبثّ أجواء التهدئة، من دون أن يعني ذلك قدرة القوات الدولية على التأثير بشكل واسع، لكن على الأقل السّعي إلى خفض التصعيد.

تقرير

صعوبة العودة لبنانياً إلى ما قبل 7 أكتوبر

> يتصرف حزب الله ولبنان الرسمي على أن العودة إلى ما قبل 7 تشرين الأول حتمية. بمجرد وقف الحرب في غزة. لكنّ ليس هذا ما يتم التداول به غربياً وفي دول المنطقة

هيام القصيفي

منذ أن انتهت حرب تموز عام 2006، يعيش لبنان على إيقاع وقف الأعمال القتالية التي نصّ عليها القرار 1701 الصادر في آب من العام نفسه. ومنذ 18 عاماً، يتعايش لبنان مع موجبات هذا القرار الذي أرسى قواعد تهدئة مشروطة، الاتفاق، الذي سرت مفاعيله لبنانياً، لم يأت في لحظة مفصلية تعيشها المنطقة كما هي الحال اليوم، في حين أنه بعد عشرة أشهر على حرب غزة، ثمة نزعة تعبّر عنها إيران وحلفاؤها في المنطقة، بأن المطلوب حتى الآن هو تلك المساحة بين العودة إلى مفهوم وقف الأعمال القتالية من دون النظر إلى تداعيات ما خلّفته حرب غزة، في وقت تراوح السيناريوهات بين الأسوأ، وستاتيكو الاستنزاف القائم الذي إن طال أشهراً إضافية طويلة من دون حل مفصلي، فستدخل المنطقة في مرحلة مختلفة عما عاشته حتى اليوم في ظل الصراع مع إسرائيل. وكل ذلك في ظل عدم وجود أي مسوّدة غربية أو إقليمية لما يمكن أن تقبل عليه المنطقة بدءاً من التصور المبهم لوقف حرب غزة، واليوم التالي لها.

ما تريده إيران حتى الساعة هو القبض على نتائج ما حققته حرب غزة من دون دفع أثمان الحدث الذي وقفت إلى جانب حماس فيه، وأن يتغاضى خصومها عن مفاعيل ما أنتجته الحرب، فتعود المنطقة إلى مرحلة «وقف الأعمال القتالية» بمفهوم معمّم للقرار 1701، بحيث يطاول الساحات التي تأثّرت بها. وهذا ما ليس متاحاً حتى الآن، ولبنان معني في درجة أولى.

فالفكرة التي ترافق أي نقاش خارجي حول لبنان، تتعلق بمدى استيعاب لبنان الرسمي، وحزب الله، أن من السابق لأوانه الكلام عن العودة تلقائياً إلى ما قبل 7 تشرين الأول. وهذا يعني أن على الجميع الاقتناع بأن ما حصل في ذلك اليوم غيّر وجه المنطقة، ولا مجال لإعادة التفاوض والكلام عن تسويات من دون الأخذ في الاعتبار الحدث الذي أدخل المنطقة، لا غزة وحدها ولبنان معها، في مرحلة استراتيجية مختلفة عن السنوات السابقة، وفي مرحلة يتسارع فيها رسم الاستراتيجيات بسرعة وفق متغيرات تحضر من الولايات المتحدة إلى أوروبا وحرب أوكرانيا.

المشهد من الأردن إلى مصر وسوريا ولبنان يحمل في طيّاته ملامح تحولات وانهيار داخلي بفعل ارتداد حرب غزة وعودة كل العوامل والتدخلات الخارجية العربية والغربية إلى الساحة. ومعها طبعاً الدور الإيراني الذي نشط بفعل وقوف طهران إلى جانب «حماس»، ومشاركة حزب الله في معركة الإسناد. وما يقال في النقاشات أن دولاً تأثرت بفعل ما حصل والتهجير من غزة والتفاعلات الاقتصادية والأمنية، تتعامل بواقعية على أن المطالب المطروحة قد لا تجد طريقها إلى التنفيذ، إسرائيلياً أو أميركياً. فأي إدارة أميركية جديدة لن تتصرف، مهما كان شكل نهاية حرب غزة، على أن شيئاً لم يحصل. فكيف الحال إذا كانت الإدارة الجديدة ستصبح في عهدة الرئيس السابق دونالد ترامب؟ وكيف الحال إذا كانت إسرائيل لا تريد وقف الحرب بأي ثمن لا في غزة ولا في لبنان، ولا في استعادة التهدئة في المنطقة من دون ثمن؟

وفي لبنان الأمر نفسه. فحتى الساعة لم يتخطّ الكلام عن التهدئة سقف ربطها بوقف حرب غزة والعودة إلى ما كان عليه الوضع قبل 7 تشرين، بدليل الأجوبة اللبنانية العلنية وتلك التي تسرّبت من جولات الموفد الأميركي

> أي إدارة أميركية جديدة لن تتصرف، مهما كان شكل نهاية حرب غزة، على أن شيئاً لم يحصل

عاموس هوكشتين. لكن هذا ليس واقع الحال غربياً أو إسرائيلياً. فأي كلام يتعلق بالجنوب والتهدئة المستدامة فيه من الصعب حتى الآن التعامل معه على أنه سيبقى الوضع الجنوبي تحت سقف العودة الطبيعية إلى القرار 1701 والقفز فوق كل ما أحدثه دخول حزب الله على خط الإسناد. لا بل إن الذهاب مرة تلو أخرى إلى تأجيل البحث الجدي في وضع الجنوب يرسم توقعات مستقبلية، تنتظر المتغيرات الأميركية كما الإمكانات الإسرائيلية بعدما بلغت التحذيرات ذروتها في استهداف لبنان.

لا مجال وفق ذلك لاستئناف المفاوضات من حيث كان الوضع عليه قبل الترسيم البحري وبعده. ومشاركة حزب الله في حرب غزة غيّرت النظرة إلى واقع استتباب الأمن شمال إسرائيل، وغيّرت معها تعامل دول غربية ناشطة على خط العلاقة مع حزب الله. لكن، في المقابل، لا يعني ذلك أن الأطراف الأخرى ستقف على الحياد في السعي إلى إعادة الوضع إلى غير ما كان عليه، ولا سيما الدور الإيراني الذي يتقدم منذ 7 تشرين الأول، تهدئة ومن ثم تصعيداً فرفعاً للصوت مجدداً، ومن ثم العودة إلى التهدئة مستدرجاً عروض الاتصالات قبل الدخول في الحوارات الأكثر عمقاً وتشعباً حول قضايا النووي وساحات المنطقة. هذا كله قبل أن يقترب استحقاق الانتخابات الرئاسية الأميركية.

وإذا كان حزب الله أظهر في الأشهر الماضية إمساكه بقبضة التفاوض، فإن الواضح أن معارضيه في الداخل باتوا مقيّدين بحركته وقدرته على فرض أمر واقع، يتعلق بإدارته لعبة فرض شروطه والتفاوض مباشرة حيث تدعو الحاجة مع وسطاء أوروبيين وأميركيين عبر الرئيس نبيه بري أو عبر الحكومة. ومعضلة المعارضين اليوم أنهم باتوا أسرى عدم القدرة على إنتاج أي تصور لما بعد الحرب واليوم التالي لها. ولو أن حسابات المعارضين لحزب الله لا تؤخذ في الميزان حتى الآن، لأن النظرة الأشمل تتعلق بأن لبنان من ضمن الدول التي تنتظر تحولات كبرى ترسم حولها حدود التفاوض، في غياب أي تصور لحل نهائي بالنسبة إلى القضايا الإقليمية المتشابكة، فإما أن توقف الأعمال القتالية كما حصل قبل 18 عاماً من دون أي نظرة مستقبلية، وهذا مشكوك فيه حتى الآن، وإما أن تدخل في مساومة تطبيعية للوضع العام، تعيد بعد سنوات إنتاج مشهد جديد لحرب غزة ومعها حرب إسناد جديدة.

تقرير

خبراء إسرائيليون: صعوبات تحول دون حرب واسعة

حفلت المنابر الإعلامية ومراكز الأبحاث الإسرائيلية، أخيراً، بكثير من الآراء والدراسات حول مقاربة الجبهة مع حزب الله. والمشترك بينها جميعاً الإقرار بأن الجيش يواجه صعوبة كبيرة في إجبار الحزب على التنازل، وبمخاطر استمرار حرب الاستنزاف، والتأكيد على أن التسوية مع غزة هي مفتاح وقف الحرب مع حزب الله في لبنان وأنصار الله في اليمن.

مدير معهد دراسات الأمن القومي تامير هايمان، الذي شغل سابقاً منصب رئيس المخابرات العسكرية، وقائد الفيلق الشمالي، رأى أنه «لا ينبغي لإسرائيل أن تخوض حرباً مع حزب الله إلا بعد معالجة الإخفاقات الحالية، وتثبيت استقرار قيادتها، وتحسين مكانتها الإقليمية والدولية. إذ لا تزال إسرائيل تواجه تحديات استراتيجية في الشمال، حيث عشرات الآلاف من المستوطنين خارج منازلهم، وقد أصبحت الصواريخ حدثاً يومياً، والاقتصاد في حالة تدهور». ورأى أنه «من أجل التصدّي لتهديد حزب الله وتأمين الحدود الشمالية، من المهمّ فهم سياقات صنع القرار الدولية والمحلية، إذ تتضاءل مكانة إسرائيل الإقليمية وسمعتها العسكرية، مع وجود أزمة في القيادة، وتعب بين جنود الاحتياط، وزيادة انعدام الثقة بالحكومة، وتآكل الثقة بالقيادة العسكرية الإسرائيلية وقدراتها الاستخبارية، والشعور بتقلص قدرة الردع، وكلها قضايا بالغة الأهمية، وخصوصاً في حالة نشوب حرب شاملة في الشمال. لذلك، وقبل شنّ حرب واسعة ضدّ حزب الله، يتعيّن على إسرائيل تقييم التحديات وأهميتها والدروس الضرورية التي يتعيّن عليها تنفيذها عند صياغة الرد».

ورأى هايمان أنه «من أجل ضمان انتهاء أيّ حرب بسرعة، على إسرائيل إما استخدام أقصى قدر من القوة في أقل وقت ممكن مع هجوم مفاجئ، أو تحديد أهداف حرب متواضعة. وربما يكون الخيار الأول الأفضل من الناحية الدبلوماسية، لكن الخيار الثاني أكثر قابلية للتطبيق. إلا أن الحملات المحدودة قد تنسع بشكل لا يمكن السيطرة عليه، ما يترك المشاعر العسكرية والعامة مريرة بسبب الفرص الضائعة كما رأينا بعد حرب لبنان الثانية. وبخلاف ذلك، فإن استخدام أقصى قدر من القوة وتحقيق الأهداف الطموحة قد يؤديان إلى سقوط عدد كبير من الضحايا بين المدنيين وإلحاق أضرار جسيمة بالبنية الأساسية، فضلاً عن الاتهامات بالافتقار إلى الشرعية الدولية».

واستنتج هايمان أن «حرب الاستنزاف أقلّ من الحرب الشاملة، وهي أهون الشرّين، لأننا لا نعرف ما الذي قد يجبر حزب الله على قبول وقف إطلاق النار، وتحت أي ظروف، كما أنه من غير الواضح أيضاً ما إذا كانت حرب واسعة النطاق في لبنان ستؤدي إلى شروط وقف إطلاق نار أفضل من تلك التي توسّطت فيها فرنسا والولايات المتحدة بالفعل، وتشمل إنهاء العمليات العسكرية. وبما أنه لا يتوقع للحرب أن تعالج هذه الأمور، يتعيّن على إسرائيل أن تتحلّى بالصبر الاستراتيجي». وخلص الى أنه «سياتي يوم حزب الله، ولكن ليس الآن. ولا ينبغي لإسرائيل أن تخوض حرباً معه إلا بعد معالجة الإخفاقات الحالية، وتثبيت استقرار قيادتها، وتحسين مكانتها الإقليمية والدولية».

من جهته، قرأ عاموس يادلين في الهجوم على اليمن «خطوة مهمة لتعزيز الردع الإسرائيلي، الذي انهار في 7 أكتوبر، وبعد انضمام حزب الله والميليشيات العراقية والحوثيين في اليمن إلى الحرب، والهجوم الإيراني في نيسان». لكنه استدرك بأن «علينا إدراك أن الردع ليس مصطلحاً ثنائياً، بل هو حصيلة معقّدة ومتعدّدة الأبعاد. صحيح أن سلاح الجو أثبت مرة أخرى جاهزيته العملانية والاستراتيجية. لكن الاشتباك مع الحوثيين هو أوسع كثيراً من تبادل الضربات بين إسرائيل واليمن. ويجب الاستعداد لردّ من المحور ولارتفاع درجة التصعيد من جانب إيران و/أو حزب الله».

وكتب يوسي ميلمان في «هارتس» عن «الخوف الأكبر من حرب الاستنزاف المستمرة التي يخوضها حزب الله، حيث كشفت المسيّرات نقطة ضعف في نظام الدفاع الجوي، إذ تبيّن أنه لا يمكن لمنظومة القبّة الحديدية ودوريات المقاتلات الجوية منع اختراق المسيّرات للحدود الإسرائيلية بصورة تامة، وهو أمر غير متوقع لا في المدى القريب، ولا البعيد، وهذه حقيقة أثبتها نشاط الحوثيين، ليس في إيلات وصحراء عربة فحسب، بل أيضاً في قلب تل أبيب».

> الجيش والمنظومة الأمنية يدركان أن المخرج من الأزمة يكمن في التوصل إلى تسوية

وتحدث ميلمان عن جهود تبذلها الصناعات العسكرية لإيجاد «أفضل حلّ للتصدي للطائرات المسيّرة»، لافتاً إلى أن «الجيش والمنظومة الأمنية يدركان أن المخرج المطلوب من الأزمة التي علقت فيها إسرائيل، يتمثل في التوصل إلى تسوية. وإذا تم التوصل إلى صفقة تبادُل، فستوقف إطلاق النار في غزة، كما أن حزب الله سيوقف هجماته الصاروخية، وسيوقف الحوثيون أيضاً هجماتهم بالطائرات المسيّرة».

من جهتها، تحدثت صحيفة «جيروزاليم بوست» عن «مظاهر» فشل رئيس الأركان هرتسي هاليفي في إعداد الجيش للحروب المستقبلية، وهي المهمة الرئيسية لأيّ رئيس أركان. وذكر التقرير أن هاليفي لم يفعل شيئاً لتحسين الوضع، «لم يطالب بإعداد قواعد ومدرّجات سلاح الجو لاستخدام الطائرات الدفاعية ضد الصواريخ الدقيقة والمسيرات، والتي من شأنها أن تؤثر على قدرة الطائرات على الإقلاع لمهامها أو الهبوط». كما أنه «لم يتطرّق إلى القوات البرية ولم يخطّط لتوسيعها، بعد تقليص 6 فرق على مدى الـ 20 عاماً الماضية. فماذا سيحدث في حرب إقليمية حين تضطرّ القوات البرية إلى القتال في 6 مناطق في وقت واحد؟». وختمت بأن هاليفي «أهمل أيضاً إعداد الجبهة الداخلية لحرب إقليمية، بما في ذلك تدمير مستوطناتنا على الحدود الشمالية. ليس لدى الجيش الإسرائيلي أيّ حل لإطلاق حزب الله اليومي لعشرات الصواريخ والقذائف والطائرات بدون طيار باتجاه الشمال. تخيّل ماذا سيحدث في حرب إقليمية عندما تطلق الآف الذخائر على إسرائيل يومياً».

تقرير

تكليفات قضائيّة - سياسيّة

كلّف الرئيس الأول لمحاكم الاستئناف في جبل لبنان القاضي إيلي الحلو، منذ نحو أسبوع، القضاة: نادين أبو علوان وميراي ملاّك وطارق بونصّار بمهام دائرة القاضية ساندرا المهتار (أي قضاة تحقيق في جبل لبنان) طوال فترة غيابها، إضافة إلى مهامهم الأصلية، على أن تُقسّم الملفّات الموجودة في الدائرة مثالثة في ما بينهم ووفقاً لما ترتئيه قاضية التحقيق الأول في جبل لبنان.

وعزا الحلو هذا القرار إلى الحالة الصحيّة للمهتار، إضافة إلى ضغط العمل في بعبدا. غير أن هذا التبرير لم يُقنع كثيراً من المعنيين في بعبدا، وخصوصاً أنها المرّة الأولى التي يتم فيها تكليف 3 قضاة في مركز واحد، لافتين إلى أنّ ضغط العمل يستوجب أكثر من هذا العدد من القضاة، على أن لا يُكلّف هؤلاء بالعمل في بعبدا إلى جانب مهامهم الأصليّة، ما يجعل أمر متابعتهم للقضايا صعباً جداً في ظلّ العدد الهائل من الملفات التي ترد إلى بعبدا، إضافةً إلى تكدّس الملفات في مكتب المهتار خلال انقطاعها عن العمل بسبب تعرّضها لعارض صحي.

واللافت أنّ القضاة الثلاثة المكلفين هم من الطائفة الدرزيّة بعدما تردّد أن النائب تيمور جنبلاط تدخّل شخصياً، إذ إنّ «كثرة عدد القضاة الذين طالبوا بالحلول مكان المهتار، دفع بجنبلاط إلى المطالبة بتكليف 3 بدلاً من واحد»!

(أفب)

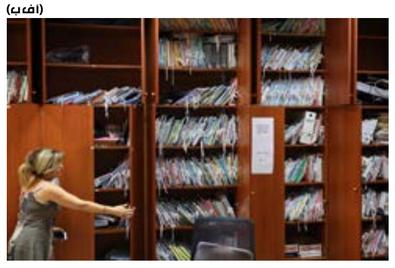

وإلى القضاة الثلاثة، كُلّف قاضٍ درزي رابع هو رائد أبو شقرا قبلَ أيّام برئاسة الهيئة الاتهامية في جبل لبنان، وذلك عبر تقسيم الملفّات الواردة إلى الهيئة على هيئتين: الأولى برئاسة أبو شقرا، والثانية برئاسة القاضية أميرة شحرور مع الإبقاء على الأعضاء أنفسهم للهيئتين. وعزا المتابعون القرار لكوْن منصب رئيس الهيئة كان للدروز عُرفاً، إلّا أنّ شحرور (شيعيّة) شغلته لكوْنها الأعلى درجة منذ نحو 5 سنوات بعد استقالة القاضي منذر ذبيان.

في المقابل، أبدى قضاة انزعاجاً من تعيين القاضي محمّد فرحات محامياً عاماً استئنافياً في جبل لبنان مكان القاضي نادر منصور، الذي توفي منذ أشهر، لأن درجات فرحات لا تخوّله أن يعيّن محامياً عاماً فيما هناك قضاة عديدون أعلى منه درجة وأقدميّة، وعزوا تعيينه إلى قربه من وزير العدل هنري خوري وعدم معارضة حزب الله وحركة أمل التكليف. كذلك القاضية نادين مشموشي في النيابة العامة الاستئنافية في جبل لبنان مكان القاضي وليد المعلّم، علماً أنّ اسمها أدرج في التشكيلات القضائية التي لم تقرّ سابقاً بتعيينها قاضي تحقيق في النبطية!

(الأخبار)

تقرير

السيد للمعارضة: التقوا بري

أكّد النائب جميل السيد بعد اجتماعه مع نواب المعارضة، في حضور النائب جان طالوزيان، أنّ «قناعتي أن الظروف الإقليمية المحتدمة اليوم لن تؤدي في الفترة القادمة ولا الحالية إلى انتخاب رئيس للجمهورية»، مشيراً إلى أنّه «من المستحيل على الأفرقاء اللبنانيين أن يصلوا إلى انتخاب رئيس إلا بتوافق وتدخل خارجيّيْن».

ولفت إلى أن «مبادرة المعارضة تقوم على أن تكون هناك جلسة لمجلس النواب مكتملة النصاب لانتخاب رئيس بأكثرية الثلثين، فإن لم تؤدّ الجلسة إلى ذلك ننتقل إلى جلسات حوار متتالية، وتُعقد بعد الحوار جلسة انتخاب الرئيس بالنصف زائداً واحداً. في المقابل، هناك طرح رئيس مجلس النواب نبيه بري بالبدء بالحوار أولاً ثم على أساس نتيجة الحوار تُعقد جلسة لانتخاب الرئيس». وتمنّى السيد على المعارضة «طلب موعد من بري ولو كانت المبادرتان عكس بعضهما البعض، وعلى أساس هذا اللقاء وبصرف النظر عن النتيجة يخفّ مناخ التوتر في البلد، لأنّي أخاف في هذه المرحلة من أي صراع سياسي في ظل الجو الإقليمي المضطرب».

(الأخبار)

قضية

فوضى شركات غير مرخّصة وموادّ غير مراقبة
رشّ المبيدات الحشرية: القتل بفوّهة «طسّاسة»

راجانا حميّة

الأحد الفائت، أُدخلت نادين خشّاب من منطقة الحوش (صور) إلى العناية المركّزة في مستشفى جبل عامل، لتفارق الحياةَ بعد ساعات، ما فتح الباب أمام تكهنات عدة حول سبب الوفاة، قبل أن تستقر على تعرّضها للتسمّم بسبب استنشاقها موادَّ استخدمتها إحدى شركات رش المبيدات الحشرية في منزلها. وعزّز هذه الرواية إدخال العاملة المنزلية لديها إلى العناية المركّزة في حالة حرجة للسبب نفسه، وإدخال أربعة أشخاص يقطنون المبنى نفسه إلى المستشفى بسبب صعوبات في التنفس، بعدما كانوا قد استعانوا بالشركة نفسها.

وتفيد الرواية التي لا تزال قيد التحقيق لدى القضاء، وفي وزارة الصحة بأن خشاب استعانت السبت الماضي بشركة «معروفة» للتخلّص من الحشرات، وغادرت المنزل بعد رشّه بناءً على تعليمات الشركة لثلاث ساعات قبل أن تعود إليه، لتظهر عليها عوارض اختناق وصعوبة في التنفس. حتى اللحظة، لا أحد يحسم سبب الوفاة لعدم صدور نتائج العينات التي أُخذت للتحليل، بحسب المصادر الأمنية، وإن كانت ترجّح أن خشاب «قُتلت» بعد تسمّمها بأحد المبيدات الحشرية. وما يرجّح هذه الفرضية أيضاً موت هرّة خشّاب، ما يفترض معه فتح ملف شركات رش المبيدات المنزلية التي تنبت كالفطر، وتتراكم عدداً مع كل صيف في ظل ازدياد الحاجة إليها مع تكاثر الحشرات. بحسب قانون «تنظيم استيراد ومهن بيع وتعبئة وتوضيب وتحضير وصنع ورش مبيدات الحشرات والقواضم المنزلية» (قانون 1978/11)، يجب أن يخضع استيراد وبيع وتوضيب وتحضير هذه المواد المستعملة في حقل الصحة العامّة لـ«ترخيص مسبق يمنحه مدير عام وزارة الصحة العامّة بعد استطلاع مصلحة الهندسة الصحية في الوزارة» (المادة 1). وتنص المادة الخامسة على وجوب استحصال كل صاحب مؤسسة على موافقة وزارة الصحة «على كل مبيد جديد ينبغي استعماله في لبنان، أكان مستورداً أم مصنوعاً أم مركّباً محلياً وكل مبيد يودّ إدخاله إلى البلاد». كما يفترض أن يرفق كل منتج جديد بـ«تحليل كيميائي صادر عن معهد معترف به ومصدّق حسب الأصول»، مصحوباً بثلاثة نماذج من المبيد تُسلَّم إلى مصلحة الهندسة الصحية، و«مرفقة بنسخ كافية عن كيفية استعماله مع توضيح للمحاذير الصحية الناتجة عنه». أما الأهم فهو أن تكون لدى صاحب المؤسسة «إفادة مصدّقة تثبت جواز استعمال هذا المبيد في بلد المنشأ الأساسي (...)». لكن ما الذي يحصل في الواقع؟

لا يختلف هذا القطاع عن غيره من القطاعات، ففي مقابل «الشغل الشرعي»، ثمة ما هو غير شرعي ولا يمكن ضبطه بسبب الفوضى. لذلك، فإن ما يمكن لوزارة الصحة أن تضبطه هو فقط ضمن المؤسسات المرخّصة والمستوفية للشروط، والتي تقدّر مديرة الوقاية الصحية في الوزارة جويس حداد أعدادها بأكثر من 200 شركة مرخّصة. ولكن، في مقابل تلك المرخّصة، ثمة أعداد لا يمكن حصرها لشركات أنشئت بطريقة غير قانونية «وغالباً لا نعرف عنها إلا عند ورود شكوى بحقّها ويصعب ضبطها بالمجمل لكون الكشوفات التي تقوم بها الوزارة تخصّ فقط ما هو مرخّص وموجود ضمن لوائحها». المشكلة هنا، بحسب حدّاد، أن غالبية هذه الشركات غير ظاهرة «وتكون عادة مثل الدكاكين بين المنازل أو في شوارع فرعية»، وهو ما ينطبق أيضاً على محالّ بيع المبيدات، وهي بمعظمها مخالفة للقانون الذي يمنع إقامتها ضمن مبانٍ سكنية بسبب خطورة بعض تلك المواد عند تحضيرها ورائحة بعضها التي يمكن أن تسبّب حوادث تسمّم. وإذ تؤكد حداد أن الوزارة قادرة على ضبط ما يمكن استيراده عبر المعابر الشرعية، إلا أنها غير قادرة على ضبط المواد المهرّبة أو تلك التي تبيعها وتصنّعها المحال غير الشرعية. ويحدث أيضاً أن يتورط المرخّص في «الشغل غير الشرعي». ففي بعض الأحيان «وأثناء الكشف على شركات مرخّصة قد نجد أنها تستخدم موادَّ غير مرخّصة»، لذلك طلبت الوزارة من هذه الشركات قبل أكثر من عام إعادة تسجيل كل الأدوية.

> **بعض المواد غالباً ما تكون بلا رائحة ويؤدي استنشاقها إلى عوارض تنتهي بالموت اختناقاً**

مبيدات الحشرات أدوية أيضاً

كما في الدواء، كذلك في المواد المستخدمة لرشّ الحشرات المنزلية، هناك بروتوكولات يفترض اتّباعها، خصوصاً أن هذه المواد تؤثّر على السلامة العامة، وأي خطأ غير محسوب قد يتسبب بالوفاة. لذلك، تخضع لإجراءات صارمة، من خلال الالتزام بشروط الاستيراد والتصنيع والخلط والتحضير، وبالتعليمات المكتوبة على عبوات تلك المواد لجهة الكمية المسموح بوضعها في الماء ومراعاة المواد المسموح برشّها في أماكن مختلفة في المنزل.

وتوضح مسؤولة في إحدى الشركات أن «هناك عدة أنواع من الأدوية مقسّمة إلى عائلات، تضم كل منها موادَّ معينة والنسب المسموح باستعمالها وطريقة الاستعمال»، مشيرة إلى أن «هناك موادَّ ضمن هذه العائلات مثلاً مسموحاً باستخدامها في المطابخ وأخرى في المنازل التي لا توجد فيها حيوانات أليفة»، موضحة أن «لكل مكان خصوصية»، ولا يمكن تعميم المواد على كل الأمكنة. أضف إلى ذلك أن لكل مشكلة استخداماتها من المواد، «فعلى سبيل المثال، الأدوية التي تُستخدم لمعالجة بقّ الفراش تختلف عن تلك التي تُستخدم في مكافحة بقية الحشرات المنزلية»، وهذا يفترض أن أي خطأ في طريقة العلاج أو في الكميات «يمكن أن يؤدي مباشرة إلى الوفاة». والأخطر أن بعض المواد غالباً ما تكون بلا رائحة، وقد يستنشقها صاحب المنزل من دون شعور بذلك، وغالباً ما تنتهي العوارض بالموت اختناقاً.

لذلك، فإن العمل في هذا الحقل يجب أن يكون دقيقاً لكونه يلامس الصحة والسلامة العامتيْن، والأهم من الترخيص للشركة هو إجراء الفحوص الدورية للمبيدات وفحص المبيدات الجديدة عند دخولها إلى السوق. أما «الأهم من كل ذلك فهو إقامة التدريبات الكافية لفريق العمل المكلّف باستعمال هذه المواد، سواء في تحديد الكمية المسموح برشّها ومراعاة طريقة الرشّ وإعلام سكان المنزل بالوقت المسموح لهم بالعودة، وما ينبغي فعله عند العودة»، بحسب مسؤول في إحدى الشركات. ويوضح أن ثمة عاملَين أساسيين يلعبان دوراً حاسماً في هذه العملية التي يمكن أن يؤدي خطأ صغير فيها إلى القتل، وهما «طريقة العلاج ونوعية الدواء، وهذا ما يفرض الالتزام جيداً بالمعايير، إذ إن طريقة العلاج بالرشّة تختلف عن العلاج بالرذاذ مثلاً، وبحسب كل طريقة ونوعية الدواء، يُحدّد الوقت المناسب للعودة إلى المنزل، خصوصاً أن هناك طرقاً وأدوية تستوجب ترك المنزل لأيام».

تقرير

السجلات العقارية
عودة السمسرات

ندى أيوب

في 8 آذار الفائت، عادت الدوائر العقارية في جبل لبنان إلى العمل، بعد أكثر من عام على إقفالها بسبب توقيفات طاولت معظم موظفيها من أعلى الهرم إلى أدنى الرتب، على خلفية تقاضي رشى والإثراء غير المشروع. مع العودة، اقتصر الأمر على إنجاز المعاملات التي تراكمت خلال فترة الإقفال، وتخصيص يوم الجمعة من كل أسبوع لتسليم سندات الملكية الجاهزة إلى أصحاب العلاقة أو وكلائهم القانونيين، بعد الإعلان عنها من خلال جداول تتضمن أرقام المعاملات المُنجزة.

لكن، لوحظ منذ حوالي شهرين أنّ الجداول لا تشهد تغييراً كبيراً، وأنها تقريباً تحمل أرقام المستندات وإيصالات القبض المُنجزة نفسها. ووفق معنيين، «يعني ذلك أن الموظفين لا يقومون بعملهم كما يجب»، فيما تؤكد مصادر متابعة «عودة حليمة إلى عاداتها القديمة بإعطاء الأولوية لإنجاز معاملات يدفع السماسرة رشى لتمريرها سريعاً، ما أدى إلى تسجيل اعتراضات من أصحاب المعاملات المُهملة».

وقبل أسبوع، ألصقت السجلّات العقارية في جبل لبنان على مداخلها مذكّرة تفيد بإلغاء يومي المراجعات اللذين كانا مخصّصين لمراجعات أصحاب المعاملات لمدة أسبوع واقتصار العمل على العمل الداخلي للموظفين. فيما تفيد مصادر «الأخبار» بأن الإقفال سيستمر نحو شهر ونصف شهر، مشيرة إلى أن «هذا الإجراء قد تكون له علاقة بتورّط الموظفين من جديد مع سماسرة لتمرير معاملات على حساب أخرى».

> **أمين سجل عقاري يرفض تنفيذ قرار وزير المالية**

إلى ذلك، رفض أمين السجل العقاري في جونية راني حيدر تنفيذ مذكّرة صادرة عن وزير المالية يوسف الخليل. وكانت مديرية الشؤون العقارية قد كلّفت حيدر القيام بمهام أمين السجل العقاري في عاليه بالتكليف محل أمينة السجل لبليان داغر التي تقدّمت بإجازة طويلة بدون راتب إثر إخلاء سبيلها وعشرات الموظفين الآخرين بعد حملة التوقيفات التي طاولتهم أواخر 2022، بتهمة الفساد وتقاضي رشى. ورغم صدور قرار تكليفه في 6 آذار الماضي، يرفض حيدر ممارسة المهام الموكلة إليه في أمانة سجلّ عاليه، معيقاً بذلك إنجاز المعاملات المتراكمة في الأساس. وعليه، ألغى وزير المالية يوسف الخليل في 9 تموز الجاري، تكليف حيدر بمهام أمين السجلّ العقاري في عاليه، وكلّفه بمهام أمين السجل العقاري في عكار. وفي المذكّرة نفسها، كلّف الخليل يمنى سعد، معاون السجلّ العقاري في صور، بمهام أمين السجلّ العقاري في عاليه. المذكرة التي يُفترض العمل بها فور صدورها، يرفض حيدر منذ ثلاثة أسابيع تبلّغها، مُعرقلاً عملية التسليم والتسلّم بينه وبين سعد.

ويوضح متابعون أنّ حيدر يرفض تطبيق قرار الوزير، ويرفض العمل، ويرفض السماح لغيره بالعمل، «من أجل الضغط على وزارة المالية لإعادته إلى مركز عمله الأساسي في أمانة سجلّ جونية». وعلمت «الأخبار» أن الوزارة تتجه إلى «حظر ولوج حيدر إلى نظام التشغيل، عبر الـ username والـ password الخاصين به».

كما ظهرت إشكالية أخرى تمثّلت في رفض مُعاون أمين السجلّ العقاري في عاليه ليلى حيدر العمل تحت إشراف سعد (تم نقلها من صور إلى عاليه)، على اعتبار أنّهما من الدفعة نفسها، وطلبت حيدر من الوزارة نقلها من عاليه إلى بعبدا مقابل الإتيان بمعاون السجل العقاري في بعبدا مايا شريف إلى عاليه.

تقرير

ورقة «النافعة» غير نافعة

زينب حمّود

لا ينتهي درب جلجلة تسجيل السيارات بالحصول على ورقة مختومة من «النافعة» بدلاً من الدفتر. فبعد «طوابير الذل» في «مصلحة تسجيل السيارات والآليات»، تبدأ معاناة من نوع آخر، إذ يكتشف من نالوا «بركة» الحصول على الورقة أنها مستند بلا صلاحية وغير معترف به من قبل السلطات المحلية والخارجية. فلا الكاتب العدل يقبلها لإصدار وكالة أو تنظيم عملية بيع وشراء، ولا السلطات السورية أو الأردنية تعترف بشرعيتها لتمنح المسافرين تأشيرة الدخول إلى أراضيها.

مع عودة «النافعة» إلى العمل واستمرار الأزمة بينها وبين شركة «إنكربيت» الملتزمة بإصدار دفاتر السيارات ورخص قيادتها، استعاضت «النافعة» عن الدفاتر بورقة تحمل مواصفات السيارة وتثبت ملكية صاحبها لها. غير أن وزارة الداخلية لم تأخذ في الاعتبار المشاكل التي تنتج عن هذه «البدعة» لجهة حفظ الحق في حرية التنقل خارج الأراضي اللبنانية وحرية التصرف بالملكية الخاصة. فلم تعمّم، مثلاً، على الكتّاب العدل بأنّ هذا المستند (المؤقت) بديل قانوني عن الدفتر يمكن اعتماده. كما لم تعترف وزارة الخارجية بهذه الاستمارة أمام السفارات ودول الجوار، ولا سيما السلطات السورية والأردنية، لتسمح هذه بعبور حاملي هذه الاستمارة أراضيها. ومن دون إعلامهم بأنّ الورقة التي ابتدعتها «النافعة» لا تصلح خارج الحدود اللبنانية، يقطع المسافرون براً مسافات طويلة ليُفاجأوا عند المعابر أنّ ورقة السيارة التي يحملونها «مثل قلتها». هذا ما حصل مع مهدي، مثلاً، الذي سافر من صور إلى سوريا، وقطع الحدود اللبنانية من دون أن تلفت الأجهزة الأمنية اللبنانية نظره إلى عدم صلاحية «ورقة السيارة»، قبل أن يُفاجأ على الحدود السورية بأنّ هذه الورقة «لا تقطع». ويؤكد مصدر في «النافعة» في هذا الإطار «عدم صلاحية هذه الورقة لتحلّ محلّ دفتر السيارة خارج الأراضي اللبنانية». وبدلاً من هذا المستند، على المسافر برّاً استحصال «استمارة خارج القطر» بأوصاف السيارة من «النافعة» تثبت ملكيته لها، ومصادقتها في وزارة الخارجية ثم في السفارة السورية. وهذا ما يكبّد المسافرين جهداً ووقتاً وتكاليف تتجاوز 150 دولاراً، إذ إنّ بدل الاستمارة يساوي مليوني ليرة، وتبلغ كلفة مصادقتها في الخارجية مليون ليرة، وفي السفارة السورية نحو 120 دولاراً بين رسوم وبدل تسجيل قنصلي، إلى جانب تسديد 3 ملايين و150 ألف ليرة بدل الحصول على دفتر السيارة.

> **لم تعمّم الداخلية على الكتّاب العدل باعتماد استمارة النافعة في عمليات البيع والشراء (هيثم الموسوي)**

إضافة إلى تقييد حركة المسافرين، برزت إشكالية الكتاب العدل الذين لا يعرفون «ما هو وضع هذه الورقة بغياب تعميم لوزير الداخلية يسمح بقانونيتها أثناء إجراء المعاملات»، وفق رئيس مجلس الكتاب العدل في لبنان ناجي الخازن. ويقول أحد الكتّاب العدل إن الورقة عبارة عن «إيصال يضمن ملكية المركبة أمام مصلحة تسجيل السيارات والآليات بانتظار صدور الدفاتر، ولا علاقة لنا فيه ككتاب عدل». وعليه، تُصادر حرية مالكي المركبات في بيعها أو إجراء توكيل خاص بها، إلا في حالات الضرورة القصوى، حيث «يمكن أن نقطعها بعد أن نشرح لصاحب المعاملة شكوكنا حول ما إذا كانت المعاملة نافذة»، كما يقول الخازن. وهذا ما شرّع الاستنسابية بين الكتّاب العدل في قبول الورقة من عدمها وفتح باباً جديداً للفساد وتقاضي الرشى (للتمرير!).

تؤكد مصادر وزارة الداخلية أن الورقة «مؤقتة» ريثما تُحلّ مسألة الدفاتر، غير أنّ تجربة إخراجات القيد كبديل «مؤقت» عن بطاقة الهوية في المعاملات الإدارية إبان الحرب الأهلية واستمرارها حتى اليوم تثير شكوكاً ما إذا كان هذا المستند الجديد «مؤقتاً» فعلاً أم حالة سنعتاد عليها.

تقرير

العاملات المنزليّات تحت رحمة سماسرة المكاتب

زينب حمّود

ألقت عاملة إثيوبية في العشرينيّات بنفسها من الطبقة الثانية من مكتب «Primeira Services» لاستقدام العاملات المنزليات في منطقة المشرفية، وتُنقلت بحالة حرجة إلى المستشفى. مشهد مستهلك في مسلسل العاملات في الخدمة المنزلية ونظام الكفالة الذي يدفعهنّ إلى الانتحار. الفارق، هذه المرة، أنّ العاملة لم تلقِ بنفسها من شرفة منزل نتيجة سوء معاملة أصحابه، بل من نافذة المكتب الذي استقدمها، ما يطرح تساؤلات ويوسّع مروحة الاحتمالات التي دفعت بالعاملة إلى «الانتحار»، وخصوصاً بعدما «طلعت ريحة» مكاتب عدّة لا تحترم المعايير الإنسانية والأخلاقية في التعامل مع العاملات الأجنبيات، ويعمل بعضها بصورة غير شرعية مستخدماً رخص مكاتب أخرى.

ريما، «الوكيلة القانونية» للمكتب كما تعرّف عن نفسها، والمسؤولة عن كل شاردة وواردة فيه كما يبدو، أوضحت لـ«الأخبار» أن صاحبة المنزل الذي كانت تعمل فيه العاملة «ردّتها إلى المكتب لأنها غير شغّيلة». وأضافت أنّ العاملة «طلبت إجراء مكالمة هاتفية مع والدها للعودة إلى إثيوبيا». وتضيف ريما: «فوجئت بالعاملة مطروحة على الأرض عندما نزلتُ لأشتري لها بعض المشروبات كي تهدأ بعدما غادرت صاحبة المنزل المكتب. إذ رمت بنفسها من النافذة ثم قفزت ثانية بعدما علقت بحافة، ما يشير إلى إصرارها على الهروب»، و«لم أفهم ما الذي حصل فعلاً ودفعها إلى الانتحار. فهي جديدة أتت منذ شهر ونصف شهر، ولا تتحدث العربية أو الإنكليزية، ولم يستغرق الأمر أكثر من عشر دقائق من الحوار قبل أن ترمي بنفسها». وبعيداً عن الملابسات التي يتابعها مخفر حارة حريك، تكثر الشكوك حول هذا المكتب الذي تشغّله «ريما» مع شاب سوري يدعى غ. ض. ويعمل الاثنان في استقدام العاملات مستخدمين رخصة تملكها مريم ا. وما يغذّي الشكوك حول هذا المكتب تحديداً هو أنه «ليس الأول الذي تتورط فيه مريم، إذ سبق أن أُقفل مكتب آخر لها في عام 2019 بعد وفاة عاملة إثيوبية أيضاً، وكان يحمل الاسم نفسه، وهو مكتب Primeira Services في منطقة الحدث».

(أفب)

> **عاملة إثيوبية «ألقت بنفسها» من مكتب تدور شكوك حول عمله**

هذه الشكوك صدور قرار عن وزير العمل مصطفى بيرم في 26 حزيران 2023 بإقفال «Primeira Services» بسبب «مخالفته أحكام القرار 1/41 المتعلق بتنظيم عمل مكاتب استقدام العاملات» قبل أن يعاد فتحه. كما أن في سجل المكتب أربع نقاط سوداء وفق ما يظهره الموقع الإلكتروني لوزارة العمل. «وهذه الشوائب لا تتعلّق بشبهات حول انتهاك حقوق الإنسان لأنه في هذه الحالات يتّخذ قرار فوري بإقفال المكتب نهائياً وسحب الترخيص من مشغّله، وإنما تعود إلى مخالفة شروط الترخيص مثل تجيير الرخصة لشخص آخر»، بحسب مصدر في وزارة العمل، لافتاً إلى «أنّ ذلك يحصل بكثرة في الآونة الأخيرة، إذ أقفل 30 مكتباً لمدة تتراوح بين 4 و5 أشهر على خلفية عدم التزام مشغّليها بالإنذارات التي وجّهت إليهم وتكرار مخالفة شروط العمل».

صاحبة المكتب نفت أن تكون قد جيّرت الرخصة لأحد، مشيرة إلى «أنني وكّلت ريما إدارة العمل لأنني اتغيّب باستمرار لأسباب صحية». لكن بدا من الحديث معها أنّها لا تعرف شيئاً عن عمل المكتب أكثر مما تنقله إليها ريما. وفي هذا الإطار، أشار رئيس نقابة أصحاب مكاتب استقدام العاملات في الخدمة المنزلية جوزيف صليبا إلى «زيادة الإخبارات التي نتقدم بها إلى وزارة العمل والأمن العام حول غياب أصحاب العلاقة عن مكاتبهم وتسليم المهام فيها لسماسرة يستقدمون العاملات بطريقة غير شرعية، وغير معروف سجلهم العدلي. وهم بذلك يخاطرون بأرواح العاملات ولا يكترثون لشروط العمل التي نظّمها وزير العمل والمسؤوليات التي تقع على عاتقهم كونهم يعملون في الظلّ ولا يُساءلون أمام وزارة العمل بالاسم».

تقرير

رئيس بلدية «يتفوّق» في الامتياز الفني!

تلاعب في نتائج الامتحانات المهنية؟

فاتن الحاج

مسيرة تحصيل رئيس بلدية إحدى البلدات الكسروانية للشهادات الرسمية المهنية، في اختصاص البناء والأشغال، مثيرة للجدل.

ففي العام الدراسي 2019 - 2020 لم يلتحق الرجل الخمسيني (مواليد 1975) بأيّ معهد مهني. ومع اقتراب موعد امتحانات البريفيه المهنية، وصدور قرار وزير التربية السابق طارق المجذوب بإعطاء إفادات بسبب كورونا، رفع مدير أحد المعاهد المهنية الرسمية في المنطقة طلب استرحام إلى المديرية العامة للتعليم المهني برئاسة هنادي بري، في نهاية العام الدراسي، يطلب فيه تسجيل رئيس البلدية في المعهد، ما يمكّنه من نيل الإفادة، مبرّراً تخلف الأخير عن التسجيل والحضور في ذلك العام بالأوضاع الاقتصادية الصعبة، رغم أن رئيس البلدية من كبار المتموّلين.

نال «الرئيس» الإفادة في البريفيه المهنية، وتسجل في البكالوريا الفنية في المعهد نفسه. ورغم أن أيّاً من الطلاب لم يصادفه على مقاعد المعهد طوال السنوات التعليمية الثلاث، تمكّن من الحصول على شهادة BT3 الرسمية في العام الدراسي 2021 - 2022، مع مفارقة أن اسمه لم يكن بين أسماء المتخرّجين الذين شاركوا في الحفل الذي أقامه المعهد يومها.

بعدها، تغيّرت إدارة المعهد، ولم يلتحق رئيس البلدية بالسنة الأولى والثانية للامتياز الفني فيه، من دون أن يعرف ما إذا كان قد تسجل في معهد آخر أو لا، لتكون المفاجأة الكبرى أن ينجح هذا العام «بتفوّق» في شهادة الامتياز الفني TS2، ويصنّف ضمن المراتب العشر الأولى في لبنان، فيما نجحت زوجته في الامتياز الفني - اختصاص إدارة وتسويق من دون أن تحضر في المعهد أيضاً.

وقدّم رئيس البلدية امتحاناته الرسمية هذا العام في مركز إده في جبيل، وهو المركز نفسه الذي قدّم فيه يوسف ع. ل. (43 عاماً) امتحانات البكالوريا الفنية، في اختصاص المحاسبة والمعلوماتية، لدورة 2022، وحاز المرتبة الثالثة في لبنان بمعدل 18,15 من 20، رغم أنه لم يكن يداوم في المعهد أيضاً، وهو ما يثير الريبة ويستوجب إعادة النظر في النتائج، وخصوصاً أن رئيس مركز الامتحانات هو نفسه بالدورتين.

أمّا المخالفة الفاقعة عموماً في الامتحانات الرسمية المهنية فهي إعلان نتائج الطلاب عبر الصفحة الإلكترونية الخاصة بالمديرية العامة للتعليم المهني والتقني قبل توقيع رئيس اللجنة العليا للامتحانات الرسمية وأعضائها على محاضر النتائج، ويمتدّ هذا التأخير أحياناً لفترة تتعدّى الشهر، وهنا تثار مخاوف حول إدخال تعديلات على بعض النتائج قبل توقيع الرئيس والأعضاء المعنيّين.

تقرير

لم تتوقف المشاورات والاتصالات بشأن التسوية المعروضة من رئيس مجلس إدارة بنك الاعتماد المصرفي على الهيئة المصرفية العليا منذ أن نشرت «الأخبار» الخطوط العريضة للتسوية. ونتائج الاجتماعات التي شارك فيها النائب العام القاضي غسان الحجار، والمدير المؤقت محمد بعاصيري مع وكيل خليفة مارك حبقة. ولقاءات اجراها وسطاء مع مساهمين اخرين. وتشير المعطيات الى ان عرضا متكاملا سيقدمه فريق المدير العام للمصرف طارق خليفة خلال الساعات المقبلة. وهي تسوية يفترض أن يعرضها بعاصيري على الهيئة. إلا أن جلسة الهيئة التي كانت مقررة يوم غد الخميس تأجّلت بسبب ظروف بعاصيري الصحية التي قد تدفعه الى طلب إعفائه من مهامه

سلامة سطا على 38 مليون دولار

تسوية الاعتماد المصرفي: رواية طارق خليفة

محمد وهبة

بينما يردد وسطاء ان التسوية محل خلافات بين مساهمي المصرف وبين مديره العام طارق خليفة، فان الاخير يتجنب الحديث عن هذه الخلافات ويقدم لـ«الأخبار»، روايته حول ما يجري معه ومع المصرف، وتفاصيل الخطة التي سيعرضها على الهيئة المصرفية العليا لتغطية خسائر المصرف أو ما يسمّى «الفجوة» هي على النحو الآتي: «تأمين 10 ملايين دولار نقدي من المساهمين، الى جانب عقارات تقدر قيمتها السوقية بنحو 28 مليون دولار، وهي عقارات سبق أن استردّها المصرف استيفاءً لدين، اضافة الى ضخّ سيولة في رأس المال بقيمة تتراوح بين 8 ملايين دولار، من اموال سبق أن وضعها المصرف في حسابه لدى مصرف لبنان، لكن مصرف لبنان لم يتخذ قراراً بالموافقة عليها بعد. كذلك سنتعهد بضخّ 15 مليون دولار إزاء اي مطالبات أخرى سواء تلك المتعلقة بالخسائر أو تلك المتعلقة بوجود شبهات اختلاس، وهم اتهموني بها، وبحققون بالامر منذ أربعة أشهر، وهم لا يقدمون لنا الاثباتات حتى الان».

ويقول خليفة ان «ما نعرضه من مبالغ يفوق قيمة الخسائر التي تبلغ 309 ملايين دولار بنكي او ما يوازي 33 مليون دولار نقدي».

خليفة لا يعرف إذا كانت الهيئة المصرفية العليا ستوافق على هذه الخطة أم ستطلب تعديلات. علما انه سبق ان ابلغ كما الوسطاء، ومن مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف، انهما يرفضان رفضاً قاطعاً إدخال العقارات التي يملكها المصرف ضمن هذه التسوية وبطالبان بأن تأتي الاموال أو العقارات من خارج أصول المصرف.

وبحسب خليفة، فان طلبات لجنة الرقابة تدفعه الى اعادة النقاش في أصل الخسائر التي تراكمت أساساً مما يسمى «مراكز القطع السلبية»، أي من ودائع الزبائن التي كانت مقوّمة بالدولار وازداد سعرها مع تغير سعر الدولار المصرفي من 1500 ليرة إلى 15000 ليرة. ويقول خليفة: «توجد في حسابات الزبائن دولارات لا يملكها المصرف، وليس لدى مصرف لبنان دولارات يبيعها له عند الطلب، ما يجبر المصرف على دفعها للزبائن من عنده، أو ان يكوّن تغطية مالية لها في رأس ماله». ولدى خليفة تفسيرا يقول بأن «كل وديعة بالدولار سحبها الزبون بالليرة، وكل شيك بالدولار استقبله المصرف للسحب بالليرة، رتّبا على المصرف خسائر سببها الأساسي وجود سعرين لليرة مقابل الدولار.

ومن باب ثان، فإن «قانون النقد والتسليف وتعاميم مصرف لبنان تفرض بيع العقارات لتغطية الفجوة المالية، علماً ان لجنة الرقابة على المصارف وافقت على تملك المصرف لهذه العقارات تسديداً لدين متعثّر» وفق خليفة.

هذا الجدال لا ينتهي هنا، بل يستمرّ في ظل تناقض حسابات خليفة والجهات الرقابية.«لقد أجبرونا على اتخاذ مؤونات أكبر بكثير مما يلزم تجاه الديون المشكوك بتحصيلها. بلغت قيمة هذه المؤونات 450 مليون دولار (مصرفي)، لكننا نعتقد أنه يمكن استرداد أكثر من 150 مليون دولار من هذه الديون، ولا سيما أن قسماً كبيراً منها مضمون بعقارات» يقول خليفة. كذلك، يقول إن المشكلة تكمن في ما حصل في عام 2021 من بيع الشيكات بالدولار بقيمة 90 مليون دولار، ووضعناها في حساب لدى مصرف لبنان لزيادة رأس المال تطبيقاً للتعميم 154».

لكنه يضيف: «الحقيقة اننا تعرضنا للسرقة من مصرف لبنان نفسه. فالحاكم السابق رياض سلامة أجبرنا، وبقرار في المجلس المركزي لمصرف لبنان، على تحويل هذه الدولارات إلى ليرة لبنانية لتصبح قيمتها ما يناهز الـ700 مليار ليرة، وهي الآن موجودة في حسابنا لديه، وقيمتها الفعلية توازي 8 ملايين دولار نقدي. علما انه في تلك الفترة، لم تعط لجنة الرقابة على المصارف ومصرف لبنان موافقتهما على زيادة رأس المال، فتدنّت قيمة المبلغ المقوّم بالليرة» وينهم خليفة سلامة بأنه «سرقنا، ثم يأتون اليوم ويتّهموننني بالاختلاس. هل من المعقول أنني أملك أكثر من 60% من المصرف وأسرق نفسي؟».

لكن، هل تعني التسوية ان شبهة الاختلاس على طارق خليفة يقطت ام ماذا؟

مصادر الجهات الرقابية، بما في ذلك المدير المؤقت، تشير إلى أنّ الشبهة ما زالت موجودة وهي رهن نتائج التدقيق الجنائي الذي يجريه بعاصيري، وهو تدقيق لا ينكر خليفة وجوده. ويقول «لقد نكشوا كل حساب وبطاقة مصرفية استعملتها وكل عملية تحويل قمت بها في المصرف ومصارف أخرى، إلا انهم لم يتوصّلوا إلى اي شيء يدينني. أقولها لهم: ليس هناك غلط على طارق خليفة». وبمعزل عن كلام خليفة، فإن المعلومات تشير إلى أن التسوية المعروضة تتضمن الفصل بين مسار التسوية، ومسار التدقيق الجنائي.

مشاكل خليفة ليست محصورة بذلك، إذ إن لديه مشكلة مع المساهمين أيضاً؛ حيث يرفض بعضهم دفع أي قرش ضمن التسوية، الى حين تبيان نتائج التدقيق، وحسم مسألة وجود اختلاس من عدمه. لأنه في حال ثبوت الاختلاس، فان المتهم عليه ان يسدد الأموال. وهذا جدال لا يتوقف أيضاً، فهل يغطّي المساهمون الخسائر أولاً ثم يتصافون مع بعضهم على ضوء الأحكام القضائية التي ستخرج من نتائج التدقيق الجنائي، أم يجب أن يتصافوا أولاً؟

بالنسبة إلى خليفة، فإن حسم شبهة الاختلاس قضائياً سيحسم الأمور، سواء مع المساهمين، أو مع مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف اللذين يردّدان أن التسوية لا تتضمن عودة خليفة إلى المصرف.

(من الويب)

> هل توافق الهيئة المصرفية العليا على خطة طارق خليفة للتسوية؟

تقرير

من توزيع المغانم إلى توزيع الخسائر: النموذج» يعمل بكفاءة

كلما أصدر مصرف لبنان ميزانيته ونصف الشهرية، أثارت أرقامها جدالاً بشأن ودائع القطاع العام لدى مصرف لبنان، إذ يتهم الحاكم بالإنابة وسيم منصوري، بأنه يحتجزها في إطار سياسته النقدية الرامية إلى تجفيف النقد بهدف السيطرة على سعر الصرف. ادعاء كهذا، يُعدّ هزلياً، ولا سيما أن منصوري أكّد من اليوم الأول لتوليه تراكمت على مدى السنوات الماضية، وخصوصاً في مرحلة ما بعد 2022 حين بدأت السلطة تعيد تسعير الضرائب سواء بالدولار النقدي أو بالليرة بما يتناسب مع ارتفاع سعر صرف الليرة مقابل الدولار.

حجم المبلغ المتراكم يعدّ كبيراً، إذ إنه يوازي 150% من الموازنة العامة البالغة 3,44 مليارات دولار، و28% من الناتج المحلي الإجمالي البالغ 18,1 مليار دولار. بمعنى أوضح، لدى الخزينة قدرة إنفاقية مرتفعة، إنما يتطلّب إنفاقها أمرين: الاتفاق صافي العلاقة بين مصرف لبنان والخزينة، إنما هو مبلغ متراكم في حسابات الدولة لديه بمعزل عن حجم الالتزامات المترتبة على الدولة التزامات تجاه مصرف لبنان، وبمعزل عن طبيعته، أي إذا تضمن دولارات مصيّفة «فريش» أو دولارات مصيّفة «لولار». وبحسب المعطيات المتاحة، فإن هذا المبلغ هو خليط من أموال فريش ولولارات وليرة لبنانية تراكمت على مدى السنوات الماضية، وخصوصاً في مرحلة ما بعد 2022 حين بدأت السلطة تعيد تسعير الضرائب سواء بالدولار النقدي أو بالليرة بما يتناسب مع ارتفاع سعر صرف الليرة مقابل الدولار.

حجم المبلغ المتراكم يعدّ كبيراً، إذ إنه يوازي 150% من الموازنة العامة البالغة 3,44 مليارات دولار، و28% من الناتج المحلي الإجمالي البالغ 18,1 مليار دولار. بمعنى أوضح، لدى الخزينة قدرة إنفاقية مرتفعة، إنما يتطلّب إنفاقها أمرين: الاتفاق على شكل الإنفاق ليكون تشغيلياً أو استثمارياً، وأن يكون الإنفاق مقوّماً ومنصوصاً عنه في الموازنة العامة أو صادراً بتشريعات واضحة. وكل خيار من هذه الخيارات يفتح مساراً مختلفاً عن الآخر. فلو اتفق على أن يكون الإنفاق تشغيلياً، فإن تراكم المبلغ لا يكفي لتوازن الموازنة العامة، بل يجب أن يكون الإنفاق مرتبطاً بإيرادات. أما إذا كان الإنفاق استثمارياً، فأي مشروع سينال الأولوية: معامل كهرباء، نظام نقل عام مشترك...

كل هذه المسائل، بما فيها قوننة الإنفاق وصدوره بتشريعات، تأتي ترجمة للسياسات العامة التي تنتهجها السلطة. وبالتالي إن حاكم مصرف لبنان هو جزء منها ولا يفترض به الهيمنة عليها، أو الهيمنة على القرار الاقتصادي فيها. منصوري لا يدّعي ذلك، إنما كل ما يقوله هو أنه من دعاة «الحوكمة» أو «الحكم الرشيد» الذي يفترض أن مخالفة قواعد الانتظام العام هي خطأ جسيم رغم أن قانون النقد والتسليف يمنحه السلطة للقيام بذلك. هو يمارس السلطة من الباب الضيّق تطبيقاً للقواعد المعروفة والمتبعة، وليس من أي باب آخر مهما قيل غير ذلك. فما يقوم به منصوري اليوم، هو ليس قراره وحده، بل هو قرار اتخذته قوى السلطة في الموازنة العامة بالتناغم مع ما يريده المصرف المركزي لجهة كبح ضخ الليرة في السوق. وهذه السلطة، بكل مكوّناتها اتبعت مذهب التقشف الذي يطبّق على حساب كماش الاقتصاد وعلى ظهر فئات اجتماعية. فالسلطة تمتنع عن تصحيح أجور القطاع العام حتى لا تزيد الإنفاق وتبقى الموازنة «متوازنة». هؤلاء جزء أساسي من حركة الاستهلاك، إذ إنهم يمثّلون نحو 350 ألف أسرة من أصل 1,2 مليون أسرة مقيمة في لبنان. كما أن السلطة، من خلال تطبيق التقشف، تخنق الاقتصاد أكثر. ففي السابق كانت الموازنة العامة تمثّل أكثر من ربع الناتج، إذ بلغت في ذروتها في السنوات العشر الأخيرة 32% من الناتج (2018)، ولكنها تراجعت بعد الأزمة لتبلغ 19% في 2024. وفي السياق، انخفض الناتج من 54,9 مليار دولار في 2018 إلى 18,1 مليار دولار في 2023 مع توقعات بمزيد من الانخفاض في 2024. أما الإنفاق الاستثماري للخزينة، فقد تراجع من 930 مليون دولار في 2018 إلى 350 مليون دولار في 2024.

هذه الأرقام تشير إلى أن السلطة ترفض الإنفاق وتتقشف في سبيل الامتناع عن ضخ النقد لأن ما يهمها حالياً، وما تراه أولى أولوياتها هو الحفاظ على سعر الصرف. لذا، يبدو واضحاً أن التناغم بين أداء السلطة في رسم السياسات العامة، وتناغمها مع رغبات المركزي في السيطرة على سعر الصرف، منسجمان جداً، إنما كلاهما يدرك بأن هذا الأداء هو «شراء للوقت» على حساب الاقتصاد والمجتمع. كل من يعتبر هذا الأداء «إنجازاً» هو بوق من أبواق السلطة التي أتاحت تكيّف المجتمع مع الأزمة، من خلال تبديد ما يزيد عن 20 مليار دولار على الدعم.

ما هو واضح الآن، أن النموذج الذي كان يعمل منذ عقود بلا أهداف اقتصادية واجتماعية، تكيّف هو أيضاً مع الانهيار، ليعود إلى نشاطه السابق بكفاءة عالية مع فرق بسيط: كان يوزع «نتاج السرقة»، ولكنه الآن يوزع الخسائر التي نتجت من السرقة.

م. و.

نقابة المهندسين في بيروت
دعوة للإشراك في مناقصة عامة لأعمال التدقيق الخارجي للمستقل
تجري نقابة المهندسين في بيروت استدراج عروض بطريقة الظرف المختوم للتزويم أعمال مراجعة وتدقيق البيانات المالية لحساباتها للعام المالي الخاص بالنقابة والممتدة من ١ آذار ٢٠٢٤ ولغاية ٢٨ شباط ٢٠٢٥.
يمكنكم سحب دفتر الشروط الخاص بالمناقصة خلال أوقات الدوام الرسمي (من الثامنة صباحاً و لغاية الثالثة بعد الظهر)، وذلك ابتداء من يوم الإثنين في ٢٩ تموز ٢٠٢٤.
على الراغبين بالإشراك في المناقصة أن يتقدموا بعروضهم الى ديوان النقابة في مركز النقابة الرئيسي (بئر حسن) بعرض مختوم قبل الساعة الثانية ظهراً من يوم الخميس الواقع فيه ١٥ آب ٢٠٢٤.
النقيب فادي حنا

استراحة

إعداد **نعوم مسعود**

كلمات متقاطعة 4646

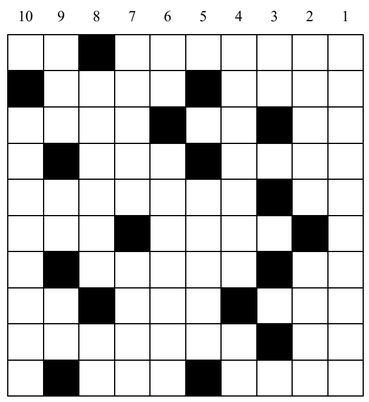

أفقيا

1- ماركة سيارات – عاصفة بحرية – 2- من مؤسسي إستقلال الهند الحديثة – يلحق – 3- جرذ بالأجنبية – سرب – إحدى شخصيات الانجيل – 4- يكتب – إفراط ومبالغة – 5- سكن الهواء بالعامية – عاصمة أوروبية – 6- جزيرة يونانية – عندي – 7- مادة قاتلة – محرّر الهند – 8- مدينة فرنسية – بلدة ساحلية في قضاء البترون – للنداء – 9- احترم – مكتشف مرض الشلل الرعاشي – 10- عاصمة أوروبية – ثري

عمودياً

1- وزير خارجية أميركي راحل – 2- يُصالح ويُوادع – كلب تان تان في الشرائط المصوّرة – 3- ورك – 4- مدينة ألمانية – منخفض بالأجنبية – 5- مدينة في كرواتيا – 6- للتفسير – مخترع الطباعة – 7- يجعل الشيء ملكاً له – لون قاتم – 8- ممثل أميركي راحل لقبّ بالتنين الصغير – لحم غير مطبوخ – 9- صفة – في الجسم – نعم بالأجنبية – 10- نهر لبناني

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- العملاق – أب – 2- مجدل عنجر – 3- بم – غابة – بط – 4- كوبا – فاس – 5- أر – طحالب – 6- طقم – بحري – 7- طرطور – مل – 8- رشاد – بوا – 9- الوطواط – 10- معبد – هرميس

عمودياً

1- امبراطور – 2- لجم – رق – شاع – 3- عِد – مطالب – 4- ملغوم – ردود – 5- لعاب – شط – طا – 6- انباط – وجوه – 7- قجّة – حبر – آر – 8- فاح – بطم – 9- بالرمو – 10- بنطس بيلاطس

sudoku 4646

3				1				
7	6	9						2
			7		9	3	8	5
	1	3		2				
	5	6				7	2	
				4		9	3	
2	3	8	1		4			
5						2	1	4
				9				3

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4645

8	3	9	6	1	4	2	7	5
6	1	2	8	5	7	4	3	9
5	7	4	9	2	3	1	8	6
3	8	5	2	6	9	7	1	4
4	9	7	5	3	1	8	6	2
1	2	6	4	7	8	9	5	3
2	5	1	7	9	6	3	4	8
9	4	3	1	8	5	6	2	7
7	6	8	3	4	2	5	9	1

مشاهير 4646

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

فنان لبناني فاز بالميدالية الذهبية في برنامج استديو الفن مع شهادة تقدير

5+4+2+6+1+3 = آلة موسيقية ■ 8+7+3+9+10 = خير الأمور ■ 1+11 = حرف نصب

حل الشبكة الماضية: **رودي جولياني**

ما المختلف في لقاء الفصائل الفلسطينية في بكين؟

معين الرفاعي *

من الواضح أنّ الصين تجهّز أوراقها استعداداً لمرحلة ما بعد الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة. فهي تعلم جيّداً أنّ الإدارة الأميركية القادمة، المحاصرة بالعديد من الأزمات التي تهدّد مكانتها الجيواستراتيجية على المستوى العالمي، سيكون لزاماً عليها اتخاذ قرارات حاسمة تشكّل الصين إحدى ساحات رمايتها، بغضّ النظر عن الفائز. وكانت الصين قد حقّقت اختراقاً جيواستراتيجياً مهماً في إنجاز اتفاق التقارب بين طهران والرياض، أثبتت خلاله أنها قادرة على التسلّل إلى قلب منطقة النفوذ الأميركية. ولا شكّ أنّ العدوان على غزة سيكون البند الأوّل على قائمة مهامّ الرئيس الأميركي القادم، بعدما أثبتت عملية «طوفان الأقصى» أنّ من المستحيل تهميش القضية الفلسطينية أو شطبها. ومن المنطقي والطبيعي أن تسعى الصين إلى أن يكون لها حضور فاعل في قضية هي الأولى في الاهتمام عالمياً، وبات الجميع على اقتناع بأنّ نتائجها ستغيّر الخريطة السياسية في المنطقة، وربما في العالم.

ولا شكّ في أنّ الإدارة الأميركية، أو على الأصح الخلاف بين إدارة بايدن وحكومة نتنياهو، وارتكاب جملة من الأخطاء فتح المجال أمام الصين للتسلّل، وأعادت إحياء الدعوة إلى الاجتماع بعد أقلّ من شهر على إفشاله. استخدمت الإدارة الأميركية حقّ النقض، على مدى سنوات، لإسقاط كلّ مشروع قرار في مجلس الأمن للاعتراف بدولة فلسطين، كان آخرها ضدّ مشروع قرار تقدّمت به الجزائر في شهر أيار الفائت. كما أنّ القرار الذي أصدره الكنيست قَبل أيّام برفض الاعتراف بدولة فلسطينية، إضافة إلى رفضها المستمرّ لأيّ دور تقوم به السلطة في مستقبل غزة بعد الحرب، وضع حركة «فتح» ورئيسها في مأزق حرج.

انعكس ذلك في البيان الختامي، بصيغتَيه الرسمية والمسرّبة، حيث تضمّنتا عبارات شديدة اللهجة تجاه الإدارة الأميركية لَم تكن تذكر في اتفاقات المصالحة السابقة. فقد احتوى البيان على عبارات من مثل: «توحيد الجهود الوطنية لمواجهة العدوان الصهيوني ووقف حرب الإبادة الجماعية التي تنفذها دولة الاحتلال وقطعان المستوطنين بدعم ومشاركة الولايات المتحدة الأميركية»، وكذلك «حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال وإنهائه» و«مقاومة وإفشال محاولات تهجير شعبنا من أرض وطنه فلسطين، وخصوصاً من قطاع غزة أو من الضفة الغربية والقدس والتأكيد على عدم شرعية الاستيطان والتوسع الاستيطاني». ولا شكّ في أنّ البيان قد استفاد من الرأي الذي أصدرته محكمة العدل الدولية يوم الجمعة الماضي بخصوص الاحتلال والاستيطان في الضفة وغزة والقدس. هذه اللهجة تدلّ بوضوح على تبدّل في موقف «فتح»، ومنحت شرعية وطنية فلسطينية بأثر رجعي لعملية «طوفان الأقصى»، رغم الانتقادات والتهجّمات الكثيرة التي وجّهت لها، وهي لهجة فرضتها المواقف الأميركية والصهيونية على حركة «فتح». وما سوى ذلك، لم يتضمّن البيان جديداً حول بنود المصالحة وآلياتها، وهي المنجزة أصلاً منذ اتفاق القاهرة في عام 2011.

غير أنه لا يزال من المبكر إبداء التفاؤل حول نجاح هذه المصالحة هذه المرّة. ليس لأنّ الشيطان يكمن في التفاصيل فحسب، بل كذلك لغياب شبكة أمان عربية تضمن نجاحها. فالحكومات العربية التي اشترطت الاعتراف بالدولة الفلسطينية كشرط للتطبيع في قمّة بيروت في عام 2002، تخلّى العديد منها عن هذا الشرط، وأبرمت اتفاقات بدونه، ولا يبدو أنها في وارد التراجع عن ذلك، أو مراجعة مواقفها، ولا سيما أنّ البعض منها ينتظر عودة ترامب إلى البيت الأبيض، واستئناف سياساته السابقة، ولا سيما في سياق «صفقة القرن»، التي كان العديد من الحكومات العربية شريكاً فيها.

عكست خطابات ومداخلات رؤساء وفود الفصائل الفلسطينية في اجتماع بكين إدراكاً بأن القضية الفلسطينية تمرّ بأصعب مراحلها، وأنّ الكلّ مستهدف بنفس المقدار، وبأنّ السبيل الوحيد إلى ذلك هو في التكاتف والوحدة والالتفاف حول المقاومة لحفظ الحقوق وتحقيق الأهداف. وهذا عنصرٌ أساسي ومهمّ يمكن الرهان عليه، غير أنه لا يكفي وحده. ذلك أن حجم الدمار ونتائج العدوان، وتغوّل الكيان الإسرائيلي في الضفة يحتاج إلى جبهة إسناد سياسية لدعم الموقف الفلسطيني، ومساعدته في إعادة الإعمار، وللملمة جراحه، على أن يسبق ذلك قيادة فلسطينية موحّدة، وهو ما أبرزه البيان الختامي بوضوح، بانتظار أن يبصر النور قريباً.

وكذلك الأمر، فإنّ الهدف الذي حدّده البيان الختامي بإقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس، طبقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، يعني بالضرورة تصعيد الاشتباك والمواجهة مع حكومة الاحتلال، الأشدّ يمينيّةً في تاريخ الصراع حتى تاريخه. هذا الاشتباك وهذه المواجهة يعنيان بوضوح أنّ الشعب الفلسطيني لا يزال في مرحلة تحرّر وطني، ومن المبكر جدّاً الحديث عن دولة.

* باحث وسياسي فلسطيني

السابع من أكتوبر: الحدث وإطاره

رائد شرف *

ماذا كانت أهداف عملية 7 أكتوبر؟ إنّ العودة إلى الحدث الأوّل اليوم، بعد أكثر من تسعة أشهر من حدوثه، قد تشكّل عمليّة عقليّة صعبة، لشدّة تداخل الموضوعات في قراءة الحدث وحمله معانيَ ملحَة، كان جزء منها غير موجود عند حدوثه.

وهناك عائق النزعة المعهودة إلى التذاكي والمستسلمة في جزء منها للمشهد المترتّب عن تسلسل الأحداث التي ما فتئت تلحق بالعملية، من دمار وقتل وتهجير غير مسبوق، وضوابط المسرحية الإعلامية وتشويش غرائبها البشرية، فينغلق العقل أمام إمكانية فهم الحدث دون إقحام «الحتميّات» ووقعها «المتوقّع»، وبالتالي إزاء فهم أساسي لمادة الحدث التي هي حركة المقاومة الفلسطينية في غزة بصفتها تنظيمات، وأشخاصاً، وقدرات مادية وتعبوية، وعلاقة بمجتمع فلسطيني متنوّع، وبصفتها صنفاً محدداً من العمل الإنساني ضمن مجالين زمنيين، متوسط وقصير.

مَن يحكمه هذا التذاكي، لن يجد في النهاية إلا ذاته اليومية، كما لو أنّ الحدث لم يحصل. وهي ذاتٌ، دون شكّ، متكررة، محلّية، دائرة حول ذاتها، وزاحفة، مثل حال المليارات وغيرها حول العالم.

> لم ينبثق عن 7 أكتوبر ما كان هدف «حماس» الاستراتيجي، وهو استنهاض حركة شعبية فلسطينية متعدّدة المواضع يمكن الاعتماد عليها، أي ما يمكن اعتباره «انتفاضة مضبوطة»، قد تتحوّل في ما بعد إلى أداة للتحرير

قيادة المقاومة في غزة، كما سنرى، اختارت توجّهاً آخر في 7 أكتوبر.

افق التعبئة

إنّ تعيين موعد العملية، في بعده الرمزي، هو ربما أهمّ مؤشّر إلى أعلى سلّم الأهداف المرجوّ منها، ولو لم يكن الأوّل. هو مؤشّر إلى أفق «حماس»: إلى أين تنظر، وإلى أين تريد أن تأخذنا أعمالها؟ والموعد يقع، بفارق يوم واحد، مع موعد حرب أكتوبر 1973، التي رست في الذاكرة والدعاية السياسية بصفتها يوم «عبور» لخطوط وتحصينات الجيش الصهيوني، ومباغتته وكسر هيبته من قِبل الجنود المصريين والسوريين، وثأراً لهزيمة ماضية. إنّ خيار وضع عملية 2023 في موازاة عملية 1973 هدفه خلق رابطة رمزية مع الجمهور المصري، ومعه الجمهور العربي الأوسع، وبالتالي تنفيذ هدف تعبوي بامتياز، أو ضمن منطق استراتيجي تعبوي. قد يكون الهدف الأوّل، الهدف العيني، هو أسر عدد من العسكريين الإسرائيليين، بغية تحرير الأسرى في السجون الإسرائيلية، وربما تحريك غير ملفات عالقة على سكك تفاوضية مهترئة. لكنّ الدعاية التي يحقّقها حجم العملية، بالإضافة إلى موعدها، تدلّ على أنّ مَن تصوّرها يرى خطواته العملية ضمن مجال نضالي مفتوح على الجديد، وتحديداً على تحفيز التعبئة، وليس الالتحاق بسكة «تفاوض».

كذلك الأمر بالنسبة إلى الخطوات العسكرية التي اتّبعتها «حماس». وهذه ربما من معضلات الحرب المستمرة إلى اليوم، إذ كشفت «حماس» عن عدّتها خلال قيامها بالعملية، من خطّة تخطّي الأسوار والجهاز الأمني الإسرائيلي، وطائرات هوائية، وطائرات مُسيّرة، وربما غيرها من الأمور التي نجهلها ولا يعرفها الآن إلا الفريق الذي تعرّض للاختراق الأمني. وعدّة «حماس»، على الأرجح، ليست بكبيرة، أو بوفرة عدّة وخيارات حزب الله مثلاً. كما أن الكشف عنها سوف يعرّضها للتحجيم، مع اتّباع الجيش الإسرائيلي لإجراءات مستدامة لاعتراضها مستقبلاً. ولا أظنّ ذلك غاب عن حسابات قيادة «حماس» في غزة، بل إنّ الهدف الذي كان مرجوّاً استحقّ الكشف عن هذه العدّة.

هنا ينبغي تذكير القارئ بأنّ «حماس» من دون شكّ لم تتوقّع ردّة فعل إسرائيلية ذات مرام حاسمة للصراع (بمستوى نكبة ثانية)، مع ذلك لا يمكن إلّا التوقّف عند قرارها هذا بالكشف عن عدّتها، قياساً بحساسية وضعها في غزة في المرحلة السابقة. هذا يعني أنّ «حماس» لم تقرأ خطوتها ضمن منطق موضعي، أي ضمن منطق يرى العملية وكأنها محطة معزولة، جولة من بين جولات محصورة في الوقت والمكان ومستوى التضحيات، بل أرادت منها أن تنقل كلّ معادلة الصراع إلى مكان آخر، واعتقدت أنّ ذلك الهدف ممكن إنْ لم يكن جارياً أصلاً، على مستوى باطني، أو ربما على نطاق سرّي.

لكن هناك المزيد. في خطاب 12 أكتوبر 2023، يقول الناطق الرسمي باسم «كتائب القسام» أبو عبيدة إنّ «معركة طوفان الأقصى بدأت من حيث انتهت معركة سيف القدس سنة 2021». وهذا ما يدلّ عليه أيضاً الاسم الذي حدّدته «حماس» للعملية، «طوفان الأقصى». إنّ العملية في غزة هي نتيجة تراكم من علاقة منسوجة مع مدينة القدس، والتحرّك الشعبي الذي التفّ حولها سنة 2021 والذي ساندته «حماس» إثر تعرّض المنتفضين في الضفة الغربية والداخل لاعتداءات. هكذا تكون «حماس» أرادت مع «طوفان الأقصى» أن تعيد ربط غزة مع أراضي الداخل والضفة، وتجديد انبعاث حركة شعبية فلسطينية من خلال البناء على رمزية مجزرة، وذاكرة جماعية حيّة ضمن زمن سياسي قصير جدّاً.

لا تنبثق التعبئة الشعبية من مكان وزمان من فراغ؛ فنزول الناس إلى الشارع في وجه أولياء الأمر تميّز في مراحل تاريخية مختلفة بأنماط خاصة بكلّ مرحلة، مرتبطة بالنظام السياسي القائم والأهمّ، بنماذج تعبئة متكررة ومجرّبة يعرفها الناس، منذ منتصف القرن التاسع عشر، تطوّر نموذج تعبئة و«حراكات اجتماعية» أوروبي، وانتشر حول العالم بتأثير من الاستعمار والتداول بأفكار صحف الدول الاستعمارية وأحزابها، مرافقاً لانتشار نموذج الدول القومية والأنظمة البرلمانية. قوام هذا النموذج هو المسيرة السلميّة خلف شعارات متّفق عليها ومطالب موحّدة، بالإضافة إلى إقامة الإضرابات (رائد شرف، «صيف الحركات العاصف»، «المفكرة القانونية») في 7 تشرين الأول 2014). هذا النموذج اضمحلّت قيمته إن لم تكن تلاشت كلّياً في بعض الدول، غالباً جزاء تحجيمه وإفساد منظماته من قبل الأنظمة السياسية المتنوّعة، والتي باتت طبقاتها المسيطرة أكثر تشدّداً منذ دخول الرأسمالية طورها المالي. الانتفاضات الشعبية العربية سنة 2011 أعلنت بشكل مدوٍّ اضمحلال هذا النموذج في العالم العربي، وكذلك حصل في بعض الدول الغربية حيث برزت إلى الواجهة أنماط من المواجهات المفتوحة في الشوارع بين منتفضين وقوى أمنية («السترات الصفراء» في فرنسا مثلاً) وأحياناً بين منتفضين ومعارضين لهم.

هذا النموذج من التعبئة الشعبية لَم يشمل الفلسطينيين، إذ فرض عليهم الاحتلال إدارة عسكرية إجرامية، وسياسة إقصائية. فنموذج التعبئة السلمي والمنظّم يفترض إقرار الجميع، حكماً وناساً، بانتمائهم المشترك والسوي إلى مجتمع قومي واحد. لذلك، لم تنبثق التحرّكات الشعبية الفلسطينية عبر العقود إلا من خلال نوع من التعبئة الشعبية «العفوية»، أي ما يُعرف بالانتفاضات. هذه منبعها غالباً ما يكون حدث «فضيحة» ومسلسلاً من الأحداث المتفرّعة، التي تؤدي بالجمهور إلى قراءة الواقع بكامله على أساس أنّ مشاركة كلّ فرد ضرورية ومؤثّرة، وأنّ مشاركة الناس توجّع الخصم (الدولة)، وخلفها النخبة الحاكمة في غير حالات)، وأنّ الخصم يفقد قدراً من سيطرته. الثورات الفرنسية والروسية والإيرانية انطلقت هكذا، ثم تطوّرت على سكك أكثر تنظيماً. والانتفاضات الشعبية العربية سنة 2011 كانت من هذا الصنف أيضاً.

ليست التعبئة الشعبية «العفوية» محصورة بمرحلتنا التاريخية الراهنة، ولا بفلسطين. لكن ما حاولت صنعه «حماس»، في 7 أكتوبر، من خلال مماثلة ما حصل في «سيف القدس»، هو استبلاد هذه التعبئة الشعبية الواسعة بغية السيطرة عليها، أو تطويعها. هذا هو الجديد والخاص في حالة «حماس». وهو ليس سهل المنال، إذ إنّ هذا النوع من التعبئة، التعبئة العفوية، والبارزة في مواضع متعدّدة دون سابق تنسيق، يقوم تحديداً على غياب مظاهر السيطرة على الناس، بل على سقوطها. لم ينزل الناس في الضفة الغربية وأراضي الداخل إلى الشارع كما نزلوا في مرحلة «سيف القدس»، ربما لأنّ الشرارة ينبغي أن تنطلق من داخل مجتمع هذه المناطق، وهي المعرّضة لمنظومة إخضاع مختلفة عن غزة، قوامها الاحتكاك اليومي المباشر مع المستوطنين والجيش الصهيوني.

اللحظة السانحة

حَدَثَ في ليلة من ليالي أيار 2021، بينما كانت تطلق غزة صواريخها على الكيان الصهيوني خلال معركة «سيف القدس»، أن خَلت شوارع مدينة اللد من المارّة الإسرائيليين، الذين لزموا الملاجئ، فيما تجوّل فيها الشبّان الفلسطينيون المنتفضون أحراراً. وبدت حينذاك أرض فلسطين وكأنها تنتظر من سيلتقط فرصة تحريرها. إنّ مجرى تلك الليلة حمل لا شكّ دلائل عديدة، ويبدو أن السيد حسن نصرالله تلقّفها هو أيضاً، إذ صرّح في خطاب له في ما بعد أنّ هناك احتمالاً أن تُحرّر فلسطين كاملةً دون الحاجة إلى قتال.

فمن اختبر مسلسل الانتفاضات الشعبية العربية مثلاً في العقد الماضي، يدرك أنّ الدول، بصفتها أجهزة إخضاع مسلّحة ومحصّنة، رغم جبروتها هذا واستقرار سلطاتها على مدى عقود، يمكنها في لحظة مباغتة، وضمن مدّة زمنية محدودة، أن تفقد سيطرتها بشكل كامل عن مساحات معتبرة من مجالاتها (فرنسا 1968، تونس، مصر، وسوريا 2011). بالإضافة إلى التضحية بأعلى هرمها للحفاظ على أجهزتها (تونس ومصر). هذه اللحظة الاستثنائية، واحتمال الشلل التامّ للدول المنبثق عنها، والتي تتولّد معها انتفاضة شعبية واسعة، لا ينبغي أن يكون كل ذلك المحدّد الوحيد للعمل النضالي. لينين وتروتسكي يقولان إنه لا يمكن توقّع موعد حصول هذه اللحظة، كلّ ما يمكن للحزب الثوري القيام به هو التهيّؤ لحدوثها. لكن نصائحهما كانت موجّهة إلى أحزاب أقلّوية، لا تسيطر على أي مجال جغرافي، وإمكاناتها التعبوية ومواردها ضئيلة جداً لو قيست بقدرة أجهزة الدولة على سحقها موضعياً وسريعاً.

أمّا «حماس» في غزة، فبالرغم من تحكّمها بمجال جغرافي، إلا أنها تعمل ضمن إطار صنعته الدولة الصهيونية ولا تزال تسيطر على مقوّمات الحياة فيه، ما يجعلها بالتالي غير قادرة على خوض الحرب على الدولة الصهيونية وحدها. وعليه، لا بدّ من قراءة إمكاناتها، أو ما تستطيع إنجازه، بمدى انسجامها مع مجال يستوعب كل المقيمين الفلسطينيين المبعثرين في نواحي فلسطين التاريخية المتنوعة، أي كجزء إفساد منظماته من قبل الأنظمة السياسية المتنوّعة، والتي باتت طبقاتها المسيطرة أكثر تشدّداً منذ دخول الرأسمالية طورها المالي. الانتفاضات الشعبية العربية سنة 2011 أعلنت بشكل مدوٍّ اضمحلال هذا النموذج في العالم العربي، وكذلك حصل في بعض الدول الغربية حيث برزت إلى الواجهة أنماط من المواجهات المفتوحة في الشوارع بين منتفضين وقوى أمنية («السترات الصفراء» في فرنسا مثلاً) وأحياناً بين منتفضين ومعارضين لهم.

هذا النموذج من التعبئة الشعبية لَم يشمل الفلسطينيين، إذ فرض عليهم الاحتلال إدارة عسكرية إجرامية، وسياسة إقصائية. فنموذج التعبئة السلمي والمنظّم يفترض إقرار الجميع، حكماً وناساً، بانتمائهم المشترك والسوي إلى مجتمع قومي واحد. لذلك، لم تنبثق التحرّكات الشعبية الفلسطينية عبر العقود إلا من خلال نوع من التعبئة الشعبية «العفوية»، أي ما يُعرف بالانتفاضات. هذه منبعها غالباً ما يكون حدث «فضيحة» ومسلسلاً من الأحداث المتفرّعة، التي تؤدي بالجمهور إلى قراءة الواقع بكامله على أساس أنّ مشاركة كلّ فرد ضرورية ومؤثّرة، وأنّ مشاركة الناس توجّع الخصم (الدولة)، وخلفها النخبة الحاكمة في غير حالات)، وأنّ الخصم يفقد قدراً من سيطرته. الثورات الفرنسية والروسية والإيرانية انطلقت هكذا، ثم تطوّرت على سكك أكثر تنظيماً. والانتفاضات الشعبية العربية سنة 2011 كانت من هذا الصنف أيضاً.

ليست التعبئة الشعبية «العفوية» محصورة بمرحلتنا التاريخية الراهنة، ولا بفلسطين. لكن ما حاولت صنعه «حماس»، في 7 أكتوبر، من خلال مماثلة ما حصل في «سيف القدس»، هو استبلاد هذه التعبئة الشعبية الواسعة بغية السيطرة عليها، أو تطويعها. هذا هو الجديد والخاص في حالة «حماس». وهو ليس سهل المنال، إذ إنّ هذا النوع من التعبئة، التعبئة العفوية، والبارزة في مواضع متعدّدة دون سابق تنسيق، يقوم تحديداً على غياب مظاهر السيطرة على الناس، بل على سقوطها. لم ينزل الناس في الضفة الغربية وأراضي الداخل إلى الشارع كما نزلوا في مرحلة «سيف القدس»، ربما لأنّ الشرارة ينبغي أن تنطلق من داخل مجتمع هذه المناطق، وهي المعرّضة لمنظومة إخضاع مختلفة عن غزة، قوامها الاحتكاك اليومي المباشر مع المستوطنين والجيش الصهيوني.

اللحظة السانحة

حَدَثَ في ليلة من ليالي أيار 2021، بينما كانت تطلق غزة صواريخها على الكيان الصهيوني خلال معركة «سيف القدس»، أن خَلت شوارع مدينة اللد من المارّة الإسرائيليين، الذين لزموا الملاجئ، فيما تجوّل فيها الشبّان الفلسطينيون المنتفضون أحراراً. وبدت حينذاك أرض فلسطين وكأنها تنتظر من سيلتقط فرصة تحريرها. إنّ مجرى تلك الليلة حمل لا شكّ دلائل عديدة، ويبدو أن السيد حسن نصرالله تلقّفها هو أيضاً، إذ صرّح في خطاب له في ما بعد أنّ هناك احتمالاً أن تُحرّر فلسطين كاملةً دون الحاجة إلى قتال.

فمن اختبر مسلسل الانتفاضات الشعبية العربية مثلاً في العقد الماضي، يدرك أنّ الدول، بصفتها أجهزة إخضاع مسلّحة ومحصّنة، رغم جبروتها هذا واستقرار سلطاتها على مدى عقود، يمكنها في لحظة مباغتة، وضمن مدّة زمنية محدودة، أن تفقد سيطرتها بشكل كامل عن مساحات معتبرة من مجالاتها (فرنسا 1968، تونس، مصر، وسوريا 2011). بالإضافة إلى التضحية بأعلى هرمها للحفاظ على أجهزتها (تونس ومصر). هذه اللحظة الاستثنائية، واحتمال الشلل التامّ للدول المنبثق عنها، والتي تتولّد معها انتفاضة شعبية واسعة، لا ينبغي أن يكون كل ذلك المحدّد الوحيد للعمل النضالي. لينين وتروتسكي يقولان إنه لا يمكن توقّع موعد حصول هذه اللحظة، كلّ ما يمكن للحزب الثوري القيام به هو التهيّؤ لحدوثها. لكن نصائحهما كانت موجّهة إلى أحزاب أقلّوية، لا تسيطر على أي مجال جغرافي، وإمكاناتها التعبوية ومواردها ضئيلة جداً لو قيست بقدرة أجهزة الدولة على سحقها موضعياً وسريعاً.

أمّا «حماس» في غزة، فبالرغم من تحكّمها بمجال جغرافي، إلا أنها تعمل ضمن إطار صنعته الدولة الصهيونية ولا تزال تسيطر على مقوّمات الحياة فيه، ما يجعلها بالتالي غير قادرة على خوض الحرب على الدولة الصهيونية وحدها. وعليه، لا بدّ من قراءة إمكاناتها، أو ما تستطيع إنجازه، بمدى انسجامها مع مجال يستوعب كل المقيمين الفلسطينيين المبعثرين في نواحي فلسطين التاريخية المتنوعة، أي كجزء إفساد منظماته من حالة شعبية فلسطينية أوسع، يبقى غالبها غير مسلّح. في حالة «المدنيين» عادة، لا يصنع الفريق الأضعف لحظة الفراغ، بل إنها تأتي وليدة الصدفة، ويمكن حتى اعتبارها وليدة خطأ في منظومة العدو ذاته، وهو الذي يسيطر على مجمل المجالين الرمزي (مساحات الإعلام والدعاية) والمادّي، وما ينتج عنهما من تثبيت للواقع وحضوره في النفوس.

قد يكون ما أكدته عملية 7 أكتوبر هو قابلية اصطياد لحظة الفراغ هذه، ووجود مقوّماتها بنيوياً في المجتمع والدولة الإسرائيليَّين، وإمكانية تكرارها. عند العودة إلى فيديوهات حصول العملية، الحدث، ومشاهدة حال المساحة الإسرائيلية في الجهة المقابلة لسياج غزة، يبدو وكأن هناك نوعاً من السكون، شللاً للأجهزة الأمنية والرسمية الإسرائيلية، امتدّ على مدى زمني طويل نسبياً، سانح، باغتته العملية. شلل وسكون ينافيان بديهيات الواقع العادي، واقع أنّ غزة أكبر معتقل في العالم، تحاصرها منظومة مراقبة وحرب، متطوّرة وجبّارة وفاعلة، وأنّ فلسطين مسلوبة منذ قرن، مهجّرة من سكّانها المقهورين والمشتّتين في أصقاع الأرض، وقد أقام عليها الغزاة منشآتهم وحياتهم وأعادوا تصميمها على صورتهم ولم يتركوا موردراً على كوكب الأرض إلا وادخلوه في تثبيت مشروعهم وإذلال الفلسطينيين أينما لجؤوا في العالم.

لكن لحظة الفراغ والشلل الإسرائيليَّين لَم تقابلها تعبئة جماهيرية في أراضي الداخل والضفة، كفيلة بتوسيع مجال شلل الدولة والمجتمع الإسرائيليَّين، وأطالت وقت الشلل بشكل يمكن استغلاله من قبل القوى الحليفة. بقي الشلل موضعياً، ضمن غلاف غزة وما بعده بقليل، في القرى التي وصل إليها مقاتلو «حماس» في اليوم التالي، ما سمح للجيش الصهيوني ومجتمعه إعادة تنظيم قواهما. وارجَح أن دخول مقاتلي «حماس» في عمق أراضي الداخل في اليوم التالي للعملية، مقتربين من حدود الضفة الغربية، مبتعدين عن إمكانية اللجوء في غزة والعودة إليها، كان غير مبرمج، لدواع متعلّقة بتطوّرات غير محسوبة من سير العملية ساعدو إليها أدناه. هذا وقد قرّروا، انسجاماً مع أفق خطّتهم التعبوي، أن يختبروا ما يمكن أن ينبثق عن متابعة القتال من مجالات ونوافذ جديدة للحرب والنضال. بالإضافة إلى رغبتهم إطالة الزمن الدعائي والعربي على التعبئة، وطبعاً، إبعاد القتال عن قطاع غزة قدر المستطاع.

سباق مع الحصار ومع الآلة

هناك ـ لا شكّ ـ حافزٌ آخر لقيام «حماس» بعملية 7 أكتوبر، لا بدّ أن يكون معياراً محدداً، من حسابات القدرة التعبوية في مجتمع غزّاوي مازوم، واهمّها الحسابات المتعلّقة باقتصاد غزة، من جهة، وبقدرات المقاومة المادّية من جهة أخرى، ساهم في تغليب الحاجة إلى القيام بشيء من قبيل «حماس». في سياق مع الحصار واستنزافه للمجتمع الغزّاوي إذاً، بالإضافة إلى عملية التطبيع بين أنظمة عربية متنوعة والكيان الصهيوني، كان لا بدّ من تحريك أي مسار سياسي ممكن، والانتقال من مرحلة التلقّي إلى مرحلة الفعل السياسي.

هذا الواقع لـ«حماس» وحركات المقاومة في غزة، أكّده حزب الله سريعاً حين دخل الحرب إسناداً لغزة منذ اليوم الثاني. ومع أن المبرّرات التي قدّمها الأمين العام لتدخّل الحزب متعدّدة، إلا أنّ عنوان التدخّل، وهو إسناد غزة، يبقى الغاية الأهمّ. فغزة ليست لبنان، أو إيران، أو حتى سوريا الضعيفة. غزة سجن معتقل، ومجتمع منهَك أتَمّا إنهاك منذ عقود. وحالة المقاومة في غزة أشبه بالمعجزة، لو قيست على ضوء التحدّيات التي هي معرّضة لها. وقد جرى توثيق أحد أوجه سباق المقاومة مع آلة الإخضاع الإسرائيلية، مع نشر موقع إعلامي إسرائيلي تحقيقاً طويلاً (موقع 972mag، تاريخ 3 نيسان 2023)، مستنداً إلى شهادة عملاء في جهاز المخابرات، عن برنامج قتل يعتمد على الذكاء الاصطناعي، يستخدمه الجيش الإسرائيلي منذ سنة 2017، يستهدف بشكل سريع وفاتك المناضلين وعائلاتهم ومحيطهم الاجتماعي، أي المناضلين وظروف عيشهم المباشرة التي يستقرّ عليها جزئياً نضالهم. ولا بدّ، بالتالي، أنّ قيادات تنظيمات المقاومة تلمّست في السنوات الماضية حصول تطوّر معيّن في خسائرها المحقّقة، ولو لم تعلن عن تلمّسها ذلك لأسباب أمنية، وادخلته في سلّة حساباتها وخطّتها العسكرية.

هذا وقد برهن مجرى الأحداث عن صوابية الاستجابة بمجال حساب، إذ تجلّى التحوّل في الوسائل الحربية للجيش الصهيوني، في غزة كما في لبنان، مع اعتماده المتزايد سلاحَ المسيّرات مندمجاً مع سبل إلكترونية متنوّعة للرصد والترتيب المعلوماتي. وتطلّب الأمر من المقاومة في لبنان أكثر من شهر من القتال اليومي للتأقلم معه والتمكّن من استيعابه.

ويبدو أنّ المنهج العام لعمل العدوّ العسكري وتوسّله الأسلحة الإلكترونية الجديدة ضدّ تنظيمات المقاومة يهدف أولاً إلى استنزاف هذه، ضمن حدود معادلة الردع التي تطوّرت في العقد الماضي، أي معادلة تستقر فيها حدود كيان العدوّ ولا تُعرّض عسكريّيه لواجب القتال.

العبور

لا يخفى على المتابع أنّ ما قامت به «حماس» في 7 أكتوبر هو ما هدّد حزب الله بالقيام به في الجليل في حال شنّ العدو حرباً على لبنان، وما كان العدوّ ربما ينتظر حصوله في الجليل.

لكن هناك فوارق بيّن ما طرحه حزب الله، على لسان أمينه العام أوّلاً ثم ماكينته الإعلامية، وما قامت به «حماس». في خطاب الأمين العام لحزب الله، جاء غالباً طرح «اجتياح الجليل» بمثابة وسيلة للردّ على حرب قد تشنّها إسرائيل على لبنان، أي ردّ على خرق إسرائيلي لقواعد الردع التي استقرّ عليها الفريقان من جهتي الحدود منذ حرب تموّز.

ولطالما شعرتُ شخصياً بأنّ طرح اجتياح الجليل ضمن إطار حرب، فيه شيء من نفسية معركة ديان بيان فو في حرب فيتنام الأولى، حيث ادّت غطرسة جيش دولة استعمارية ذي عتاد عسكري متطوّر إلى السقوط أمام قوى نظامية لدولة ناشئة ذات إمكانات تكنولوجية محدودة، تحديداً عبر الوقوع في أسرها، بسبب خطأ لوجيستي بسيط إنما ركني ارتكبه الجيش الفرنسي. خلال معركة ديان بيان فو، وقع أكثر من عشرة آلاف جندي فرنسي في قبضة الجنرال جياب، بعد أن تمكّن الفييتناميون من شلّ قدرة خصمهم على الاستفادة من الإمدادات الجوّية إثر تمكّنهم من نقل سلاح مدفعي سرّاً وتثبيته في إحدى التلال المجاورة لمنطقة كان الجيش الفرنسي قد اختارها للتحصّن والتمركز وشنّ الحملات التأديبية. وكان لذلك السقوط العسكري وقعه الحاسم في خروج الدولة الفرنسية من الحرب. ولا أدري ما إذا كان تصوّر كهذا لا يزال ممكناً ضمن الأراضي اللبنانية، فهو يفترض أن يقوم الجيش الصهيوني بدخول لبنان غازياً، بفرق مشاته وألويته. لكن حرب تموز برهنت استحالة ذلك، وبالتالي لا مجال لأسر هذا العدد من العسكريين الصهاينة إلا في حال جاءت المقاومة هي إليهم.

هناك مفارقة في المنطق الإعلامي الذي يتعاطى مع الحدث آخذاً بإثباتات على حساب أخرى، ووصفه للموضوع بـ«تطبيق عقيدة هانيبعل» على قاعدة الاعتماد على وثائق، وكان سلوك الجيش الصهيوني يوم 7 أكتوبر كان مضبوطاً بالكامل، وعبارة عن جبروت متواصل، وانه ضمن هذا الانضباط، أخذ قرار بقتل المدنيين الإسرائيليين لأن هذا الجيش لا يقبل أن يصبح رهينة «أخذ الرهائن». وتبدو القيادة الصهيونية، السياسية والعسكرية، وكأنها منذ البداية مصمّمة على القول بهذه السردية، ولو بطرق ملتوية تراعي أهالي الرهائن، لما في هذه السردية من أهميّة في الحفاظ على تماسك خطاب وهيبة مؤسسة عسكرية متورطة في حرب مع خصم يترصّد أي إشارة ضعف تصدر عنها. لكن الأرجح أن ما حصل، حين أدرك العدو أنه خسر تكناته حول غزة، وأسرت فرقه، وبدا أن عناصر «حماس» باتوا على احتكاك مع مدنييه ضمن رقعة ربما قابلة للتوسّع، هو أنّ هلعاً عامّاً امتلك فرق تدخّله، بقياداتها وجنودها، بل حتى القيادة السياسية، ورغبة مستعجلة بحصر مساحة الحرب والصراع بسرعة قبل أن تطاول المستوطنات الأكبر حجماً، ومجالات أخرى من البلاد. وقد يكون هذا الهلع صاحبه أيضاً رغبة غريزية بإبعاد تكرار «سيف القدس»، وخوفاً من احتمال تكوّن لحظة شلل عام على مستوى المجتمع الإسرائيلي، أو من اجتياح قد يقوم به حزب الله من الشمال. وهذا الهلع وهذا الاستعجال هما من معالم فقدان معتبر ولافت للسيطرة والكفاءة عند القيادات العسكرية الإسرائيلية. فقام الجيش الإسرائيلي بإبادة كل ما وُجد أمامه، وغالبيته من مدنييه العزّل الذين يترتب عليه حمايتهم وتقدّس أنفسهم، وذلك بالوسائل ذاتها التي تحتفل بها دعايته ويقوم عليها جزء من ثقافة الكيان في تعاطيه مع الفلسطينيين والدول العربية، أي بالأسلحة الثقيلة والفتّاكة والبعيدة المدى، الباعثة حيازتها لطمأنينته في «محيط عربي إسلامي عدائي».

هذا الخطأ في سلوك الجيش، كان لا بدّ قد أصبح بعد حين واضحاً في أذهان عسكرييه الذين توزّعوا في المجزرة والقيادات السياسية والعسكرية، وهو ما يفسّر مسلسل الهروب إلى الأمام الذي طبع أداء الدولة الصهيونية منذ حينه في علاقتها مع قطاع غزة، بدءاً برغبة حسابية ترى ضرورة آنية في إعادة صياغة رواية ووقائع «حدث 7 أكتوبر»، بحيث يكون عدد الفلسطينيين القتلى في أسرع وقت أعلى من عدد الإسرائيليين، تحديداً لأنّ معظم القتلى المدنيين الإسرائيليين ليسوا من رصيد «حماس»، إنما من رصيد الجيش الإسرائيلي. ثم جاء اختلاق كذبة الاغتصابات والقتلى الأطفال الرضّع، ربما بمبادرة من قيادات عسكرية ميدانية تورّطت بحمام الدم، وقد انطلقت الكذبة من موقع إحدى المستعمرات وتبنّتها القيادة السياسية لاحقاً، تحديداً لأنّ «حماس» لم تقتل المدنيين الصهاينة بالمئات، وبات ضرورياً تجريمها نوعاً عوضاً عن تجريمها كمّاً استباقاً للسردية التي سيرسو عليها الخطاب العامّ الإسرائيلي بعد حين.

هذا الهروب إلى الأمام، المرتبط بعلاقة قلقة للدولة الصهيونية مع شعبها ومجال سيطرتها المباشر، وبخطّ أسطوري ارتكبته، ناقض قرناً من التشييد الثقافي الوطني الصهيوني، سيؤدّي بها إلى التضحية بعقود من العمل الدعائي السياسي العالمي، أن يتصرّف العدو بهذا المستوى من الحماقة، ويثابر، هو ما لَم يكن في حسبان «حماس»، ولا الصهاينة ذاتهم، وما لَم يكن أن يتوقّعه أ

طوفان الأقصى

آمال إسرائيلية باقتراب الصفقة
«مانيفستو» نتنياهو اليوم: انكفاء أم مناورة؟

يحيى دبوق

تتكاثر الإشارات الواردة من تل أبيب، والمرجّحة لقرب التوصّل إلى اتفاق لتبادل الأسرى بين إسرائيل والمقاومة الفلسطينية، سيُنفّذ على مراحل، وفي ظلّ هدنة من عدة أسابيع ستسري في المرحلة الأولى منه، على أن تمهّد الطريق أمام وقف دائم لإطلاق النار ينهي الحرب في قطاع غزة، كما في جبهات الإسناد الإقليمية.

وإذا كانت الإشارات المماثلة التي برزت في خلال الأشهر الأخيرة من عمر الحرب، لم تأتِ بنتيجة عملية لناحية التوصّل إلى صفقة، فهي باتت الآن أكثر دلالة، ومشبعة بالتوقعات الإيجابية، ولا سيما أنها تصدر عن كبار المسؤولين في المؤسستَين الأمنية والعسكرية في الكيان، والذين كشفوا، عبر التسريبات، عن قبولهم ومطالبتهم بصفقة التبادل، فيما يتسابق الوزراء في الحكومة، من المقرّبين وغير المقرّبين من رئيسها، بنيامين نتنياهو، للكشف عن «الظروف التي باتت ملائمة» لعقد اتفاق، وسط ترجيحات، في الاتجاه نفسه، في الإعلام الإسرائيلي، وآخر هؤلاء المتحدثين واهمُهم، هو نتنياهو نفسه، الذي حمل، على مدى أشهر،

> **قال نتنياهو لعائلات الأسرى إن «الاتفاق الذي هنّ شأنه أن يضمن إطلاق سراح أحبائها، ربّما يقترب»**

لواء الرفض، معرقلاً أيّ مسعى أو «حلول خلّاقة» للتوصّل إلى اتفاق لتبادل الأسرى، علماً أن من بينها اقتراحات شارك هو نفسه في بلورتها. ووفقاً لبيان صدر عن مكتب رئيس الحكومة، أمس، فإن الأخير قال لعائلات الأسرى في غزة، إن «الاتفاق الذي من شأنه أن يضمن إطلاق سراح أحبائها، ربّما يقترب». وأشار في حديث إلى عدد منهم، ممّن رافقوه في زيارته واشنطن، إلى أنه «لا شكّ في أن الظروف تنضج».

وهذه علامة جيّدة.

ويبدو أن توقيت الإعلان عن الاتفاق، بعد تبلوره، يرتبط بجولة المفاوضات المرتقبة في الدوحة التي يصل إليها رئيس «الموساد»، رافيد برنياع، مساء اليوم، فيما ستظل نتائج أيّ حراك معلقة إلى ما بعد خطاب نتنياهو أمام الكونغرس اليوم، ولقائه الرئيس الأميركي، جو بايدن، والذي تأجّل إلى الخميس، فيما أعلن المرشح الجمهوري، دونالد ترامب، أنه سيلتقي نتنياهو ، اليوم، في منتجعه في بالم بيتش (فلوريدا). ودفع التفاؤل باحتمال الوصول إلى صفقة، عدداً من المعلّقين الإسرائيليين إلى التساؤل عن إمكان أن تُعلن، كاملةً أو بخطوطها العامّة، خلال خطاب «بيبي»، إلّا أن تقديراً كهذا مشبع بالأمنيات، على رغم وجود ما يسنده على الأرض بالفعل. كما أن السؤال يبقى مطروحاً حول ما إنْ كان نتنياهو يشيع هو وحاشيته والوزراء المقرّبون منه، أجواء تفاؤلية لزوم زيارته واشنطن وخدمة لأهدافها، أم أن ما يحدث يعبّر عن واقع ومسار مختلفَين عن خيارات جرى انتخاب الصفقة من بينها، بل نتيجة الأضرار التي لحقت بإسرائيل، وفقدان الأخيرة الخيارات العملية، وقرار جيشها ممارسة الضغوط هذه المرة لإنهاء الحرب والدفع في اتجاه التسوية، وهو ما جرى التعبير عنه بصورة واضحة جداً، عبر ما قيل إنه «إجماع عارم» لدى المؤسسة العسكرية كما الأجهزة الأمنية على: «الصفقة الآن، وبلا إبطاء». ويبدو أن التطورات الأخيرة في الإقليم وجبهات المساندة، من لبنان إلى اليمن مروراً بالعراق وسوريا، والاحتمالات المعقولة جداً لانتقال المواجهات المحدودة في هذه الجبهات إلى مواجهات شاملة، تدفع بفعالية إلى مضاعفة إلى إيجاد مخارج للحرب في غزة. وهي من عوامل الضغط التي تتكامل مع عوامل الضغط الميداني في القطاع نفسه، لتوصل إلى إجبار إسرائيل، بشكل أو بآخر، على إنهاء القتال.

وعلى رغم أن خطاب نتنياهو أمام الكونغرس سيتمحور حول «المسكنة»، وتظهير إسرائيل بوصفها الضحية، إلا أن هذه الجوانب إنما هي جزء لا يتجزّأ من جهد العلاقات العامة التي تطغى على زيارة رئيس الحكومة لواشنطن. وعليه، فهي لا تشير، بأي حال، إلى الوجهة التي ستتّخذها إسرائيل حيال الصفقة وبنودها، ليس في ما يتعلّق بالمرحلة الأولى منها، والتي يُعدّ احتمال التوصّل إلى اتفاق حولها كبيراً جداً، فحسب، بل وأيضاً وتحديداً تجاه المرحلة اللاحقة، والتي اتُّفق على خطوطها العامة ومساراتها، وإنْ كانت صيغة الاتفاقات غير المكتوبة إلى الآن بشأنها، حمّالة أوجه، ولا يمكن الركون إليها في تقدير ما إن كانت تلك المرحلة (الثانية) ستتبلور بالفعل، أو ستُنفّذ في حال تبلورها.

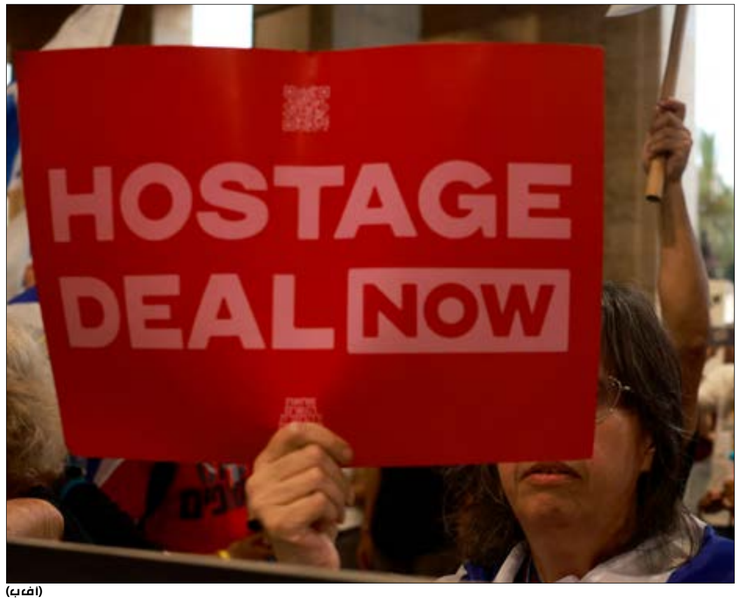

(أ ف ب)

وفد إسرائيلي إلى القاهرة... وتحضيرات للقاء الدوحة: واشنطن تبثّ تفاؤلاً

بالتزامن مع إلقاء رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، خطابه المنتظر مساء اليوم في «الكونغرس» الأميركي، يصل وفد إسرائيلي رفيع المستوى إلى القاهرة، لعقد عدّة اجتماعات مع مسؤولين مصريين، قبيل «الاجتماع الرباعي» الذي سيُعقد في الدوحة، غداً، وسيضمّ مسؤولَين قطريين وأميركيين ومصريين وإسرائيليين، من أجل استئناف المفاوضات حول صفقة تبادل الأسرى مع المقاومة الفلسطينية. ويأتي ذلك في وقت ارتفع فيه منسوب «التفاؤل»، وإن كان لا يزال محاطاً بحذر كبير جداً، بإمكانية التوصّل إلى صفقة خلال الأسابيع المقبلة.

وبحسب مصدر مصري مطّلع، فإن ما سيكون على طاولة البحث اليوم في القاهرة، هو «التفاصيل الخاصّة بالوضع على الشريط الحدودي»، وتحديداً ملفّي معبر رفح وتواجد القوات الإسرائيلية في محور فيلادلفيا. ووفقاً للمصدر، فإن «الموافقة المصرية على استقبال الوفد الإسرائيلي مجدداً، جاءت بعد الاتصالات التي أكدت منح الأخير صلاحيات واسعة، تسمح بالوصول إلى اتفاق». ويرى الوسطاء في القاهرة والدوحة أن «المرحلة الأولى من الصفقة، تبدو في متناول اليد حالياً، ويمكن المضيّ فيها، لكن الخوف يبقى من مفاجآت نتنياهو والغامه التي اعتاد تفجيرها في الساعات الأخيرة». على أن الاتصالات بين الوسيطين القطري والمصري ومسؤولي الإدارة الأميركية، خلال اليومين الماضيين، شهدت تأكيدات أميركية أن صفقة التبادل يمكن أن تكون وشيكة، وأن على الأطراف الاستعداد لذلك.

وفي الولايات المتحدة، شهد اللقاء الذي جمع نتنياهو بعائلات الأسرى الإسرائيليين في قطاع غزة، توتراً، بعدما أبلغ رئيس حكومة الاحتلال، إلى أن «نتنياهو الآن في واشنطن في العائلات، أن «سياسته هي زيادة الضغط وعدم الرضوخ لشروط حماس»، بحسب «هيئة البث» الإسرائيلية. وفي الوقت عينه، أفادت الهيئة بأن «نتنياهو أبلغ الوسطاء بأن البقاء في محور فيلادلفيا ضغط على حماس لتنفيذ المرحلة الثانية»، فيما أكد مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان، لأهالي الأسرى أن «بالإمكان التوصّل إلى صفقة تبادل خلال أيام». كما أعلن وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، أن «بايدن يركّز في الأشهر المتبقّية له في الحكم، على السلام في الشرق الأوسط، وإنهاء الحرب في غزة».

من جهته، قال وزير الأمن الإسرائيلي، يوآف غالانت، أمس، في سياق بيان، فضل الجيش والأجهزة الأمنية «العمل التراكمي للجيش يصبّ في صالح التحرّكات السياسية»، مشيراً إلى أن «نتنياهو أبلغ عائلات الأسرى أن سياسته هي زيادة الضغط وعدم الرضوخ لشروط حماس»، وفقاً لما نقلته الصحيفة. ووفقاً لما نقلته الصحيفة على لسان مسؤول إسرائيلي مطلع على الموضوع، فإن القرارات القادمة «ستكون أكثر إيلاماً من سابقاتها».

وكان تكشّف، في نهاية الأسبوع الماضي، أن إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، ناقشت فرض عقوبات على الوزيرين، إيتمار بن غفير، وسموتريتش، في خطوة من شأنها، إن أقرّت، أن تشكل سابقة في الضغط الأميركي على أنشطة اليمين المتطرف في إسرائيل. ووفقاً لمسؤول أميركي، فإن «القرار بفرض عقوبات على الوزيرين لم يُتخذ بعد، غير أنه يتم التداول به في الوزارات (الأميركية) ذات العلاقة. وفي الماضي، كان هناك رفض قاطع في البيت الأبيض لهذه الفكرة، لكن اليوم هناك مسؤولون مؤثرون في الإدارة يتحدثون بنبرة مختلفة». ومن جهته، يدرس الاتحاد الأوروبي توسيع العقوبات ضد الكيانات الاستيطانية عقب قرار «العدل الدولية»، علماً أنه أعلن، أخيراً، عن عقوبات ضد منظمة «الأمر 9» التي تعترض طريق شاحنات المساعدات الإغاثية للقطاع، وتعتدي على سائقيها وتنهب وتحرق محتوياتها.

> **نتنياهو أبلغ عائلات الأسرى أن سياسته هي زيادة الضغط وعدم الرضوخ لشروط «حماس»**

وفي هذا الإطار، ذكر «هآرتس» أن دائرة العقوبات في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية بعثت برسالة إلى المحامي الحقوقي الإسرائيلي، إيتاي ماك، جاء فيها أن «الاتحاد الأوروبي يبحث في معلومات تتعلق أيضاً بمسؤولين إسرائيليين رسميين بمستوى رفيع»، لكنها لم تذكر أسماء المرشحين للعقوبات في رسالتها. ومع ذلك، فإن مسؤولاً أوروبياً قال للصحيفة إنه «إن فرضت الولايات المتحدة عقوبات على بن غفير وسموتريتش، فإن الاتحاد لن يبقى بمنأى عن ذلك».

> **إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، ناقشت فرض عقوبات على الوزيرين بن غفير وسموتريتش**

كما أن فرنسا وبريطانيا، اللتين حقق فيهما اليسار نتائج كاسحة في الانتخابات، تخططان أيضاً، بدورهما، لمزيد من العقوبات. وكان حذّر وزير الخارجية البريطاني، دايفيد لامي، الأسبوع الماضي، أثناء زيارته إسرائيل، مسؤولين في دائرة صنع القرار من أن الخطوات التي يدفع بها سموتريتش في الضفة من شأنها أن توسّع دائرة العقوبات الذي سيجلب المزيد في المرّة القادمة».

واعتبر غالانت أنه «يفضل الضغط العسكري، نحن نقترب من وضع يمكن فيه التوصّل إلى اتفاق لإطلاق سراح الرهائن». وبخصوص اليوم التالي للحرب على قطاع غزة، كشف مراسل موقع «والا» العبري أن «إسرائيل والدوحة أن المرحلة الأولى من الصفقة، تبدو في متناول اليد حالياً، ويمكن المضيّ فيها، لكن الخوف يبقى من مفاجآت نتنياهو والغامه التي اعتاد تفجيرها في الساعات الأخيرة». على أن الاتصالات بين الوسيطين القطري والمصري ومسؤولي الإدارة الأميركية، خلال اليومين الماضيين، شهدت تأكيدات أميركية أن صفقة التبادل يمكن أن تكون وشيكة، وأن على الأطراف الاستعداد لذلك.

وفي الولايات المتحدة، شهد اللقاء الذي جمع نتنياهو بعائلات الأسرى الإسرائيليين في قطاع غزة، توتراً، بعدما أبلغ رئيس حكومة الاحتلال، إلى أن «نتنياهو الآن في واشنطن في العائلات، أن «سياسته هي زيادة الضغط وعدم الرضوخ لشروط حماس»، بحسب «هيئة البث» الإسرائيلية. وفي الوقت عينه، أفادت الهيئة بأن «نتنياهو أبلغ الوسطاء بأن البقاء في محور فيلادلفيا ضغط على حماس لتنفيذ المرحلة الثانية»، فيما أكد مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان، لأهالي الأسرى أن «بالإمكان التوصّل إلى صفقة تبادل خلال أيام». كما أعلن وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، أن «بايدن يركّز في الأشهر المتبقّية له في الحكم، على السلام في الشرق الأوسط، وإنهاء الحرب في غزة».

من جهته، قال وزير الأمن الإسرائيلي، يوآف غالانت، أمس، في سياق بيان، فضل الجيش والأجهزة الأمنية «العمل التراكمي للجيش يصبّ في صالح التحرّكات السياسية»، مشيراً إلى أن «نتنياهو أبلغ عائلات الأسرى أن سياسته هي زيادة الضغط وعدم الرضوخ لشروط حماس»، وفقاً لما نقلته الصحيفة. ووفقاً لما نقلته الصحيفة على لسان مسؤول إسرائيلي مطلع على الموضوع، فإن القرارات القادمة «ستكون أكثر إيلاماً من سابقاتها».

وكان تكشّف، في نهاية الأسبوع الماضي، أن إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، ناقشت فرض عقوبات على الوزيرين، إيتمار بن غفير، وسموتريتش، في خطوة من شأنها، إن أقرّت، أن تشكل سابقة في الضغط الأميركي على أنشطة اليمين المتطرف في إسرائيل. ووفقاً لمسؤول أميركي، فإن «القرار بفرض عقوبات على الوزيرين لم يُتخذ بعد، غير أنه يتم التداول به في الوزارات (الأميركية) ذات العلاقة. وفي الماضي، كان هناك رفض قاطع في البيت الأبيض لهذه الفكرة، لكن اليوم هناك مسؤولون مؤثرون في الإدارة يتحدثون بنبرة مختلفة». ومن جهته، يدرس الاتحاد الأوروبي توسيع العقوبات ضد الكيانات الاستيطانية عقب قرار «العدل الدولية»، علماً أنه أعلن، أخيراً، عن عقوبات ضد منظمة «الأمر 9» التي تعترض طريق شاحنات المساعدات الإغاثية للقطاع، وتعتدي على سائقيها وتنهب وتحرق محتوياتها.

وفي هذا الإطار، ذكر «هآرتس» أن دائرة العقوبات في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية بعثت برسالة إلى المحامي الحقوقي الإسرائيلي، إيتاي ماك، جاء فيها أن «الاتحاد الأوروبي يبحث في معلومات تتعلق أيضاً بمسؤولين إسرائيليين رسميين بمستوى رفيع»، لكنها لم تذكر أسماء المرشحين للعقوبات في رسالتها. ومع ذلك، فإن مسؤولاً أوروبياً قال للصحيفة إنه «إن فرضت الولايات المتحدة عقوبات على بن غفير وسموتريتش، فإن الاتحاد لن يبقى بمنأى عن ذلك».

كما أن فرنسا وبريطانيا، اللتين حقق فيهما اليسار نتائج كاسحة في الانتخابات، تخططان أيضاً، بدورهما، لمزيد من العقوبات. وكان حذّر وزير الخارجية البريطاني، دايفيد لامي، الأسبوع الماضي، أثناء زيارته إسرائيل، مسؤولين في دائرة صنع القرار من أن الخطوات التي يدفع بها سموتريتش في الضفة من شأنها أن توسّع دائرة العقوبات

قلق متنامٍ في إسرائيل: «مهرجان» العقوبات الدولية يتوسّع

بيروت حمود

تتخذ دول تُعد «صديقة لإسرائيل» لتوسيع دائرة العقوبات على كيانات وشخصيات إسرائيلية مرتبطة بالاستيطان. ويأتي قرار هذه الدول، وفقاً لصحيفة «هآرتس»، في أعقاب الرأي الاستشاري الذي أعلنته، نهاية الأسبوع الماضي، «محكمة العدل الدولية» في لاهاي، والذي عدّ الوجود الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة «غير قانوني». ويقدّر مسؤولون إسرائيليون رفيعون أن كل الدول والأطراف التي فرضت عقوبات على كيانات مرتبطة بالاستيطان، ومن بينها الولايات المتحدة، بريطانيا، الاتحاد الأوروبي، فرنسا، كندا، وأخيراً اليابان، ستعلن قريباً عن جولة جديدة من العقوبات، كما ستنضم إليها دول لم تتخذ بعد إجراءات مشابهة. ويربط المسؤولون العقوبات المتوقع فرضها، بإجراءات وتصريحات صدرت عن وزير المالية، والوزير في وزارة الأمن، بتسلئيل سموتريتش، الذي يعمل عبر صلاحياته في الإدارة المدنية على ضمّ فعلي للمستوطنات في الضفة. ووفقاً لما نقلته الصحيفة عن مسؤول إسرائيلي مطلع على الموضوع، فإن القرارات القادمة «ستكون أكثر إيلاماً من سابقاتها».

وكان تكشّف، في نهاية الأسبوع الماضي، أن إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، ناقشت فرض عقوبات على الوزيرين، إيتمار بن غفير، وسموتريتش، في خطوة من شأنها، إن أقرّت، أن تشكل سابقة في الضغط الأميركي على أنشطة اليمين المتطرف في إسرائيل. ووفقاً لمسؤول أميركي، فإن «القرار بفرض عقوبات على الوزيرين لم يُتخذ بعد، غير أنه يتم التداول به في الوزارات (الأميركية) ذات العلاقة. وفي الماضي، كان هناك رفض قاطع في البيت الأبيض لهذه الفكرة، لكن اليوم هناك مسؤولون مؤثرون في الإدارة يتحدثون بنبرة مختلفة». ومن جهته، يدرس الاتحاد الأوروبي توسيع العقوبات ضد الكيانات الاستيطانية عقب قرار «العدل الدولية»، علماً أنه أعلن، أخيراً، عن عقوبات ضد منظمة «الأمر 9» التي تعترض طريق شاحنات المساعدات الإغاثية للقطاع، وتعتدي على سائقيها وتنهب وتحرق محتوياتها.

> **إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، ناقشت فرض عقوبات على الوزيرين بن غفير وسموتريتش**

وفي هذا الإطار، ذكر «هآرتس» أن دائرة العقوبات في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية بعثت برسالة إلى المحامي الحقوقي الإسرائيلي، إيتاي ماك، جاء فيها أن «الاتحاد الأوروبي يبحث في معلومات تتعلق أيضاً بمسؤولين إسرائيليين رسميين بمستوى رفيع»، لكنها لم تذكر أسماء المرشحين للعقوبات في رسالتها. ومع ذلك، فإن مسؤولاً أوروبياً قال للصحيفة إنه «إن فرضت الولايات المتحدة عقوبات على بن غفير وسموتريتش، فإن الاتحاد لن يبقى بمنأى عن ذلك».

كما أن فرنسا وبريطانيا، اللتين حقق فيهما اليسار نتائج كاسحة في الانتخابات، تخططان أيضاً، بدورهما، لمزيد من العقوبات. وكان حذّر وزير الخارجية البريطاني، دايفيد لامي، الأسبوع الماضي، أثناء زيارته إسرائيل، مسؤولين في دائرة صنع القرار من أن الخطوات التي يدفع بها سموتريتش في الضفة من شأنها أن توسّع دائرة العقوبات

ضد شخصيات ومنظمات تعمل تحت لواء الحركة الاستيطانية، منبهاً إلى أن العقوبات التي فُرضت حتى الآن على منظمات من بينها «ليهافا» و«الأمر 9»، هي مجرد «طلقة البداية».

ويسود الأوساط اليمينية في إسرائيل، قلق من أن العقوبات ستتوسع لتشمل منظمة «أمناه» التي تعد رأس الحربة في مشروع البناء الاستيطاني. وفي الشهر السابق، دخلت المنظمة إلى قائمة العقوبات الكندية، فيما تسود خشية من إدخال مزيد من المنظمات في دائرة العقوبات الأوروبية. ونقلت «هآرتس» عن دبلوماسي أوروبي قوله إنه لم يصدر قرار بخصوص هذه المنظمة، «وعلى ما يبدو، فإن هذا أمر لم نكن سندرسه قبل سنة، لكن يتم بحثه اليوم. ويوجد تغيير حقيقي، وإسرائيل ليست منصتة إليه بشكل كاف». أما حكومة اليابان، التي تمثل دولة حليفة لإسرائيل في شرق آسيا، فنشرت، أمس، قرارها بفرض عقوبات ضد أربعة مستوطنين متورطين في أعمال عنف ضد الفلسطينيين. وقال مسؤول إسرائيلي، تحدث مع الصحيفة، إن «قرار اليابان ذو أهمية كبيرة، فهو يثبت أن دولاً أخرى لم تفرض عقوبات من قبل، تنضم إلى المهرجان».

إلى ذلك، تراهن الحكومة الإسرائيلية على عودة الرئيس السابق للولايات المتحدة، دونالد ترامب، عبر فوزه في الاستحقاق الرئاسي في تشرين الثاني، لإزالة كل العقوبات التي فرضت على مسؤولي اليمين المتطرف في إسرائيل. ورغم هذا، فإن ولاية الرئيس الحالي أمامها نحو ستة أشهر حتى تنتهي، وقد يتخذ فيها الأخير قرارات بعقوبات إضافية. كما أن إسرائيل لا تقدر، حتى في حالة فوز ترامب وإزالة العقوبات، على أن تؤثر في قرار دول وأطراف أخرى كبريطانيا والاتحاد الأوروبي وغيرهما.

الصين تعزّز حضورها الفلسطيني: «إعلان نوايا»... في انتظار الاختبار

لينا بعلبكي

في ظلّ استمرار الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، استطاعت بكين احتضان 14 فصيلاً فلسطينياً، وقّع ممثلوها، أمس، اتفاق «مصالحة» في جلسة ختامية للحوار الذي امتدّ على مدار 3 أيام، ورسم خارطة طريق لتحقيق المصالحة المنشودة. وعزّز هذا الاتفاق حالة التفاؤل بإمكانية حدوث اختراق قريب في جدار الانقسام المستمر منذ أكثر من 18 عاماً، فضلاً عن بثّه آمالاً بالدفع نحو تشكيل «حكومة وفاق وطني مؤقتة» لإدارة الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة بعد الحرب. الجلسة الختامية التي حضرها وزير الخارجية الصيني، وانغ يي، شدّد في أعقابها الأخير على أهمية تشكيل تلك الحكومة، في ما تمثل هي إحدى النقاط التي يدور النقاش بشأنها بين أطراف مختلفة منذ أشهر، وسط المساعي الإسرائيلية والغربية لإيجاد بديل من حكم «حماس» في القطاع. وإذ رأى وانغ أن «المصالحة هي شأن داخلي بالنسبة إلى الفصائل الفلسطينية» فقد أكد، في الوقت عينه، أنها «لا يمكن أن تتحقّق من دون دعم المجتمع الدولي»، مجدّداً الدعوة إلى «وقف شامل ودائم ومستدام لإطلاق النار في غزة»، ومشدّداً على «بذل الجهود لدعم الحكم الذاتي الفلسطيني والاعتراف بدولة فلسطينية في الأمم المتحدة».

وهكذا بدت المبادرة الصينية معاكسة لتلك الغربية، كونها استندت إلى مبدأ توحيد الفصائل الفلسطينية، بدلاً من تعميق الانقسام في ما بينها. على أن إعلان بكين لم يقطع مع المساعي السابقة في إطار المصالحة، بل هو استند إلى «اتفاقية الوفاق الوطني» التي وُقّعت في القاهرة عام 2011، و«إعلان الجزائر» الذي وُقّع عام 2022، وأكّد «الاستمرار في متابعة تنفيذ اتفاقيات إنهاء الانقسام بمساعدة الشقيقتين مصر والجزائر والأصدقاء في جمهورية الصين الشعبية وروسيا الاتحادية». وفي ضوء هذا الإعلان، اتفق الحضور على «آلية جماعية لتنفيذ بنوده من كل جوانبه، وتقرر اعتبار اجتماع الأمناء العامين نقطة انطلاق لعمل الطواقم الوطنية المشتركة بشكل عاجل». كما تقرر «وضع أجندة زمنية لتطبيق هذا الإعلان».

لكن، مع ذلك، يبدو أنه لا جديد في الرؤية التي تحملها حركة «فتح» خصوصاً، على الرغم من توقيعها على الإعلان؛ إذ هي استبقت الحوار بتحديد مطالبها، ومن بينها: انضواء الجميع تحت راية «منظمة التحرير الفلسطينية»، والموافقة على ما وقّعت عليه المنظمة من التزامات، والالتزام بالقانون الدولي و«حل الدولتين». وهذا الأمر جعل بعض المراقبين يتريّثون في وضع رهانات كبيرة على الإعلان، خصوصاً أن أداء «فتح» في جولات سابقة من المحادثات حال دون التوصل إلى أي نتيجة طيبة في هذا الملف. غير أن القيادة الصينية تراهن على أن الظروف الحالية تؤهّلها للعب دور مغاير، خصوصاً أنها صاحبة «رصيد كبير» لدى الأطراف الفلسطينية، ترجمته استجابة الأخيرة لحضور المؤتمر. وفي تصريحاته، طرح وزير الخارجية الصيني مبادرة بلاده المكوّنة من ثلاث خطوات في ما يتعلق بالصراع الدائر في غزة. وتتمثل الخطوة الأولى، وفقاً لوانغ، في «تحقيق وقف

> **عطايا لـ«الأخبار»: تمّ حذف العبارة المتعلقة بالقرارات الدولية التي تتضمن الاعتراف بإسرائيل قبل التوقيع على البيان النهائي**

إطلاق نار شامل ودائم ومستدام في القطاع في أقرب وقت ممكن، وضمان الوصول من دون عوائق للمساعدات الإنسانية والإنقاذ على الأرض»، فيما الخطوة الثانية تتمثل في «بذل جهود مشتركة نحو حوكمة غزة بعد الصراع بموجب مبدأ «الفلسطينيون يحكمون فلسطين». أما الخطوة الثالثة، فهي «جعل فلسطين دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة والبدء في تنفيذ حل الدولتين».

من جهته، يوضح رئيس دائرة العلاقات العربية والدولية، وعضو المكتب السياسي لحركة «الجهاد الإسلامي» في فلسطين، إحسان عطايا، أنه جرى «تسريب نسخة عن البيان الختامي قبل القراءة الأخيرة» وهو ما أحدث لغطاً، مؤكداً أنه «تمّ حذف العبارة المتعلقة بالقرارات الدولية التي تتضمن الاعتراف بإسرائيل، قبل التوقيع على البيان النهائي»، لافتاً إلى أن تلك العبارات لاقت تحفّظاً من عدة فصائل، بينها حركة «حماس». ويرى عطايا، في حديثه إلى «الأخبار»، أن التسريب يهدف إلى «تضليل الرأي العام ومحاولة إفشال الحوار». وحول «إصلاح منظمة التحرير»، والذي كان من بين مطالب حركتَي «حماس» و«الجهاد» وفصائل أخرى في المحادثات السابقة كطريق للمصالحة، يؤكّد عطايا أن «انضواء الجهاد الإسلامي تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية شاملة، كما ورد حرفياً في البيان (إعلان بكين)، ولا يمكن للحركة أن توافق على التزامات المنظمة باتفاقية أوسلو، أو الاعتراف بإسرائيل وما يُسمى بحل الدولتين». أما إذا كان من شأن «إعلان بكين» أن يحدث اختراقاً على طريق الوحدة الوطنية الشاملة، فهذا «مرتبط بصدق النيات من جهة، ومن جهة أخرى بمدى قدرة الفصائل المكبّلة باتفاقية أوسلو على تحدي المنظومة الدولية المعادية، أو قناعتها بأن الوقت قد حان لاتخاذ قرار جريء وشجاع ينسجم مع تطلعات الشعب الفلسطيني وتضحياته، ولا سيما في ظل معركة طوفان الأقصى التي يخوض فيها شعبنا العظيم ومقاومته الباسلة مواجهات بطولية مشرّفة في قطاع غزة وفي الضفة الغربية على حد سواء».

بدوره، رأى رئيس مكتب العلاقات الوطنية في حركة «حماس» وعضو المكتب السياسي، حسام بدران، في تصريحات له، أن الإعلان بمثابة «خطوة إيجابية إضافية على طريق تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية»، مشيراً إلى أن البيان الرسمي الذي تمّ توقيعه «واضح المضامين»، ويشمل «التوافق على المطالب الفلسطينية، وهي: وقف إطلاق النار، والانسحاب الكامل من قطاع غزة، والإغاثة، والإعمار». وذكر بدران أن أهم نقاط الاتفاق كانت «تشكيل حكومة توافق وطني فلسطيني تدير شؤون شعبنا في غزة والضفة، وتشرف على إعادة الإعمار، وتهيّئ الظروف للانتخابات، وهذا كان موقف حماس الذي دعت إليه وعرضته منذ الأسابيع الأولى للمعركة». وأفاد بدران بأن المجتمعين في بكين شدّدوا على «التصدي لمؤامرات الاحتلال وانتهاكاته المستمرة في المسجد الأقصى المبارك، ومحاولات التهويد للمقدّسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس، والإسناد الكامل للأسرى والأسيرات في سجون العدو».

وفي الإطار نفسه، يقول المحلل وعضو مجلس الإدارة في «الجمعية الصينية لدراسات الشرق الأوسط»، رونغ هوان، إن الاجتماع «يُعتبر مهماً جداً كونه احتضن 14 فصيلاً فلسطينياً مختلفاً، لأول مرة، في بكين، لتوقيع الإعلان وتعزيز الحوار وتحقيق المصالحة داخل فلسطين»، لافتاً، في حديثه إلى «الأخبار»، إلى أن «الإعلان هو نتاج جهود كبيرة من الجانب الصيني، وهو يرسل أملاً كبيراً إلى الشعب الفلسطيني الذي يتعرض لمعاناة طويلة المدى». ويشير رونغ إلى أن «الصين أكّدت استعدادها الكامل لمواصلة جهودها للمصالحة، ودعم إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وتحقيق السلام في الشرق الأوسط».

(أ ف ب)

طوفان الأقصى

هجمة متجدّدة على طولكرم
عبوات الضفة تنهك العدو

رام الله ـ **أحمد العبد**

قبل أن تجفّ دماء الشهداء الخمسة في مخيم طولكرم، والشهيدين في الخليل، جاء الردّ مدوياً من مدينة جنين، بعدما فجّر مقاومون عبوة ناسفة عن بُعد، بمركبة تابعة لوزارة جيش الاحتلال قرب جدار الفصل العنصري. وأفادت مصادر إسرائيلية بأن موظفَين من وزارة الجيش أصيبا في انفجار عبوة قرب كيبوتس «ميراف» شمالي الضفة الغربية، مضيفةً أن قوات كبيرة هرعت إلى المكان بحثاً عن المنفّذين. وسبق ذلك إعلان «كتيبة طولكرم»، ظهر أمس، تفجير عبوة ناسفة معدّة مسبقاً في مكان تمركز القناصة وقوات العدو في محور المربعة، فضلاً عن استهداف آليات العدو في محور ذنابة قرب المدينة.

وكان ودّع مخيم طولكرم ثلاثة من قادة المقاومة، هم: قائد «كتائب القسام» في المخيم أشرف نافع، وصديقه المقرّب قائد «شهداء الأقصى» محمد عوض، والمقاوم محمد بديع، إضافةً إلى أم وابنتها. وسقط هؤلاء في عملية عسكرية بدأها جيش العدو، مساء الإثنين، في مدينة طولكرم ومخيّمها، ودفع فيها بنحو 25 آلية عسكرية، منها جرافات من النوع الثقيل، إلى المخيم، وسط تحليق مكثّف للمسيّرات. كما فرض طوقاً حول «طولكرم» من كل محاوره، ونصب فرق القنّاصة في محيطه، توازياً مع مداهمة عدد من المنازل، وتفتيشها، والتحقيق مع أصحابها ميدانياً. ومنذ بدء الاقتحام، اندلعت اشتباكات مسلّحة عنيفة بين قوات الاحتلال ومقاومين، تمكّنوا من تفجير عشرات العبوات الناسفة شديدة الانفجار بآليات العدو، ونفّذوا أخيراً ضدّ قوات الاحتلال، واستخدمت فيها آلية تفجير العبوات الناسفة عن بُعد. ووثّق المقطع المصوّر سلسلة من الهجمات التي أسفرت عن 7 إصابات في صفوف جيش الاحتلال، كان أولاها تفجيرَ لعبوة ناسفة في مستوطنة حرميش، اعترف الاحتلال على إثره بإصابة أربعة جنود؛ والثانية، إطلاق نار من قبل عناصر خوض مقاتليها مواجهات ضارية، وتمكّنهم من إيقاع خسائر محقّقة في صفوف الجنود.

وفي مقابل ذلك، بدت واضحةً نية العدو الضغط على الحاضنة الشعبية للمقاومة، عبر تجريف الشوارع والمحال والبنى التحتية، والذي تسبّب بانقطاع التيار الكهربائي والمياه عن عدد من حارات «طولكرم»، فضلاً عن التشويش على شبكات الإنترنت داخل المدينة والمخيم. كما برزت هذه النية في استخدام سلاح الطيران، وتحديداً المسيرات التي استُخدمت إحداها بعد اشتداد الاشتباكات، ما أدى إلى استشهاد الخمسة، وشكل ترجمةً عملية لقرار وزير الأمن، يوآف غالانت، إطلاق العنان لسلاح الجو لتنفيذ عمليات اغتيال وقصف في الضفة. كذلك، رصد مواطنون تنكيل جيش الاحتلال بجثامين الشهداء عبر حملها بالجرافة، واختطافها لاحقاً، في وقت قالت فيه طواقم طبية إن هناك إصابات خطيرة تم نقلها، إلى جانب إصابات من داخل المخيم لم يتمكّن أحد من الوصول إليها، في ظلّ عرقلة العدو حركة المواطنين واستهدافه إياها بشكل مباشر. وفي الوقت نفسه، استُشهد، أمس، شابان في منطقة الخليل، هما جهاد محمد شلالدة (35 عاماً) من بلدة سعير قضاء الخليل، والذي قضى متأثراً بإصابته الخطيرة برصاص الاحتلال؛ ورامز محمد الحلايقة (22 عاماً) من بلدة الشيوخ، أثناء مواجهات مع قوات العدو التي اقتحمت منطقة رأس العاروض جنوبي بلدة سعير.

وكانت استبقت «كتائب القسام» في طولكرم، العملية العسكرية الإسرائيلية في المخيم، بنشر مشاهد نوعية لتفاصيل عمليات نفّذتها أخيراً ضدّ قوات الاحتلال، واستخدمت فيها آلية تفجير العبوات الناسفة عن بُعد. ووثّق المقطع المصوّر سلسلة من الهجمات التي أسفرت عن 7 إصابات في صفوف جيش الاحتلال، كان أولاها تفجيرَ لعبوة ناسفة في مستوطنة حرميش، اعترف الاحتلال على إثره بإصابة أربعة جنود؛ والثانية، إطلاق نار من قبل عناصر

رصد مواطنون تنكيل جيش الاحتلال بجثامين الشهداء عبر حملها بالجرافة (أ ف ب)

> بدت واضحةً نية العدو الضغط على الحاضنة الشعبية للمقاومة، عبر تجريف الشوارع والمحال والبنى التحتية

«الكتائب» على مركبة للمستوطنين قرب قرية رامين، ما أدى إلى إصابة ثلاثة مستوطنين؛ والثالثة، تفجير كبير قرب حاجز عناب لم يعلن الاحتلال عنه، وتستر على تفاصيله، ليتبين أنه ناجم عن عبوة كبيرة استهدفت حافلة للمستوطنين. كما أعلنت «القسام» أنها أدخلت تقنية جديدة في التصنيع والتفجير عن بُعد، الأمر الذي سيكون وبالاً على المحتل، وفقاً لما جاء في الفيديو.

وهكذا، يبدو أن تقييمات جيش العدو حول تعاظم المقاومة في الضفة تثبت صحّتها، حيث يتواصل تنفيذ أو محاولات تنفيذ عمليات نوعية، كان آخرها ما كشف عنه الاحتلال من قيام أسير أفرج عنه قبل شهرين، بقتل السجّان الإسرائيلي، يواجي أڤني، في منزله في مستوطنة قرب رام الله، في الـ8 من تموز الماضي، ما شكّل ضربة جديدة وخطيرة للعدو. وتُعدّ هذه العملية الأولى من نوعها، علماً أن المستهدَف بها يعمل داخل سجن عوفر كضابط ذي رتبة عالية ومسؤول عن وحدة الكلاب. كذلك، سلط الإعلام الإسرائيلي الضوء على تلقّي مدير سجن النقب وضباط في «الشاباك» تهديدات نتيجة اعتداءاتهم المتكررة على الأسرى الفلسطينيين، فيما أعلن الجهاز، أمس، أنه اعتقل شابين من مخيم عقبة جبر قرب مدينة أريحا، خطّطا لتنفيذ عمليات إطلاق نار ضد جيش الاحتلال، وأسر مستوطنين واحتجازهم. وزعم، في بيانه، ضبط أسلحة نارية وعبوات ناسفة وواقي رصاص بحوزتهما، إضافة إلى اكتشاف مخزن تحت الأرض مخصّص لاحتجاز أسرى العدو، مضيفاً أن أحد أعضاء الخلية اعتقلته الأجهزة الأمنية الفلسطينية في وقتٍ لاحق. وجاء هذا بعد ساعات فقط من إعلان «الشاباك» اعتقال ما قال إنها «خلية» من طلبة جامعة بيرزيت، شمالي مدينة رام الله، خطّطت لتنفيذ عملية، بتوجيه من مقرّ حماس في تركيا» بحسب ادعائه، متابعاً أنه «تمّ العثور على سلاح، ومصادرة عشرات الآلاف من الدولارات».

ارتدادات «جانبيّة» لضرب تل أبيب
الرياض تكبح التصعيد الاقتصادي ضدّ صنعاء

صنعاء - **رشيد الحداد**

بعد الهجوم اليمني ضدّ الكيان الإسرائيلي، استوعبت السعودية، على ما يبدو، تحذيرات قيادة حركة «أنصار الله»، وتراجعت عن التصعيد الاقتصادي الأخير الذي قادته الحكومة الموالية للتحالف السعودي - الإماراتي في مدينة عدن. وأكد رئيس وفد صنعاء المفاوض، محمد عبد السلام، توصّل صنعاء والرياض إلى اتفاق جديد ينهي التوتّر القائم منذ أسابيع بين العاصمتين، ويقضي بإلغاء القرارات والإجراءات الأخيرة ضد البنوك من الجانبين، ولا سيما إجراءات بنك عدن المركزي ضد بنوك صنعاء، والتوقّف مستقبلاً عن أيّ قرارات أو إجراءات مماثلة، فضلاً عن استئناف طيران «اليمنية» الرحلات بين صنعاء والأردن، وزيادة عددها إلى ثلاث يومياً، بعدما كانت ست رحلات شهرياً. كذلك، جرى الاتفاق على فتح وجهتين جديدتين من مطار صنعاء، إلى القاهرة والهند يومياً، أو بحسب الحاجة، على أن يتم حلّ الخلافات الخاصة بالجوانب الإدارية والفنية والمالية، والتي تواجهها شركة «اليمنية»، كما جرى التوصل الى اتفاق على استئناف المفاوضات الخاصة بالملفّين الإنساني والاقتصادي وفق «خريطة الطريق».

ورأت مصادر مقرّبة من حركة «أنصار الله»، في تصريحات إلى «الأخبار»، أنّ الاتفاق «خطوة إيجابية»، ستجنّب السعودية تبعات ردّ صنعاء على التصعيد الاقتصادي الأخير الذي شمل البنوك التجارية والإسلامية، وكذلك شركات الاتصالات الخاصة، وشبكات التحويلات المالية. وأشارت إلى أن الاتفاق وقّعت عليه السعودية خطياً والتزمت بتنفيذه، باعتبارها صاحبة القرار الفعلي.

وقوبل إعلان اتفاق التهدئة بسخط كبير في أوساط الموالين لحكومة «التحالف»، والتي عدّته «انتكاسة كبيرة»، متهمة «المجلس الرئاسي» بالتنازل عن قرارات «سيادية»، وعدم احترام خطوات البنك المركزي المعترف به دولياً. وإذ نفت مصادر مقربة من حكومة عدن، لـ«الأخبار»، صحة اعتقال الرياض محافظ بنك عدن، أحمد المعبقي، الذي يزورها منذ أيام، فقد أكدت أن السعودية مارست ضغوطاً على المحافظ للتراجع عن استقالته التي قدمها الأسبوع الماضي، وتراجعت عن الإطاحة به، بشرط الالتزام بالاتفاق الموقّع بينها وبين «أنصار الله» بخصوص وقف الإجراءات التصعيدية ضد البنوك في صنعاء. وقالت إن المملكة وعدت حكومة عدن بتقديم الدفعة الرابعة من المنحة السعودية المقدّرة بمليار دولار، ومقدارها 250 مليون دولار، وذلك في ظل تسارع انهيار سعر صرف العملة في عدن، حيث وصل الدولار إلى 1920 ريالاً، مقابل استقرار سعر صرف العملة في مناطق سيطرة صنعاء، بسعر 530 ريالاً للدولار الواحد.

من جهته، رحّب مكتب المبعوث الأممي لدى اليمن، هانس غروندبرغ، بالاتفاق، وأكد استعداده للترتيب لعقد جولة مفاوضات جديدة بشأن الملف الاقتصادي والإنساني، وعبّر عن أمله في التزام الأطراف الموقّعة على الاتفاق بما جاء فيه. ومن شأن هذا الأخير احتواء التوتر بين صنعاء والرياض، بعد تهديد قائد «أنصار الله»، السيد عبد الملك الحوثي، باستهداف موانئ السعودية وبنوكها ومطاراتها رداً على التصعيد الاقتصادي ضدها، وهو ما أسهمت في التوصل إليه سلطنة عمان، بالإضافة إلى الدبلوماسية الصينية. وتقول مصادر دبلوماسية مطّلعة، لـ«الأخبار»، إن الرياض طلبت من بكين وساطة مع صنعاء، بعد تهديدات الحوثي، مضيفة أن جهود الوساطة الصينية جرت بالتنسيق مع غروندبرغ، لعقد مفاوضات جديدة بشأن الملف الاقتصادي.

وفي السياق، ذكرت «وكالة سبأ» التي تبثّ من الرياض، أن رئيس «المجلس الرئاسي»، رشاد العليمي، استمع إلى إحاطة من القائم بأعمال السفارة الصينية لدى اليمن، شاو تشنغ، بشأن جهود بكين «الحميدة» من أجل إحلال السلام والاستقرار في المنطقة، فضلاً عن تلقّيه طلباً من سفراء الاتحاد الأوروبي بسرعة وقف التصعيد مع صنعاء.

ويتزامن الاتفاق بين صنعاء والرياض، مع استمرار استعدادات الأولى لتنفيذ عمليات واسعة في عمق الكيان الإسرائيلي في إطار «المرحلة الخامسة» التي دخلت حيّز التنفيذ مطلع الأسبوع الجاري. وكشفت مصادر مطّلعة، لـ«الأخبار»، أن صنعاء تلقّت اتصالات إقليمية ودولية، خلال الساعات الماضية، جميعها حاولت ثنيها عن الرد على الكيان الإسرائيلي، لمنع توسع الصراع الجاري منذ أكثر من تسعة أشهر، «وعدم إفشال المساعي الإقليمية الرامية إلى إحداث اختراق على صعيد التوصّل إلى صفقة تبادل أسرى ووقف النار في قطاع غزة». وقال أكثر من مصدر إن صنعاء تلقّت عدداً من الرسائل التي وُجّهت من دول عربية مجاورة لفلسطين عبّرت عن مخاوفها من اتساع نطاق الصراع وتفجّر الوضع إقليمياً، ودعت إلى وقف التصعيد الجوي اليمني ضد الكيان الإسرائيلي. لكنها اعتبرت تلك الرسائل مستفزّة من أنظمة تقف ضدّ أيّ عمليات جوية ضد الكيان تحت مسمى «انتهاك السيادة»، كما حدث إزاء الرد الإيراني على العدوان الإسرائيلي في منتصف نيسان الفائت، بينما تقف موقف المتفرّج إزاء ما يتعرّض له الشعب الفلسطيني من مجازر وإبادة جماعية من قبل جيش الاحتلال.

أما واشنطن فبعثت بعدة رسائل، وحاولت هذه المرّة رفع مستوى العرض المقدّم من قبلها لصنعاء، بشرط وقف أي هجمات يمنية ضد إسرائيل. ووفقاً لمصادر سياسية مطّلعة، فإنّ وسطاء إقليميين نقلوا رسائل أميركية وخليجية، أكدت استعداد دول الجوار للتكفّل بإصلاح الأضرار الناتجة من الغارات الإسرائيلية التي طاولت ميناء الحديدة ومنشأة النفط في الميناء ومحطة كهرباء، المدينة الساحلية، السبت الماضي. وردّت صنعاء على تلك الرسائل بالتأكيد أن حربها مع الكيان لن تتوقّف إلا بوقف الحرب الإجرامية ضد أهالي غزة ووقف المجازر اليومية التي يتعرّض لها الشعب الفلسطيني، وأنّ الردّ اليمني سيفوق كل حسابات العدوّ الإسرائيلي.

تقرير

16 مليون سوري بحاجة إلى مساعدات
طهران لدمشق: نعم للتطبيع مع أنقرة

علاء حلبي

لم يخرج اجتماع «مجلس الأمن» لمناقشة الأزمة السورية بأيّ جديد يذكر، بعدما تحوّل المجلس على مدار السنوات الماضية إلى منبر تستثمره الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون لمهاجمة دمشق، والتفاخر بالعقوبات المفروضة على سوريا، والتي تسبّبت بمراكمة التدهور المعيشي الذي تشهده البلاد. والاجتماع الذي استضافه فيه المبعوث الأممي إلى سوريا، غير بيدرسن، في شرح الأبعاد التي وصلت إليها الأزمة السورية، شهد تركيزاً واضحاً من المندوب التركي في الأمم المتحدة، أحمد يلدز، على الملفّ الإنساني، وأزمة اللاجئين، الذين تحاول أنقرة جاهدة التخلّص من عبئهم عن طريق الترحيل القسري، وبدء «صفحة جديدة» مع دمشق تمهّد الطريق أمام عودتهم إلى منازلهم وقراهم. يأتي هذا في ظل تعثّر المسار الأممي للحل («اللجنة الدستورية»)، والانخفاض غير المسبوق للدعم الذي تقدمه المنظمات الأممية للنازحين واللاجئين السوريين بسبب تراجع الدعم، بالإضافة إلى الارتفاع المستمر في خطاب الكراهية الذي يعانيه السوريون في دول الجوار (تركيا بشكل خاص).

وفي وقت حذّر فيه مدير التنسيق في «مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية» (أوتشا)، راميش راجاسينغهام، من «موجة هجرة جديدة

> خرجت النسخة الثانية من مؤتمر «مكافحة المخدّرات» ببيان توافقي

في سوريا، بسبب الأوضاع الاقتصادية والأمنية المتدهورة وتردّي الوضع العام»، قال إن البلاد تعاني «أسوأ أزمة إنسانية منذ أكثر من 13 عاماً، حيث يحتاج أكثر من 16 مليون شخص إلى المساعدات، غالبيتهم من النساء والأطفال». وإذ أشار المسؤول الأممي إلى أزمة «نقص التمويل» التي تعانيها مشاريع الأمم المتحدة، في ظل انشغال الدول المانحة، على رأسها الولايات المتحدة وحلفاؤها في الاتحاد الأوروبي، نبّه إلى أن «نقص التمويل يقيّد بشكل خطير قدرتنا على الحفاظ على هذه الأنشطة، فضلاً عن توسيع نطاقها»، مشدّداً على أهمية استمرار تدفق المساعدات إلى منطقة شمال غرب سوريا عبر المعابر الحدودية مع تركيا، نظراً إلى حجم الاحتياجات الإنسانية وتردّي الأوضاع المعيشية، علماً أن دمشق مدّدت بقرار سيادي إدخال المساعدات عبر معبر باب الهوى لمدة ستة أشهر إضافية، كما مدّدت، في وقت سابق، قراراً يسمح بإدخال المساعدات عبر معبرَي باب السلامة والراعي الحدوديين مع تركيا.

وبعيداً عن مجلس الأمن، وفي سياق الجهود الروسية – العراقية المتواصلة لفتح الأبواب المغلقة بين دمشق وأنقرة، أكدت طهران، التي حاولت وسائل إعلام سورية معارضة، وعربية، اتهامها بعرقلة جهود التطبيع، استمرار دعمها لهذه الجهود، والتي كانت جزءاً منها منذ مراحلها الأولى. وقال كبير مستشاري وزير الخارجية الإيراني للشؤون السياسية الخاصة، علي أصغر خاجي، الذي زار دمشق وأجرى لقاءات مع الرئيس السوري، بشار الأسد، ووزير الخارجية السوري، فيصل المقداد، «إننا سعداء باستئناف المباحثات»، مشيراً إلى أن الاجتماعات الأولى بين سوريا وتركيا كانت في طهران، ومن ثم استمرت بشكل رباعي في موسكو، موضحاً أن زيارته لسوريا تأتي في سياق تعزيز العلاقات أكثر بين البلدين، ومشدداً على أن الحكومة الإيرانية الجديدة لديها الإرادة والعزيمة الجادة لتعزيز العلاقات.

بدورها، نفت أنقرة صحة ما نشرته صحيفة «يلي صباح» التركية حول لقاء قريب جرت جدولته في شهر آب المقبل بين الرئيسين، السوري بشار الأسد، والتركي رجب طيب إردوغان. ونقلت وكالة «أنكا» التركية عن مسؤول كبير في وزارة الخارجية التركية، من دون أن تسمّيه، قوله إن الأنباء التي تفيد بأن إردوغان سيلتقي بالأسد «لا تعكس الحقيقة»، في إشارة إلى الجهود الطويلة التي يجب أن تسبق هذا اللقاء، ومن بينها لقاءات على مستوى الخبراء قالت بغداد إنها تستعدّ لاستفاضتها. وكان الأسد قد أعلن أن بلاده منفتحة على أيّ جهود في هذا السياق، طالما أنها تستند إلى القوانين والمواثيق الدولية، مضيفاً أن الانفتاح بين البلدين يمكن أن يحصل في حال عودة الأوضاع إلى ما قبل 2011، في تأكيد لتمسك دمشق بانسحاب الجيش التركي غير الشرعي من البلاد وقطع تركيا علاقتها بالفصائل المسلحة. وبدأت تركيا، بالفعل، التمهيد لهاتين النقطتين عبر لقاءات مكثفة مع الفصائل والجهات التي تمثّل المعارضة السورية من جهة، والتصريحات الإعلامية، والتي كان آخرها تصريحا وزير الخارجية التركي هاكان فيدان الذي قال إن «مصير المعارضة ومناطق سيطرتها مرتبط بقرارات الأمم المتحدة»، لافتاً إلى أن «هناك خطوات يجب أن تتخذها تركيا بالتعاون مع الحكومة السورية، مثل أمن الحدود ومكافحة الإرهاب وعودة اللاجئين بشكل آمن»، من جهة أخرى. في غضون ذلك، خرجت النسخة الثانية من مؤتمر «مكافحة المخدرات» الذي استضافته العاصمة العراقية، بغداد، ببيان توافقي بين الدول المشاركة (سوريا والسعودية ولبنان والأردن والكويت ومصر وإيران وتركيا) يشدّد على ضرورة تعزيز آليات العمل المشترك، واعتماد مبدأ التكامل في العمل الأمني من أجل قطع طرق تهريب المخدرات، ومنع زراعتها وتصنيعها بمختلف أشكالها ومتابعة العصابات التي تنشط في هذا المجال وتفكيكها والقضاء عليها، وتحديث قواعد البيانات الخاصة بالمجرمين والمطلوبين في قضايا الاتجار بالمخدرات لدى الدول المشاركة وحمايتها من الاختراق للاستفادة منها في عمليات التعقب والضبط لهذا النوع من الجرائم. بدوره، أشار وزير الداخلية السوري، محمد الرحمون، الذي شارك في الاجتماع، إلى الجهود التي تبذلها بلاده في مكافحة هذه الآفة، معرباً عن أمله بـ«أن يصبح التعاون والتنسيق على مستوى دول المنطقة كلها». وأكد الرحمون انفتاح سوريا على «التنسيق والتعاون مع الجميع في سبيل ذلك وتبادل المعلومات والخبرات ومساعدة القانونية والتقنية لمكافحة تلك الآفة ومنع انتشارها»، في إشارة إلى «الاتفاق الرباعي» بين وزراء داخلية العراق والأردن وسوريا ولبنان في شباط 2024، والذي وضع أرضية واضحة لتشكيل حزام أمني لمكافحة المخدرات، بالاستناد إلى «المبادرة العربية»، المدعومة من السعودية، والتي وضعت هذه القضية على رأس بنودها، إلى جانب مسائل أخرى؛ من بينها إعادة الإعمار (دعم مشاريع التعافي المبكر) وفتح الباب أمام عودة النازحين واللاجئين.

غزة بعين طبيب أميركي: الاحتلال قنص الأطفال عمداً

شهادة أميركية حول تعمّد العدو قتل الأطفال في غزة (أ ف ب)

غزة - **يوسف فارس**

ليس الطبيب الأميركي مارك بيرلموتر، الأجنبي الوحيد الذي يدخل قطاع غزة خلال الحرب، إذ سبقته العشرات من الوفود الطبية العربية التي عملت بجدّ في عدد من مستشفيات شمال القطاع وجنوبه، وعاينت عن كثب ما يرتكبه جيش الاحتلال من جرائم، وما يستخدمه من سلاح بحقّ الأطفال والنساء والمدنيين. غير أن الواقع الذي لا مراء فيه، هو أن شهادات الأطباء الأميركيين والغربيين عموماً، تحظى بوقع وصدقية أكبر في وسائل الإعلام؛ ولعل دبانة بيرلموتر اليهودية، ساهمت في رواج شهاداته التي خرج من غزة محمّلاً بها، على رغم أن وقائع من مثل قنص الأطفال وقتلهم بالقذائف والقنابل الأميركية، بُثّت بالصوت والصورة عشرات المرّات على شاشات التلفاز.

ويعبّر بيرلموتر عن صدمته، لأنه لم يشاهد في حياته أطفالاً مقطّعين ومصابين كما رأى في قطاع غزة الذي يتعرّض لحرب إسرائيلية منذ 291 يوماً. ويؤكد، في تصريحات إلى شبكة «سي بي إس» الأميركية، أن الجيش الإسرائيلي قنص أطفالاً بصورة متعمّدة، قائلاً: «لدينا مستندات تثبت حالات الاستهداف المنهج للأطفال وارتكاب جرائم حرب بحقهم». وفي السياق ذاته، يذكر «المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان»، في تقارير نشرها في آذار الماضي، أنه وثّق إعدام جيش الاحتلال 13 طفلاً بإطلاق النار عليهم بشكل مباشر في مجمع «الشفاء» الطبي. ووفقاً للمرصد، فإن فريقه الميداني تلقّى إفادات وشهادات وصفها بالمتطابقة بشأن جرائم إعدام لوكالة «الأونروا» أن عدد الأطفال الذين قُتلوا جراء الحرب في غزة، فاق عدد من قُتلوا خلال السنوات الأربع الماضية في جميع أنحاء العالم.

لكن لماذا كل هذا الوقع لشهادات بيرلموتر؟

أحدثت تصريحات الطبيب الأميركي اليهودي وقعاً لافتاً، تجاوز أصداء الآلاف من الصور والمقاطع المسجّلة التي توثّق تلك المجازر. ولأجل ذلك الوقع الذي تناله تصريحات وصور العين واليد الغربيتين، يفرض جيش العدو منذ بداية الحرب، حصاراً إعلامياً على غزة، إذ يمنع منذ السابع من أكتوبر دخول أيّ من الصحافيين والناشطين الأجانب في مجال حقوق الإنسان لتغطية الحرب، بل أوعز إلى البعثات والمؤسسات الدولية التي كانت تعمل في القطاع، بضرورة المغادرة على الفور، وهو الأمر الذي استجابت له كل هذه المؤسسات، وأجلت موظفيها الذين كان من الممكن أن يكون بعضهم صوت الغرب الموثوق على الأرض.

في محصّلة الأمر، استطاع جيش العدو أن ينفّذ جرائمه كلها في الظلام، فيما لم تستطع أيّ من صور الإبادة، التي أسهمت على أي حال في تشكيل رأي عام مناصر للفلسطينيين، في التأثير على مسار هذه الحرب ومداها وعنفها.

تثبت صدقية تلك الإحصائيات، أكدت «لجنة حقوق الطفل» التابعة للأمم المتحدة أن الحرب في غزة أودت بحياة أطفال بوحشية غير مسبوقة، بينما أعلن المفوّض العام لوكالة «الأونروا» أن عدد الأطفال الذين قُتلوا جراء الحرب في غزة، فاق عدد من قُتلوا خلال السنوات الأربع الماضية في جميع أنحاء العالم.

لكن لماذا كل هذا الوقع لشهادات بيرلموتر؟

أحدثت تصريحات الطبيب الأميركي اليهودي وقعاً لافتاً، تجاوز أصداء الآلاف من الصور والمقاطع المسجّلة التي توثّق تلك المجازر. ولأجل ذلك الوقع الذي تناله تصريحات وصور العين واليد الغربيتين، يفرض جيش العدو منذ بداية الحرب، حصاراً إعلامياً على غزة، إذ يمنع منذ السابع من أكتوبر دخول أيّ من الصحافيين والناشطين الأجانب في مجال حقوق الإنسان لتغطية الحرب، بل أوعز إلى البعثات والمؤسسات الدولية التي كانت تعمل في القطاع، بضرورة المغادرة على الفور، وهو الأمر الذي استجابت له كل هذه المؤسسات، وأجلت موظفيها الذين كان من الممكن أن يكون بعضهم صوت الغرب الموثوق على الأرض.

في محصّلة الأمر، استطاع جيش العدو أن ينفّذ جرائمه كلها في الظلام، فيما لم تستطع أيّ من صور الإبادة، التي أسهمت على أي حال في تشكيل رأي عام مناصر للفلسطينيين، في التأثير على مسار هذه الحرب ومداها وعنفها.

رئاسيات أميركا

هاريس «توحّد» الديموقراطيين خيار الضرورة

فور إعلان الرئيس الأميركي، جو بايدن، انسحابه من السباق الرئاسي، سارعت نائبته، كامالا هاريس، التي كانت، طبقاً لمصادر مقرّبة منها، على دراية بأنّ قراره آت، إلى إجراء أكثر من 100 اتصال في أقل من عشر ساعات، مع مشرّعين وحكّام وولايات وقادة مجموعات مدنية وغيرها، وفقاً لما أفاد به مصدر مطلع، شبكة «سي أن أن» الأميركية. وعليه، بدأ الحكام الديموقراطيون وأعضاء مجلس الشيوخ والنواب وممثلو الولايات يعبرون، واحداً تلو الآخر، وبشكل «منسّق»، عن دعمهم لهاريس، على أمل أن تحصل الأخيرة، بحلول الأربعاء (اليوم)، على دعم غالبية المندوبين، واللازم لضمان ترشيحها للسباق الرئاسي. إلا أنّ هاريس استطاعت بلوغ هذا الهدف قبل الجدول الزمني المحدد، إذ جمعت الغالبية المشار إليها الإثنين، معلنةً أنّها «فخورة بحصولها على الدعم الواسع واللازم لتُصبح مرشّحة الحزب الديموقراطي»، وأنّها تتطلع إلى قبول ترشيحها رسمياً. وبالفعل، أظهر استطلاع غير رسمي للمندوبين، أجرته وكالة «أسوشيتد برس»، أن هاريس حصلت على دعم أكثر من 2500 مندوب حتى الآن، أي أكثر بكثير من عدد 1976 مندوباً، الضروري للفوز بترشيح الحزب في الأسابيع المقبلة.

> تتركز الأنظار على اللقاء الذي سيجمع هاريس بنتنياهو هذا الأسبوع في واشنطن

ومن بين العدد الكبير من المسؤولين الذين أبدوا هاريس، كانت لافتة تزكية رئيسة مجلس النواب السابقة، نانسي بيلوسي، لها، لتحلّ محل بايدن على رأس قائمة الحزب الديموقراطي، ووصفها إياها بـ«الذكية والبارعة». وبـ«بالشخص الأفضل لهزيمة ترامب في الخريف»، بعدما كانت بيلوسي، قد أعلنت، في وقت سابق، أنها تفضّل إجراء «عملية تنافسية»، بدلاً من اختيار هاريس بشكل مباشر. وانضمّ إلى بيلوسي، مساء أمس، زعيم الأغلبية الديموقراطية في مجلس الشيوخ تشاك شومر، وزعيم الأقلية في مجلس النواب حكيم جيفريز، تأييدهما ترشيح هاريس للرئاسة، بعدما كانا يفضّلان «كسبها» الترشيح عبر «عملية مفتوحة وتنافسية». ولكن الرئيس الأسبق، باراك وباما، لا يزال عند موقفه المحايد لجهة دعم نائبة الرئيس. ومع تعبير معظم خصوم هاريس المحتملين حتى عن دعمهم لها، ورغبة الحزب الديموقراطي في التوحّد حول مرشح قبل انعقاد «المؤتمر الوطني» للحزب الشهر المقبل، لم يظهر أيّ منافس جدّي لمواجهتها بعد، علماً أنّه على أي شخص يفكر في منافستها أن «يتحرك» بسرعة، بعدما قال مسؤولون ديموقراطيون، مساء الإثنين، إن «اللجنة الوطنية» للحزب الديموقراطي تمضي قدماً في عملية ستحدد مرشح الحزب للرئاسة، بحلول 7 آب، أي قبل انعقاد «المؤتمر الوطني» المقرر أن يبدأ في 19 آب. على الضفة نفسها، نجحت هاريس في جمع تبرّعات «هائلة» لحملتها، بلغت 81 مليون دولار، منذ تنحّي بايدن الأحد، وهو رقم قريب من مبلغ الـ95 مليون دولار الذي جمعته حملة الرئيس في شهر حزيران بأكمله. وفي أول خطاب لها في إطار حملتها الانتخابية، هاجمت المسؤولة الديموقراطية، من ديلاوير، ترامب بـ«شراسة»، واصفة إياه بـ«المحتال»، ومؤكدة أنّه «على مدى الأيام الـ106 المقبلة، سنعرض برنامجنا على الشعب الأميركي، وسنفوز»، مضيفة: «لقد حدثت تقلّبات، وتخلجنا جميعاً الكثير من المشاعر المختلطة حول هذا الأمر. أود فقط أن أقول إنني أحب جو بايدن». كما وعدت هاريس بجعل الحق في الإجهاض في «صلب حملتها الانتخابية». وأخيراً، وفي أعقاب مغادرة رئيس وزراء الاحتلال، بنيامين نتنياهو، إلى واشنطن، الإثنين، وإعلان مكتب هاريس أنّ الأخيرة ستلتقي به «هذا الأسبوع»، أصبح مستقبل السياسة الأميركية إزاء الحرب في غزة، في حال فازت هاريس في الانتخابات الرئاسية المقبلة، محط أنظار عدد من المراقبين. وفي حين يرى البعض أنّ عدداً من التغييرات قد تطرأ في حال وصول هاريس إلى البيت الأبيض، باعتبارها مدافعة «أشرس» عن وقف إطلاق النار من بايدن، وبادرت، قبل مسؤولين أميركيين آخرين في الإدارة الأميركية، إلى انتقاد المجازر المرتكبة بحق المدنيين الفلسطينيين، يجادل آخرون، في المقابل، بأنه ما من تغييرات فعلية ستطرأ على سياسة هاريس إزاء حليفة واشنطن الأقرب في الشرق الأوسط.

حصلت هاريس على دعم أكثر من 2500 مندوب حتى الآن (أ ف ب)

أي فريق ستختار «المرشحة» الديموقراطية؟

وفي السياق، تنقل صحيفة «وول ستريت جورنال» عن إيفو دالدر، الذي شغل منصب سفير «الناتو» خلال إدارة أوباما، قوله إن نائبة الرئيس ستكون «أكثر ميلاً إلى إيجاد طرق أخرى للضغط على إسرائيل، إذا لم يتحسن الوضع في غزة بشكل كبير». وفي المقابل، قال محللون إنّ هاريس، التي تركز على كسب الدعم لترشحها، سترغب «في الابتعاد عن أي مواجهة مع نتنياهو»، لأسباب ليس أقلها تجنب تعريض نفسها لأي انتقادات بـ«الضعف تجاه إسرائيل»، على غرار تلك التي عانى منها بايدن في الأشهر الماضية. ورغم التغيير الذي طرأ على لهجة هاريس، منذ السابع من أكتوبر، من وصف «حماس» بـ«المنظمة الإرهابية البربرية»، والتعبير عن دعم واشنطن الراسخ لحليفتها، وقتذاك، إلى انتقاد ما وصفته بـ«الكارثة الإنسانية»، والمطالبة بوقف فوري لإطلاق النار، لاحقاً، لا يلتمس عدد من المراقبين أي تغيرات «فعلية» في الأفق تجاه إسرائيل.

وفي مكالمة مع الرئيس الإسرائيلي، إسحاق هرتسوغ، في كانون الثاني الماضي، قالت هاريس إن الولايات المتحدة تريد «رؤية شرقٍ أوسط أكثر تكاملاً وترابطاً وازدهاراً»، مكررة مواقف الإدارة الأميركية المعتادة، بما يشمل ضرورة أن «تكون إسرائيل آمنة»، «والا يكون هناك نزوح قسري للفلسطينيين من غزة»، وتأمين أفق سياسي «مفعم بالأمل» لهم. وفي هذا الإطار، تقول هيلا سويفر، مستشارة الأمن القومي السابقة لهاريس عندما كانت عضوة في مجلس الشيوخ، لوكالة «رويترز»، إنّه لا يوجد أي فرق بين هاريس وبايدن إزاء إسرائيل، فيما اتهم حاتم أبو دية، الرئيس الوطني لـ«شبكة الجالية الفلسطينية - الأميركية»، في حديث إلى مجلة «نيوزويك» الأميركية، هاريس وبايدن، بـ«دعم الإبادة الجماعية» بشكل لا لبس فيه، معتبراً أنّ لا فرق بين الإثنين أو أي مرشح آخر محتمل، لأنّ جميعهم «متواطئون» في العدوان الذي يتعرض له الفلسطينيون.

ومن جهة أخرى، بادرت مديرة جهاز الخدمة السرية الأميركي، كيمبرلي تشيتل، إلى الاستقالة، بعد يوم من إقرارها بأن الجهاز فشل في مهمّته لمنع محاولة اغتيال ترامب. وكانت تشيتل، مديرة الجهاز المسؤول عن حماية كبار الشخصيات الأميركية، تواجه دعوات من الحزبَين الجمهوري والديموقراطي للتنحي، بعدما أصاب مسلح يبلغ 20 عاماً المرشح الجمهوري للرئاسة الأميركية في أذنه اليمنى، خلال تجمع انتخابي في الـ13 من الجاري، في بنسيلفانيا. ورحّب رئيس مجلس النواب الجمهوري، مايك جونسون، بالاستقالة، معتبراً أنها «تأخّرت، كان عليها أن تقوم بذلك قبل أسبوع على الأقلّ. أنا سعيد لرؤية أنها استجابت لدعوة كل من الجمهوريين والديموقراطيين».

إيران

ورشة موسّعة لاختيار الوزراء: بزشكيان نحو «حكومة وحدة»

طهران ـ محمد خواجوئي

أصبح موضوع تشكيل الحكومة الإيرانية الجديدة في بؤرة الاهتمام الداخلي، مع اقتراب تنصيب مسعود بزشكيان، رئيساً للجمهورية الإسلامية، الأسبوع المقبل. وكان الرئيس المنتخَب، قد شدّد، خلال حملته الانتخابية، على ضرورة الأخذ في الحسبان وجهة نظر «الخبراء» في معالجة القضايا الداخلية، فيما يبدو أنه يتحرّك في اتّجاه العمل الجماعي واستشارة الخبراء قبل تشكيل حكومته العتيدة. وينخرط حالياً 450 شخصاً في اللجان التخصصية المعنية بكلّ منصب حكومي (حقائب وزارية أو نواب رئيس الجمهورية) لدراسة الخيارات والأسماء المطروحة لتولّي المناصب. ولهذا الغرض أيضاً، تم تشكيل «مجلس قيادة المرحلة الانتقالية»، الذي يضمّ في عضويته 31 شخصاً، يتوزّعون على خمس مجموعات عمل: سياسية، دفاعية وأمنية، اقتصادية، بنى تحتية، اجتماعية، وثقافية، ويرأسه وزير الخارجية السابق، محمد جواد ظريف، الذي اضطلع بدور محوريّ في حملة بزشكيان الانتخابية.

كذلك، يرأس ظريف مجموعة العمل السياسية والدفاعية والأمنية، والتي تغطّي وزارات الخارجية، الدفاع، الأمن، الداخلية، و«مؤسسة الطاقة الذرية». ومن جهته، يتولّى علي طيب نيا، وزير الاقتصاد في إدارة حسن روحاني الأولى، مجموعة العمل الاقتصادية، ومن مهمّاتها دراسة وتقييم المرشحين لتولّي حقيبتَي الاقتصاد والصناعة، ورئاسة مؤسسة التخطيط والموازنة، والبنك المركزي، أيضاً، يضطلع رضا صالحي أميري، وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي في عهد روحاني، بالمسؤولية عن مجموعة العمل الثقافية، التي تغطّي وزارات التربية والتعليم، العلوم، الثقافة والإرشاد الإسلامي، والسياحة. أمّا مجموعة العمل الاجتماعية، فيتولّى مسؤوليتها علي ربيعي، وزير العمل في إدارة روحاني، وتُعنى بدراسة وتقييم المرشّحين لمناصب مساعد رئيس الجمهورية لشؤون المرأة، وزارة التعاون والرخاء الاجتماعي، وزارة الصحة، و«مؤسسة الشهيد». وأخيراً، فإن مجموعة العمل الخاصة بالبنى التحتية، وتشمل وزارات النفط والطاقة، الجهاد الزراعي، الاتصالات، والطرق والمواصلات، تقع على عاتق علي عبد العلي زادة، وزير السكن في إدارة محمد خاتمي.

ووفقاً للتعليمات التي أصدرها بزشكيان، ستقوم كل مجموعة عمل بتشكيل لجنة تخصصية للمناصب المنضوية تحتها، إذ تتمثّل مهمّة كل واحدة منها في تقديم عدد من المرشحين لتولّي هذا المنصب أو ذاك. وفي خاتمة المطاف، يقوم «مجلس قيادة المرحلة الانتقالية»، وتالياً الرئيس المنتخب، باختيار المرشح النهائي. وأعلن رئيس المجلس أن كل لجنة تضمّ في عضويتها «اثنين من النخبة الأكاديمية، وآخرين من النخبة غير الأكاديمية»، وشخصاً واحداً من «جبهة الإصلاحات» ومن سائر الأحزاب، وشخصين من «المؤسسات التخصصية والنقابات المهنية والمؤسسات الشعبية، وممثّلاً عن القطاع الخاص»، مضيفاً أن «ما لا يقلّ» عن امرأة واحدة حاضرة في كل لجنة، وكذلك شخص واحد من «العرقيات والأقليّات الدينية». وإذ أوضح ظريف أنه «ليس مقرّراً أن ينضمّ الأشخاص الذين لا يتناغمون مع خطاب رئيس الجمهورية، إلى المجلس الوزاري»، فقد أكد أن بزشكيان في صدد تشكيل «حكومة وحدة وطنية».

ومن المقرّر أيضاً، بحسب ما صدر عن بزشكيان، أن تقلّ أعمار 60% ممّن تقترحهم اللجان عليه، عن الـ55 عاماً، وأن تبلغ نسبة الذين ينضمّون للمرّة الأولى إلى الحكومة 60%. وبالنسبة إلى الطريقة التي يتمّ بموجبها انتخاب أعضاء الحكومة الجديدة، فهناك مؤيّدون ومعارضون؛ إذ يقول المؤيدون إن اهتمام بزشكيان بالعمل الجماعي وآراء الخبراء يمهّد الطريق أمام انتخاب أصحاب الكفاءات، ويقلّص إمكانية التواطؤ وممارسة النفوذ، بينما يذهب المعارضون إلى أن هذا الأسلوب يؤدّي إلى تضاؤل دور رئيس الجمهورية، باعتبار أن التأثير الذي يمارسه ظريف في هذه العملية

> خامنئي: «كلّما صادق البرلمان على الحكومة المقترحة بشكل أسرع كي تبدأ مهمّات عملها، كلّما كان ذلك أفضل للبلاد»

أكبر من تأثير بزشكيان نفسه، وأن الأول بات «رئيس الظلّ». ورغم أن الرئيس الجديد فاز في الانتخابات بصفته مرشحاً رسمياً للتيار الإصلاحي، ولكن يبدو أنه يتّجه في تشكيلته الوزارية نحو اختيار وجوه مختلفة من التيارين الإصلاحي والمعتدل، وحتى الأصولي، لتبدو كأنها حكومة تعدّدية، خصوصاً أن بزشكيان سيكون مضطراً، طوال مدة ولايته الرئاسية المؤلّفة من أربع سنوات، إلى التعامل مع برلمان يشكّل الأصوليون غالبيته.

وفي غضون ذلك، ستقام، الثلاثاء المقبل (30 تموز)، مراسم أداء الرئيس الجديد اليمين الدستورية في البرلمان. ووفقاً لما ينصّ عليه القانون، ستكون أمام بزشكيان مهلة من أسبوعين لتقديم تشكيلته الوزارية إلى البرلمان لنيل الثقة. وفي هذا الإطار أيضاً، فإن التصريحات التي أدلى بها المرشد الأعلى الإيراني، علي خامنئي، لدى استقباله النواب بحضور بزشكيان، الأحد، حول ضرورة أن يتعاون البرلمان مع الحكومة الجديدة، من شأنها أن تولّد مناخاً مؤاتياً لنيل معظم الوزراء الثقة. وقال خامنئي إن «نصيحتي المؤكدة تتمثّل في التعامل البنّاء للبرلمان مع الحكومة الجديدة»، و«كلّما صادق البرلمان على الحكومة المقترحة بشكل أسرع كي تبدأ مهمّات عملها، كلّما كان ذلك أفضل للبلاد».

وأضاف: «يجب الإيمان إيماناً راسخاً أن نجاح الرئيس المنتخَب في إدارة شؤون البلاد، هو فوز لنا جميعاً»، مشدداً على أنه «يجب سماع صوت واحد في القضايا المهمّة للبلاد... ثمّة مواقع يجب أن يصدر فيها كلام واحد عن الحكومة والبرلمان والمسؤولين المختلفين. وأولئك المتربصون في العالم لاقتناص مؤشرات تدل على الاختلاف والازدواجية، يجب أن ييأسوا. يجب سماع صوت واحد».

ويمكن أن يسهم كلام خامنئي هذا، بوصفه الرجل الأول في الجمهورية الإسلامية، إلى حدّ كبير، في تهدئة المشهد السياسي الإيراني بعد النقاشات التي شهدها إبّان المنافسة الانتخابية الأخيرة. وعلى إثر تصريحات المرشد الأعلى، كتب رئيس البرلمان، محمد باقر قاليباف، الذي كان أحد منافسي بزشكيان في الرئاسيات، في منشور على «إكس»: «(إنّنا) في البرلمان نعلن أن نجاح الرئيس المنتخَب، هو نجاح بالنسبة إلينا، ونبذل قصارى جهدنا لمساعدة الحكومة». وأعرب مسعود بزشكيان، من جهته، عن شكره لخامنئي، قائلاً إن «ثقة الشعب ودعمكم للحكومة، يمثّلان اليوم أكبر رصيد لنا جميعاً لتحقيق النجاح»، مضيفاً عبر «إكس»: «صوت واحد لإيران».

ستكون أمام بزشكيان مهلة من أسبوعين لتقديم تشكيلته الوزارية إلى البرلمان لنيل الثقة (أ ف ب)

العراق

قانون «الحشد» يقسم البرلمان: الحلبوسي يتصدّر المعارضين

بغداد ـ فقار فاضل

استبق رئيس مجلس النواب العراقي السابق، وزعيم حزب «تقدّم» محمد الحلبوسي، أمس، قراءة قانون التقاعد والخدمة لمنتسبي «هيئة الحشد الشعبي»، والذي يسعى البرلمان إلى مناقشته، لمهاجمة رئيس الهيئة، فالح الفياض، متهماً إياه باستخدام المؤسسة الأمنية لأغراضه الحزبية والخاصة، بعيداً عن الأهداف والواجبات الدستورية. وقال الحلبوسي، في منشور على منصة «إكس»، إنّه لم يجد "نصاً ملزماً في مشروع القانون الجديد المتعلّق بالخدمة والتقاعد للحشد الشعبي، يضرب مبدأ استقلالية الأجهزة العسكرية والأمنية الذي نصّ عليه الدستور، ويجبرنا على أن يكون رئيس الهيئة رئيساً لحزب يستخدم الهيئة وقواتها حسب رؤيته ومنهاجه السياسي". وأضاف أنه لم يجد "نصاً واضحاً وصريحاً يسمح لرئيس حزب عطاء (فالح الفياض) باستخدام تلك المؤسسة لأغراضه الحزبية. ولم أجد أيضاً نصاً يجيز لهم التلويح للمنتسبين إلى الحشد العشائري والشعبي بالفصل والطرد لإجبارهم وعوائلهم على التصويت قسراً لمرشح محدد ينتمي إلى كتلة، سوى نص بسيط فضفاض في المادة 32 من القانون، يتيح لرئيس الهيئة إحالة المنتسب على التقاعد الإجباري، إذا ثبت عدم كفاءته. فهل سيستخدمون هذا النص للكسب الانتخابي والسياسي غير المقبول؟".

ومن المقرر أن يبدأ مجلس النواب بقراءة مشروع قانون الخدمة والتقاعد في "الحشد الشعبي" والتصويت عليه، بينما يعتزم نواب "الإطار التنسيقي" تمريره خلال الفصل التشريعي الحالي، وذلك لتلبية مطالب جماهيرهم قبل الانتخابات البرلمانية. وردّ بعض المؤيدين لتشريع قانون الحشد على الحلبوسي، قائلين إنه سيُقرّ خلال الأيام المقبلة، و"غير مسموح للمعترضين وأعداء العراق بعرقلة تمريره". وفي هذا الإطار، يؤكد النائب عن "الإطار التنسيقي"، فراس المسلماوي، لـ"الأخبار"، أن "مجلس النواب عازم على استكمال تشريع قوانين خاصة بالأجهزة الأمنية، ومنها القانون الخاص بالحشد الشعبي، كونه ينظّم التقاعد والترقيات باعتبار موظفي الحشد كلهم سواسية في الوقت الحاضر". ويوضح المسلماوي أن "المشروع سيعالج قضية الانضمام والتقاعد، وهناك توجه برلماني إلى إقراره بالسرعة الممكنة، بعيداً عن الأصوات التي تشكّك في أهميته أو تحاول قدر الإمكان إلصاق بعض العيوب به". ويتابع المسلماوي أن "القانون يخص شريحة واسعة من المجتمع، وخاصة الذين ضحّوا وشاركوا في محاربة الإرهاب، فلهذا، من غير الصحيح اتهام هذه المنظومة بأنها مسيّسة أو تضغط على منتسبيها في قضايا سياسية، وبالتالي هذا القانون هو لإنصافهم وتنظيم عملهم".

في المقابل، ثمة من يعتقد أن تشريع القوانين تحت قبة البرلمان، بات خلال السنوات الأخيرة، خاضعاً لمزاج القوى السياسية ومصالحها،

> حزب «تقدّم» يرفض مشروع قانون لتنظيم التقاعد والانتماء إلى «الحشد»

ومحاولاتها استثمارها انتخابياً. وترى النائبة السابقة والقيادية في حزب "تقدّم"، لقاء وردي، أنه "بالنسبة إلى بعض القوانين في مجلس النواب، فأحياناً تخدم جهةً أو حزباً سياسياً، وهذا ما أثر على العمل التشريعي والعملية الديمقراطية في البلاد". وتُبيّن، في تصريح إلى "الأخبار"، أن "هناك فقرات داخل القوانين تخدم المسؤولين بالدرجة الأولى، فضلاً عن الأخطاء الكبيرة في بطونها. ومن الصحيح أن نفصل بين العمل السياسي وتشريع القوانين التي تخدم العراق بعيداً عن المصالح الحزبية". وتلفت إلى أن "الحلبوسي اعترض على بعض بنود قانون الحشد كونها غير دستورية، وسُتستخدم بشكل شخصي، وربما كورقة ضغط ضد المنتسبين في حال عدم انتخاب شخص معيّن". وتضيف أن "هناك استغلالاً للعشائر في المحافظات الغربية والسنية، حيث يجري إجبارهم على الانتخاب أو اتخاذ مواقف معينة حيال بعض القضايا السياسية، وهذا يخالف عمل الهيئة وهي أمنية بالأساس، إلى جانب استخدام منتسبي حشد العشائر في أمور سياسية تخدم المسؤول أو رئيس الحزب وهذا ما لا نقبله".

الكرة اللبنانية

هبة عراقية لتأهيل ثلاثة ملاعب في لبنان: هل جاء الفرج؟

تعود مسألة الملاعب الكروية إلى الواجهة، لكن بشكل إيجابي هذه المرة مع الحديث عن توجّه مجلس الوزراء العراقي إلى تقديم هبة مالية للبنان لتأهيل ثلاثة ملاعب هي: صيدا، ملعب السيد موسى الصدر في بلدة أنصار الجنوبية وملعب مدينة بعلبك الرياضية. فهل يكون الفرج من البوابة العراقية؟

عبد القادر سعد

عصر يوم الأحد الماضي، نشر رئيس دائرة العلاقات العامة والإعلام في وزارة الشباب والرياضة الزميل حسن شرارة على صفحته على الفايسبوك نصّاً مع صور لملاعب صيدا وبعلبك وأنصار جاء فيه: «بعد خطوات جبارة وزيارات متبادلة لمسؤولين وخبراء ومهندسين، جرت بصمت كامل على مدى سبعة أشهر بين وزارتَي الشباب والرياضة في البلدين الشقيقين (لبنان والعراق)... هل حان وقت الإعلان عن مكرمة عراقية أخوية للبنان؟».

بدا واضحاً أن الحديث يدور حول هبة عراقية لتأهيل بعض الملاعب في لبنان. ما إن نُشر الخبر حتى بدأت التكهنات عن طبيعة الهبة العراقية والملاعب التي ستستفيد من هذه الهبة، والمهل الزمنية لإتمام المشاريع. البعض عاد بالذاكرة إلى الحديث عن الهبة المصرية التي حُكي عنها سابقاً لتأهيل ملعب كرة القدم في المدينة الرياضية في بيروت، لكن دون حصول تطوّر في الموضوع.

اليوم، يبدو الموضوع مختلفاً. فالمشروع بدأ العمل عليه في مطلع العام الحالي بعيداً عن الإعلام وعبر القنوات الرياضية الرسمية بين لبنان والعراق، وصولاً إلى حضور وفد من مهندسين عراقيين الشهر الماضي كشفوا على عدد من الملاعب ووضعوا تقريراً بما تحتاج إليه هذه الملاعب.

ويبدو أن المشروع قد رسا على ثلاثة ملاعب، كما يقول مدير مكتب وزير الشباب والرياضة اللبناني حسين عمر لـ«الأخبار». والملعب الأول هو: ملعب السيد موسى الصدر في بلدة أنصار الجنوبية والذي تُقام عليه حالياً مباريات في الدوريات المحلية الكروية.

الفكرة كانت في البداية تأهيل ملعب المدينة الرياضية المشيّدة في البلدة عينها، لكنّ الكشف على المنشأة أشار إلى الحاجة لكلفة عالية لإتمام المشروع تتراوح بين سبعة وثمانية ملايين دولار. فملعب المدينة الرياضية في أنصار يحتاج إلى تأهيل المنصة الرئيسية التي هي الآن عبارة عن مدرجات اسمنتية فقط وتحتاج إلى خيمة كبيرة تمتد إلى مدرجات الدرجة الأولى كما هي الحال في المدينة الرياضية في بيروت. كما يحتاج الملعب إلى تأهيل منصة الإعلاميين ووضع كراسي على مدرجات الملعب التي تتسع لـ 26 ألف مشجع، إلى جانب الحاجة إلى وضع إضاءة كاملة في الملعب، ما يعني أن الكلفة العالية هي أكبر ممّا يرصده العراقيون للبنان في هذا المشروع.

وعليه، انتقل الحديث لتأهيل ملعب السيد موسى الصدر في بلدة أنصار على صعيد إنشاء مدرجات من جهة واحدة كمرحلة أولى تتّسع لخمسة آلاف مشجع، على أن يتم تشييد مدرّجات في الجهة المقابلة للمنصة الرئيسية في مرحلة ثانية.

> قد يتم تحويل الهبة المصرية من المدينة الرياضية إلى ملعب بيروت البلدي

الملعب الثاني الذي جرى الكشف عليه وسيتم تأهيله هو ملعب صيدا البلدي الذي لا يحتاج سوى إلى تأهيل أرضيّته وبعض المرافق البسيطة. وفي هذا الإطار، كان هناك اجتماع بين فريق عمل الوزارة المؤلف من حسين عمر وحسن شرارة مع رئيس بلدية صيدا حازم بديع، حيث تم الاتفاق على تشكيل لجنة لإدارة الملعب غداً الخميس تتمثل فيها وزارة الشباب والرياضة والاتحاد اللبناني لكرة القدم وبلدية صيدا، وتكون مهمتها إدارة شؤون الملعب وكل ما يتعلّق بالنشاطات التي ستُقام عليه.

الملعب الثالث الذي سيجري تأهيله هو ملعب مدينة بعلبك الرياضية الذي يحتاج إلى تغيير أرضية الملعب الصناعية فقط.

وكشف مدير مكتب الوزير حسين عمر أن الوفد العراقي زار أيضاً ملعب بحمدون واطّلع على حاجته، لكنه وجد أن كلفة تأهيل ما يحتاج إليه على صعيد المدرّجات وأرضية الملعب ستكون عالية، فتقرر تأجيل تأهيله إلى مرحلة لاحقة.

يبدو أن المشروع وصل إلى أمتاره الأخيرة، وهو يحتاج إلى قرار مجلس الوزراء العراقي لتقديم الهبة إلى لبنان (تقدر بحوالي مليون دولار) والذي من المفترض أن يصدر قريباً.

أما على صعيد الهبة المصرية لتأهيل ملعب المدينة الرياضية، فقد علمت «الأخبار» أن المشروع ما زال قائماً لكنه تأخّر بسبب التغيير الحكومي في مصر وتأخّر حصول الوزارة الجديدة على الثقة، لكن المعلومات من داخل وزارة الشباب والرياضة تؤكّد أن المصريين جديون في مشروعهم.

لكن لا يحصل تغيّر بسيط، إذ من المتوقع أن يتم نقل الهبة المصرية من ملعب المدينة الرياضية إلى ملعب بيروت البلدي بسبب الكلفة العالية لتأهيل ملعب المدينة الرياضية.

تأهيل ملعب صيدا سيحل الكثير من المشاكل التي تعانيها كرة القدم اللبنانية (طلال سلمان)

قضية

«بروفا» كوبا أميركا تثير الشكوك
بلاد «العم سام» غير جاهزة لاستضافة المونديال

حسين فحص

ميسي وحدي ماريا غائبان عن الأولمبياد

تنطلق اليوم الأربعاء منافسات كرة القدم ضمن أولمبياد باريس وذلك قبل حفل الافتتاح المقرر الجمعة.

وتلعب اليوم (الساعة 16:00) أوزبكستان مع إسبانيا والأرجنتين مع المغرب.

وسيغيب عن الأرجنتين بطلة كوبا أميركا والعالم النجم ليونيل ميسي وزميله انخيل دي ماريا، كما سيغيب كيليان مبابي وانطوان غريزمان عن المنتخب الفرنسي المستضيف.

والساعة 18:00 من عصر اليوم تلعب مصر مع الدومينيكان وغينيا مع نيوزيلاندا، على أن تلتقي العراق مع أوكرانيا واليابان مع باراغواي الساعة 20:00. وتختتم المنافسات بلقاء الساعة 22:00 بين فرنسا وأميركا.

توازياً مع «الضبابية» السائدة حول مستقبل الانتخابات الأميركية، تبدأ غالبية أندية أوروبا لكرة القدم جولاتها التحضيرية في الولايات المتحدة بعد أيام.

هو «تقليدٌ» تكرّر في السنوات الماضية لأسباب واضحة، منها ما يتعلّق بتوسيع العلامة التجارية العالمية للفرق في دولةٍ تتبنّى كرة القدم بشكل متزايد أخيراً، ما يؤمن منصة «مهمة» للتواصل مع قاعدة جماهيرية جديدة تماماً. إضافةً إلى ذلك، يتيح لعب مباريات ما قبل الموسم في الولايات المتحدة أيضاً فرصاً مالية جديدة للأندية الأوروبية، بحيث تؤدي هذه الإستراتيجية إلى ارتفاع مبيعات البضائع، وصفقات الرعاية، ومبيعات حقوق البث التلفزيوني...

وبعيداً من تركيز إستراتيجيات الأندية التسويقية على بلاد «العم سام» طمعاً بعائدات الولايات «النامية كروياً» في المدة الأخيرة، سوف تشكّل الجولة الصيفية اختباراً حقيقياً لرؤية ردة فعل القيّمين على الملاعب الأميركية قبل استضافة البلاد كأس العالم 2026 إلى جانب المكسيك وكندا، خاصة بعد بطولة كوبا أميركا المخيبة من الناحية التنظيمية.

الأمن غائب

شهد نهائي كوبا أميركا لكرة القدم بين الأرجنتين وكولومبيا مشاهد فوضوية على ملعب هارد روك في ميامي. وازدحم الملعب الذي يتّسع لأكثر من 65 ألف متفرج، عندما اندفع مشجعون لا يحملون تذاكر إلى البوابات وتسلّقوا الحواجز الأمنية وفتحات الهواء للدخول. على خلفية الفوضى العارمة، تضررت مرافق الملعب، وتم طرد المشجعين الذين حصلوا على التذاكر من مقاعدهم عبر الحشود التي لم تدفع ثمنها، قبل أن تتأجل المباراة في النهاية لأكثر من 80 دقيقة.

الفوضى تفاقمت مع اعتقال 27 شخصاً، بمن في ذلك رئيس اتحاد كرة القدم الكولومبي رامون جيسورون وابنه، إثر اتهامهما بمهاجمة ثلاثة حراس أمن منعوهم من الوصول إلى الملعب، فيما أعلنت شركة Miami-Dade Fire Rescue أنها استجابت لما مجموعه 120 حادثاً في الاستاد والمنطقة المحيطة به (116 منها كانت بسبب مكالمات طبية).

على ضوء النهائي «الكارثي»، أُثيرت تساؤلات جدية حول مدى استعداد الولايات المتحدة لاستضافة أحداث كبرى في كرة القدم قبل عامين فقط من العرض العالمي، خاصة مع قرار استقبال بلاد «العم سام» لـ78 مباراة من أصل 104 مباريات في كأس العالم (تُقام باقي المباريات في كندا والمكسيك).

تجدر الإشارة إلى أن نهائي «مونديال 2026» سوف يُقام على ملعب ميتلايف في نيوجيرسي، بينما سيستضيف ملعب هارد روك الذي تحوّل في نهائي كوبا إلى كارثة حقيقية، سبع مباريات، بما في ذلك مباراة تحديد المركز الثالث.

سوء حالة التنظيم لخّصته جهات رياضية مختلفة، على رأسها اتحاد أميركا الجنوبية لكرة القدم، الذي انتقد بعد النهائي ملعب هارد روك في بيان صحافي قائلاً إن «مسؤولي الاستاد فشلوا في مراعاة توصيات السلامة التي قدمها الاتحاد».

سوء الأرضيات

إضافة إلى مخاوف القصور الأمني

> إضافة إلى مخاوف القصور الأمني الحاصلة في المباراة النهائية تعرضت عدد من الملاعب الأميركية لانتقادات أيضاً بسبب مشكلات تتعلق بالعشب

الحاصلة في المباراة النهائية، وقبلها عندما اشتبك لاعبو منتخب أوروغواي مع مشجعي كولومبيا في المدرجات ضمن مباراة نصف النهائي، تعرضت عدد من الملاعب الأميركية لانتقادات أيضاً بسبب مشكلات تتعلّق بالعشب، حيث اتصف غالبيتها بأنها غير جاهزة خاصةً وأنها شُيّدت أساساً للعب كرة القدم الأميركية (روغبي). عليه، حال التقاعس من دون تجهيز الملاعب بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب، ما أثار قلق اللاعبين والمدربين.

وسابَق القيمون على البطولة الزمن قبل ثمانية أشهر فقط من انطلاقها، خاصةً بعد قرار توحيد الأبعاد في جميع الملاعب المضيفة لتتوافق مع حجم 100م × 64م (الحد الأدنى للنطاق الموصى به من قبل الفيفا)، إضافةً إلى إلزام كل الملاعب المجهزة بعشب صناعي على تغطية سطحها بعشب حقيقي...

كان لافتاً أن عملية تغطية العشب الحقيقي في أتلانتا بدأت قبل ثلاثة أيام فقط من المباراة الافتتاحية، ما جعل مدرب منتخب الأرجنتين ليونيل سكالوني يصرّح غاضباً بعد المباراة الافتتاحية لمنتخب بلاده: «لقد علموا قبل سبعة أشهر أننا سنلعب هنا وقاموا بتغيير الملعب قبل يومين... بصراحة الملعب غير مناسب لمثل هذه النوعية من اللاعبين. لم يكن في وسعنا أن نفعل الكثير مع ظروف الملعب».

وسار آخرون على نهج سكالوني، منهم مدرب الأوروغواي ماريسيلو بيلسا الذي شنّ هجوماً لاذعاً على اتحاد أميركا الجنوبية لكرة القدم بسبب ما عدّه فشلاً في حماية اللاعبين وعائلاتهم على خلفية أحداث الشغب في نصف النهائي أمام كولومبيا، قبل أن يستهدف جودة الملاعب. وقال بيلسا: «كل الأكاذيب التي رووها. إنهم يعقدون مؤتمرات صحافية ويقولون: لا، الملاعب مثالية، وملاعب التدريب مثالية. لدي كل الصور التي تظهر أن هذه كلها أكاذيب. هذا هو وباء الكذابين. الآن، لقد قلت بالفعل كل ما وعدت به المنظمين والاتحاد ولن أقوله. هذه كلها عقوبات قادمة».

بطولة كوبا أميركا عكست معاناة الولايات المتحدة في استضافة الأحداث الكروية الكبرى، علماً أن القيّمين على القطاع الكروي في بلاد «العم سام» حمّلوا المسؤولية إلى «كونميبول» الذي أشرف على تنظيم البطولة، وسط تأكيدات بأن كأس العالم 2026 سيكون أفضل إثر إشراف الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) على التنظيم.

صحيح أن مدّة عامين كافية نسبياً للتحسّن، غير أن «البروفا» الكارثية التي حصلت في كوبا أميركا تنبئ بإتاحة سيّئ مرتقب في حال لم يتم تدارك الأمور سريعاً. الجولة التحضيرية لأندية أوروبا قد تعطي صورة أوضح عن مدى اهتمام القيّمين في الولايات المتحدة على تنمية كرة القدم.

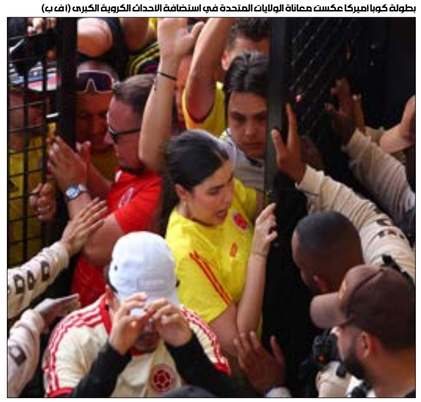

بطولة كوبا أميركا عكست معاناة الولايات المتحدة في استضافة الأحداث الكروية الكبرى (أ ف ب)

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان
صادر عن دائرة تنفيذ بيروت
يُبلغ إلى المُنفذ عليه: شادي إيلي سماره مجهول محل الإقامة عملاً بأحكام المادة 409 أصول مُحاكمات مدنية تُخطرك هذه الدائرة بأنه لديها في المُعاملة التنفيذية رقم 2024/227 إنذاراً تنفيذياً مُوجهاً إليك من طالبة التنفيذ رندى عدنان بقظان وناتجاً عن طلب تنفيذ الحُكم الصادر عن محكمة بيروت الشرعية السنية أساس 2023/1284 سجل 2023/1562 تاريخ 2023/9/4 لجهة الطلاق.
لذلك تُخطرك هذه الدائرة الحُضور إليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لاستلام الإنذار التنفيذي ومُرفقاته علماً بأن التبليغ يتم قانوناً بانقضاء مُهلة عشرين يوماً على نشر هذا الإعلان وعلى تعليق نسخة عنه وعن الإنذار التنفيذي ومُرفقاته على لوحة إعلانات هذه الدائرة ويُصار بعد انقضاء هذه المُهلة ومُهلة الإنذار البالغة خمسة أيام إلى مُتابعة إجراءات التنفيذ أصولاً حتى آخر الدرجات.
مأمور تنفيذ بيروت

إعلان قضائي
تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعُضوية القاضيين ميرا سيف الدين وديانا شحرور.
المُستدعى ضدهم: زينب حسن جلد ومحمد وعلي وإبراهيم وهاشمية وكاظمية مصطفى هاشم والمجهولي محل الإقامة الحُضور إلى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن الحُكم رقم 2024/21 تاريخ 2024/1/25 والمُقام من علي مصطفى هاشم.
والذي قضى باعتبار العقار /848/ من منطقة الزرارية العقارية غير قابل للقسمة العينية وطرحه للبيع بالمزاد العلني أمام دائرة التنفيذ المختصة وذلك خلال شهر من تاريخ النشر.
رئيس القلم
سلام الغوش

تبليغ
صادر عن محكمة النبطية المدنية المنفردة / إبجارات
يدعو قلم هذه المحكمة المدعى عليهم منير ووحيدة وعباس ومريم ونور وعلي محمود توبي، آخر مقام معروف لهم ميدعون قرب البلدية والمجهولي محل الإقامة، الحضور إليه لاستلام أوراق الدعوى ومرفقاتها رقم 2024/208 المقامة عليكم من حسين حجازي ورفاقه بوكالة المحامية فاطمة بركات، بمادة إسقاط من حق التمديد لعلّة الترك وعليكم اتخاذ محل إقامة لكم ضمن نطاق المحكمة ما لم تكونوا ممثلين بمحام حيث يُعد مكتبه مقاماً مختاراً لكم وإلا جاز إبلاغكم الأوراق وموعد الجلسة بواسطة رئيس القلم والتعليق على لوحة الإعلانات ضمن المهلة القانونيّة من تاريخ النشر.
عن رئيس القلم
شريف نورالدين

تبليغ
صادر عن محكمة النبطية المدنية / عقاري
يدعو قلم هذه المحكمة المدعى عليهم محمد وعباس وفدوى أحمد بشروش آخر مقام معروف لهم حبوش، والمجهولي محل الإقامة الحضور إليه لاستلام أوراق الدعوى ومرفقاتها رقم أساس 2015/575 صدّر 2024/90 المقامة عليكم من محمد اسماعيل بدران بوكالة المحامي رفيق حمدان، بمادة حق مرور وعليكم اتخاذ محل إقامة لكم ضمن نطاق المحكمة ما لم تكونوا ممثلين بمحام حيث يُعد مكتبه مقاماً مختاراً لكم وإلا جاز إبلاغكم الأوراق وموعد الجلسة بواسطة رئيس القلم والتعليق على لوحة الإعلانات ضمن المهلة القانونيّة من تاريخ النشر.
عن رئيس القلم
شريف نورالدين

إعلان
لأمانة السجل العقاري في عكار
طلب عبد الرزاق خالد الخالد بمُوجب تفويض بعقد بيع عن دعد محمود محمود سند تمليك بدل ضائع للعقار 61 شدرا مشتى حسن – مشتى حمود.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في عكار
طلب حنا ساسين شكور بالوكالة عن ديبه يوسف ديب سند تمليك بدل ضائع للعقار رقم 934 المقسم 26 منيارة.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في عكار
طلب متري رؤوف حنا شهادة قيد بدل ضائع للعقار 2434 رحبة.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في عكار
طلب المُحامي خليل جرجس ديب عن ماري نصر غطاس بصفتها أحد ورثة سلمه يوسف الجضم سند تمليك بدل ضائع للعقار 548 شدرا مشتى حسن – مشتى حمود.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في عكار
طلب المُحامي فادي موسى بوكالته عن أحمد حسن النابلسي بصفته أحد ورثة حسن خضر الشيخ حسن سند تمليك بدل ضائع للعقار 49 شيرحميرين.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في عكار
طلب المُحامي ريمون يعقوب بمُوجب تفويض بعقد البيع عن عبدالله حنا كوسا شهادة قيد بدل ضائع للعقار 3832 رحبة.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

◄ وفيات ►

◄ ذكرى ►

بعد مرور ثلاثة وعشرين عاماً على وفاة المرحوم
السيد جعفر شرف الدين
يتذكره أهله ومحبّوه بتلاوة سورة الفاتحة المباركة عن روحه الطاهرة.

إعلان
لأمانة السجل العقاري في عكار

فنون بصريّة

«نابو» يستعيد تاريخ المدينة العريق عبر معرضين فنيَّين

طرابلس... عاصمة الحداثة العربية

يقدّم متحف «نابو» فرصة نادرة لرصد تاريخ الفيحاء من بوابة الفن. إذ يحتضن معرضين مخصّصين لطرابلس المتوّجة عاصمة للثقافة العربية لعام 2024. هكذا، ستتعرّف إلى مجموعة العشرة التي تألّفت من فنانين كسروا التقاليد ومركزية بيروت في أعمالها المتنوعة، فيما يقدّم المعرض الثاني بُعداً توثيقياً عبر مجموعة الباحث والكاتب بدر الحاج

ريما النخل

يستضيف متحف «نابو» (الهري، شمال لبنان)، معرضين، أحدهما تشكيلي والآخر توثيقي، كلاهما مخصّصان لطرابلس المتوّجة عاصمة للثقافة العربية لعام 2024. يحمل المعرض التشكيلي عنوان «مجموعة الفنانين العشرة: هوية منفتحة على الوجود»، فيما يُقام المعرض التوثيقي التاريخي تحت عنوان «طرابلس الشام: جولة مصوّرة مع البطاقات البريدية».

في عام 1973، شكّل عشرة فنّانين تشكيليين من عاصمة الشمال مجموعة أطلقت على نفسها اسم «الفنانون العشرة»، تميزت الفرقة بكسر التقاليد في أعمالها الفنيّة المتنوعة بين الرسم والنحت، كما تحدّت مركزيّة بيروت في المضمار الفنّي. ونشاهد في المتحف أعمالاً لسبعة من هذه المجموعة هم: محمد الحفّار، وعبد الرحيم غالب، ومحمد غالب، وفضل زيادة، وفيصل سلطان، وعدنان خوجة، ومحمد عزيزة. تتقاسم مساحة العرض، إلى أنّ مجموعة «الفنانين العشرة» ضمّت في انطلاقتها الفنّانة سلمى معصراني التي لم تكمل طريقها في الفن، كما غيّب الموت بعض أعضاء المجموعة مثل محمد غالب (1935-2020) ومحمد الحفار (1929-1993).

تتنوّع الأساليب والأدوات في الأعمال المعروضة في «نابو». تتميّز أعمال فضل زيادة بأسلوبها الزخرفيّ، وبنائها، وألوانها التي تغوي النظر، وبالملمح الهندسي الخاضع لتخطيط مدروس، إذ يرسم مثل معمار يستخدم معارفه قبل عواطفه، على نحو متوازن. لوحته ثمرة عقلانيّة متصالحة مع الذائقة الجماليّة، فهو يبني ثم يعتني بأناقة أشكاله، كأنه يهب الفراغ جسداً. يعد قريباً من التجريد الهندسي العربي الذي يعتمد على الخط والنقطة. يحمل زيادة درجة الدكتوراه في الفنون التشكيليّة من باريس، وكان مديراً للفرع الثالث من معهد الفنون الجميلة في «الجامعة اللبنانيّة» في طرابلس وأحد مؤسّسيه. تدرّجت مراحل لوحته من الواقعيّة إلى الانطباعيّة فالتجريديّة الهندسيّة، وأنجز عدداً من الجداريّات بالسيراميك والرخام.

عرفت أعمال النّحات الراحل محمد الحفّار بليونتها ودفئها، وطغت عليها تيمات الأمومة، والحنان، والندم، والفرح، والجراة، مختزلةً في جسد المرأة الذي تفنّن في نحته بأشكال رمزيّة ذات التواءات وانحناءات ونعومة ملمس مدهشة. دخل الحفّار عالم النحت بعد دراسة أكاديميّة في «المعهد الوطني العالي للفنون الجميلة» في باريس، حيث تخرّج عام 1966. عُرضت أعماله في عدد من العواصم الأوروبية وصولاً إلى البرازيل. أمّا الفنّان عبد الرحيم غالب، فقد عُرف بتفضيله الأبيض والأسود وقلم الرصاص في لوحاته الحروفيّة المدهشة، حيث للمضمون والفكرة مرتبتين متقدمتين. ينبع فنّه من الفكر الصوفي الذي ينزع إلى السمو والصفاء، فضلاً عن التراث الخطوطي العربي. يحمل درجة الدكتوراه في الفنون الإسلاميّة من جامعة «القديس يوسف» في بيروت. اشتهرت له أيضاً لوحات بقش الشوفان، وأعمال على النحاس، إلى جانب انخراطه في تقنيّات الفنون الإلكترونية.

يحمل الفنان عدنان خوجة درجة الدكتوراه في الفنون التشكيليّة من «جامعة باريس الثامنة». يتأرجح فنّه بين الرسم والنحت، وقد شارك في أكثر من سمبوزيوم عالمي. نشاهد له منحوتة معدنيّة مطليّة بالأحمر، يتبدّى فيها ميله إلى الحداثة التجريديّة، حيث الفضاءات التي يمارس فيها حريته وتجريبيته، مهتمّاً بالطاقة اللونيّة في منحوتته ذات الاتجاه العمودي، التي تتألف من رقاقات معدنيّة مقطعة إلى أشكال هندسيّة، مربعة أو مستطيلة، تكوّن هذا الشكل النصبيّ الذي ينهد إلى الأعلى كصرح متوثّب للانطلاق.

في المعرض، لوحة لفيصل سلطان منفذة بالأكريليك، تتميّز بجمال المكوّنات والألوان وتحمل عنوان «المسرح بيت العلم». كما تستوقفنا في المعرض جداريّة للفنّان والناقد، تحمل في نصفها الأيمن عبارة بالإنكليزية تقول ترجمتها العربيّة: «أنا لا أؤمن بالسياسة أؤمن بالثقافة». في الخلفيّة، لقطة من السماء لوسط بيروت يظلّلها تمثال الشهداء، وإلى اليسار كولّاج قصاصات عبارة عن مقالات وصور من أرشيف سلطان، الذي أمضى عقوداً في النقد الفني والثقافي في جريدة «السفير»، بالتوازي مع مزاولته الفن التشكيلي منذ مطلع السبعينيّات من القرن الماضي. وهو حائز على الدكتوراه في الفنون التشكيليّة من «جامعة باريس الثامنة» عام 1988، وأقام أكثر من اثني عشر معرضاً منفرداً وشارك في عدد من المعارض العربيّة والعالميّة.

أمّا الفنّان محمد عزيزة، فقد درس الفن التشكيلي في «الجامعة اللبنانيّة»، ثمّ في باريس، قبل أن يعود إلى جامعته في لبنان كمدرّس، ويقيم عدداً من المعارض وينال جوائز محليّة مثل «جائزة وجيه نحلة» والجائزة الأولى في «بينالي سعاد الصباح للفنانين العرب». يتفرّد أسلوبه بالصياغة اللونيّة الشاعريّة والانفعاليّة، وبمشحات لونيّة في المنظر الطبيعي مشبّعة بانطباع ورؤى تأليفيّة. الحركة في لوحته متصاعدة مع الحفاظ على السكينة في المنظر وميل إلى التجريد غير المفرط، بهدف عدم تغييب العناصر الواقعيّة المكوّنة للوحة. يتآلف محمد عزيزة في اللون ويتآلق، واللون لديه مشدود دوماً إلى الواقع رغم «مشحة» التجريد التي تقرّبه أحياناً. وفي بعض لوحاته من أسلوب وجيه نحلة. الفنّان الغائب محمد غالب، الذي ينتمي إلى خرّيجي أوائل الستينيات في الجامعة اللبنانية، حاملاً دراسات عليا في الرسم والتصوير، خاض في الفن الحروفي والإسلامي محدثاً فيه ليحاكي التيارات الفنية الحديثة. تميّزت أعماله بالأناقة والحرفيّة، وهو أحد مؤسّسي «مجموعة العشرة». في معرض «نابو» الحالي، نقف أمام لوحات خطوطيّة زخرفيّة منمنمة بلونين أو ثلاثة، لكن تلفتنا بشكل خاص لوحة بورتريه للسيّدة فيروز بالقلم الرصاص والفحم على ورق. في هذه اللوحة، تخاطبنا فيروز بعينيها الواسعتين وهي في عمر الصبا، ويعود تاريخ إنجاز هذه اللوحة إلى عام 2012، كأنّما الفنّان غالب تعمّد رسم سيّدة الصوت والغناء في سنّ شابة.

نصعد في المتحف إلى الطبقة العلوية، لنجد المعرض التوثيقي الخاص بطرابلس، من تنظيم الكاتب والمؤرخ بدر الحاج أحد الشركاء المؤسّسين لـ«نابو». وقد أتى من مقتنياته الخاصة بكمّ من البطاقات البريديّة، هي وثائق فريدة من نوعها تروي تاريخ طرابلس في النصف الأول من القرن العشرين. يمكن وصف مدة ما بعد الأربعينيّات إلى أواسط السبعينيّات، مع اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية، بالعصر الذهبي للمدينة البحريّة والانفتاح على الحداثة. كانت طرابلس تتمتع بتأثير واسع ودور كبير، وكان «شارع سوريا» فيها ملتقى للوافدين من مدن الداخل السوري كحمص وحماه وطرطوس

> **وثائق فريدة قدّمها بدر الحاج تروي تاريخ الفيحاء في النصف الاول من القرن العشرين**

والّلاذقيّة، حيث تتقاطع المواصلات بين المدينة وأفقها العربي.

المجموعة المعروضة اليوم جُمعت في كتاب بدر الحاج بالعنوان نفسه الذي صدر عام 2010، وضمّ صوراً لمعالم في المدينة تحمل أسماء أفراد وعائلات مثل «صرافيان إخوان» و«الأخوة نورادیم» و «ميشال دافيد» و«صرافيان وصبحية» و«دولوكس أستيل» و«جوزيف زبليط» و«منشورات الشرق»... ومواقع سكة الحديد وبرج السباع والبوابة في الميناء وبركة البداوي وخط الترامواي وشارع عزمي ومقهى التل وبرج الساعة والمساجد والمناظر العامة للمدينة.

معرضا «مجموعة الفنانين العشرة: هوية منفتحة على الوجود» و«طرابلس الشام: جولة مصوّرة مع البطاقات البريديّة» حتّى 29 أيلول (سبتمبر) - متحف «نابو» (الهري، شمال لبنان). للاستعلام: 26/541341

فيصل سلطان. «العاصفة» (أكريليك على قماش ـ 110 × 90 سنتم ـ 2014)

عدنان خوجة. «ميزوبوتاميا» (وسائط متنوعة وأكريليك على ورق يردى وخشب ـ 90 × 60 سنتم ـ 2017)

محمد عزيزة. «مدينتي طرابلس» (أكريليك على قماش ـ 100 × 150 سنتم. 2006)

برج الساعة. التل. 1920

محمد الحفّار. «الاستراحة» (خشب جوز ـ 8 ×36×15 سنتم ـ 1978)

التل. فوتوسبور. 1930

رادار

بعد شهر على إقفال الصحيفة التي أطلقها رجل الأعمال الراحل ميشال مكتّف عام 2019، يستعدّ ميشال المرّ لإطلاقها مجدداً بفريق عمل جديد. يتزامن هذا المشروع مع فتحه قنوات اتصال مع السعودية

«نداء الوطن 2»: الأجندة السعودية على قدم وساق

زكية الديراني

في مبنى «استديو فيزيون» في النقاش (شمال بيروت)، أطلق رئيس مجلس إدارة mtv ميشال المرّ ورشة لتجهيز طابق كامل، ليستقرّ فيه فريق صحيفة «نداء الوطن» التي ستنطلق بحلّتها الجديدة مبدئياً في شهر تشرين الأول (أكتوبر) المقبل. بات معروفاً أن الجريدة التي أعاد ميشال مكتّف إطلاقها عام 2019 لأهداف سياسية، تراجعت بعد وفاته عام 2022 ثم توقفت عن الصدور في منتصف حزيران (يونيو) الماضي، لتصبح أخيراً في حضن المرّ وتنضمّ إلى مؤسّساته الإعلامية التي يديرها، على رأسها mtv. لم تكن الولادة الجديدة لـ«نداء الوطن» سهلة. في شهر آذار (مارس) الماضي، أعلن المدير العام (السابق) للصحيفة رجا الراسي عن وقف النسخة الورقية، في انتظار العثور على ممولين جدد بعدما قررت عائلة مكتّف نفض يدها من الجريدة الورقية. جاء القرار نتيجة الخسائر المالية التي تكبّدتها في ظلّ تراجع قرّائها وانسحاب الممولين منها. وبعد ثلاثة أشهر من العمل في الموقع الإلكتروني فقط، أعلن الراسي عن موقفه النهائي في منتصف شهر حزيران (يونيو) الماضي، وتمثّل في إغلاق الصحيفة ورقياً وإلكترونياً لأسباب مالية. لاحقاً، استغلت الجريدة الأوضاع الاقتصادية التي يمرّ بها البلد، وقضمت تعويضات الموظفين الذين وافقوا على الحصول على الفتات. بعد تسوية أمورها القانونية، اشترى المرّ امتياز «نداء الوطن» في صفقة جرت بينه وبين عائلة مكتّف، على أن يُعيد إطلاقها مجدداً في فصل الخريف المقبل. هكذا، ستنضم الجريدة إلى الإمبراطورية الإعلامية والإنتاجية التي يسعى المرّ إلى MFM، لتكتمل بذلك دائرة المؤسسات التي تنطوي تحت جناح المرّ، وتغطي الإعلام المكتوب والمقروء والمسموع. وهذا الأمر يعطي المرّ حيّزاً واسعاً لجذب التمويل المالي، وتحديداً من الدول الخليجية. في هذا السياق، تلفت المعلومات لنا إلى أنّ المرّ عيّن الصحافي اللبناني أمجد اسكندر في منصب رئيس تحرير «نداء الوطن»، وينكبّ حالياً على تشكيل فريق العمل. وقد سبق لاسكندر أن تبوّأ مناصب عدة سابقاً من بينها رئاسة تحرير موقع «إندبندنت عربية» الإلكتروني التابع للسعودية والمتخصّص في الأخبار الفنية والسياسية المتنوعة، ويتّخذ من بيروت مركزاً له. كما أن الصحافي معروف بمواقفه المعادية للمقاومة عبر كتاباته التي ينشرها في مختلف المواقع الإلكترونية.

على الضفة نفسها، تشير المعلومات إلى أنّ المرّ أجرى دراسة حول إعادة إطلاق الجريدة بالشراكة مع رئيس مجلس إدارة مصرف SGBL أنطوان الصحناوي، وعلى أساسها تمّت الشراكة. والأخير يموّل غالبية البرامج في قناة mtv وعلى رأسها برنامج مارسيل غانم «صار الوقت» الذي يخصّص حلقاته للهجوم على المقاومة ومؤيديها. وكان «صار الوقت» لاعباً أساسياً في تلميع صورة المصارف التي قضمت أتعاب اللبنانيين وسرقة ودائع الناس.

في السياق نفسه، تشير المصادر إلى أن المرّ سيستعين بمجموعة من الصحافيين من الفريق القديم لـ«نداء الوطن» التي كان يرأس تحريرها بشارة شربل. أتت هذه الخطوة بعدما قرّر المرّ إجراء توأمة بين «نداء الوطن» و mtv، طالباً من موظفيه في القناة الالتحاق بالوسيلة الإعلامية المطبوعة، ليكتشف أن أكثرية الموظفين لديه من مذيعين (ت) ومحررين (ت). ليسوا ضالعين في الكتابة باللغة العربية. ويحتاجون إلى دورات في الصحافة المكتوبة. مع العلم أن غالبيتهم هم خرّيجو اختصاصي الصحافة والإذاعة. هذا الأمر أجبر المرّ على التفتيش عن صحافيين من خارج الشاشة الصغيرة، وحتى اليوم لم يكتمل الفريق الجديد.

في المقابل، يبدو أنّ الوضع في قناة mtv غير مستقر. إذ تلفت المصادر إلى أنّ الموظفين في القناة فوجئوا بإعلان المرّ استحواذه على امتياز «نداء الوطن». وتكشف المعلومات أن العاملين يشعرون بالامتعاض من مشروع المرّ الجديد الذي لم تُعرف دوافعه، وخصوصاً أنه لا يتمتع بخبرة في الصحافة المكتوبة. كما أن موظفي mtv يشكون انخفاض رواتبهم الشهرية. إذ يتقاضى الموظفون قرابة 40 في المئة من رواتبهم بالدولار الأميركي، بينما الجزء الأكبر من معاشاتهم بالليرة اللبنانية. وهذه الخطة يتّبعها المرّ منذ أربع سنوات قبيل الأزمة الاقتصادية، وقد انعكست تململاً بين الموظفين في ظلّ الغلاء المعيشي في البلد.

على الضفة نفسها، تلفت المعلومات إلى أنّ المرّ فتح خطاً مع السعوديين للحصول على تمويل. وتكشف المصادر إلى أنّ نجل المرّ المستقرّ في الرياض، قد التقى رئيس مجلس إدارة «الهيئة العامة للترفيه» في المملكة تركي آل الشيخ، عارضاً عليه تنفيذ الأجندة السعودية في لبنان. وتعهّد المرّ الابن أمام «بو ناصر» بأنه قادر على تبنّي سياسة إعلامية قوامها أبلسة وتشويه صورة المقاومة. ويبدو أنّ بوادر التعاون بين الطرفين بدأت تثمر أخيراً، بعدما عرضت قناة mtv مسلسلات كانت تبثّ حصرياً على تطبيق «شاهد» المنضوي تحت الشبكة، من بينهما مسلسلا «ع الحلوة والمرّة» و«صالون زهرة» وغيرهما. علماً أنّه لا يمكن الاستخفاف بخطوة عرض المشاريع الدرامية، فقد رفض السعوديون مراراً العروض القاضية ببث مشاريعهم الدرامية بالتوازي مع قنوات عربية ولبنانية. لكن يبدو أنهم غيّروا رأيهم أخيراً، وسيواصلون العمل مع المرّ في القريب العاجل.

(نهاد علم الدين)

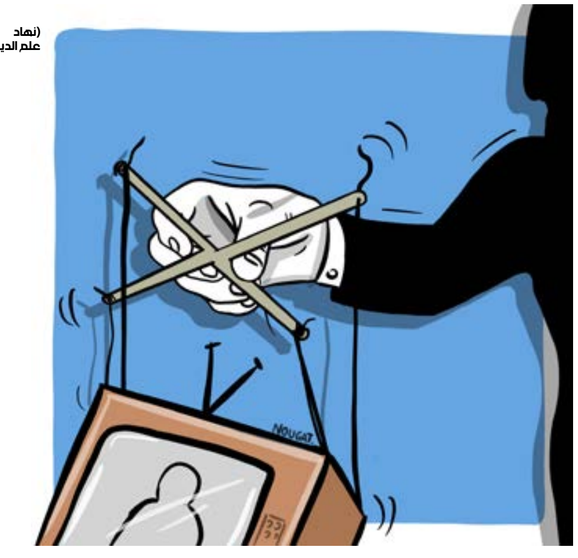

الأخبار
al-akhbar
الأربعاء 24 تموز 2024 العدد 5253

هوامش على دفتر «الطوفان»

إيرلندا تخلّد ذكرى هند رجب

سعيد محمّد

«إن شعبَي إيرلندا وفلسطين مرتبطان بتعاطف وُلد من نضال مشترك ضد شرور الاستعمار» (تيرنان كانون)

دائماً ما تميّز الموقف الإيرلندي إزاء قضية شعب فلسطين عن مواقف الغرب. دعمت الحكومات الإيرلندية المتعاقبة حلّ الدولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. في عام 1980، أصبحت الجمهوريّة الإيرلنديّة أول عضو في الاتحاد الأوروبي يدعو إلى إقامة دولة فلسطينية، وعارضت في عام 2003 بناء الجدار الأمني الإسرائيلي في الضفة الغربية. وفي عام 2021، رأت أنّ بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية «ضم فعلي»، وانتقد الرئيس الإيرلندي مايكل دي هيغينز الأوامر التي أعطتها القوات الإسرائيلية للفلسطينيين في شمال غزة بإخلاء منازلهم قبل الغزو البري بعد السابع من تشرين الأول (أكتوبر) 2023، فعدّه انتهاكاً للقانون الدولي، قبل أن تعلن دبلن في أيار (مايو) الماضي الاعتراف بدولة فلسطينية. على أنّ سجلّ الحكومات الإيرلندية المتعاقبة في ما يتعلق بفلسطين ليس سوى تعبير حذر للنخبة البرجوازية الحاكمة عن تفهّم شعبيّ أشمل وأعمق لنضال الفلسطينيين بحكم تقارب التجربة التاريخية المستمرة مع القمع الاستعماري، والعلاقات النضالية العريقة التي طوّرتها الحركات اليساريّة الفلسطينية مع نظيرتها الإيرلنديّة في عقود السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي.

لقد كانت إيرلندا أول تجربة معاصرة في الهندسة البشرية الاستعماريّة لزرع استيطان عنصري غريب في قلب مجتمع من السكان أصحاب الأرض الأصليين، وتحوّلت إلى ما يشبه مختبراً طوّرت فيه الإمبراطوريّة البريطانية عدداً من السياسات العنصريّة والإمبريالية التي نُقلت تدريجاً إلى أماكن مثل الهند وأفريقيا وأميركا الشماليّة وبالطبع إلى فلسطين. وتوازت بعد ذلك التجربتان الإيرلنديّة والفلسطينية بداية من وعد بلفور عام 1917 حين كان وزير الخارجيّة البريطاني سيّئ الذكر الذي ألزم الحكومة البريطانية بمنح فلسطين لليهود، قد طوّر منهجه الاستيطاني عبر خبرته في إيرلندا التي تولّى فيها منصب السكرتير الأول لبريطانيا بين عامَي 1887 و1891 وترك تراثاً أكسبه لقب «بلفور الدموي». ولاحقاً، أسّس سيّئ الذكر ونستون تشرشل – وكان وزيراً للحربيّة - قوة أمنية لمكافحة النضال الجمهوري في إيرلندا اشتهرت بعنفها وجرائمها ضد المدنيين. ولمّا سحبت تلك القوة بعد تقسيم إيرلندا، أرسل مئات من منتسبيها إلى فلسطين لمكافحة المقاومة العربيّة.

جدارية هند التي رسمتها فنانة الغرافيتي إيمالين بليك

وتوازى تقسيم فلسطين وقيام الكيان العبري مع خبرة الإيرلنديين في تقسيم بلادهم وإنشاء إقليم إيرلندا الشمالية الذي عاش لعقود من العنف الوحشي ضد السكان الأصلي بدعم من مستعمرين مدجّجين بأحدث الأسلحة. وتكاد السياسات البريطانية التي طبقت في الإقليم المحتل تتطابق مع سياسات الاحتلال البريطاني سواء في مطاردة المقاومين والاعتقال الإداري وأحكام السجن الطويلة وإطلاق عصابات الجواسيس وتجّار المخدرات أو في بناء الجدران العازلة أو في التمييز العنصري في الخدمات الاجتماعيّة والتعليم وحظر استعمال اللغة المحلية للسكان وما إلى ذلك. وبغير هذه الخبرة المشتركة، فإن هناك إشارات إلى تعاون نضالي في السبعينيات بين الجيش الجمهوري الإيرلندي الذي كان يقاتل من أجل تحرّر إيرلندا الشمالية مع جهات يساريّة في المقاومة الفلسطينية.

ولهذا كله، تجد اليوم الأعلام والجداريات الفلسطينية منتشرة في كل مكان في جميع أنحاء إيرلندا، أحدثها جدارية هند التي رسمتها فنانة الغرافيتي الإيرلندية إيمالين بليك. وهند رجب شهيدة فلسطينية من بين ما يقرب من 180 ألف شهيد سقطوا في قطاع غزة في حرب الإبادة الإسرائيلية المستمرة منذ تشرين الأول. كانت تبلغ ستّ سنوات عندما قتلتها القوات الإسرائيلية. ماتت وحيدة، محاصرة في سيارة، ومحاطة بجثث أفراد عائلتها الذين قضوا باستهداف سيارتهم المدنية من دبابة إسرائيلية. قبل إصابتها برصاص القوات الإسرائيلية، كانت هند على اتصال مع موظفي الهلال الأحمر الفلسطيني الذين حاولوا إنقاذها، لكن من أرسلوا منهم لهذه المهمة قُتلا بدورهما (المسعفان الشهيدان يوسف زينو وأحمد المدهون). وبعد 12 يوماً من انقطاع الاتصال بها، عُثر على جثمانها في 10 شباط (فبراير) 2024 مع خمسة من أفراد عائلتها: بشار حمادة وزوجته وأطفاله محمد (11 سنة) وليان (14 سنة) ورغد (13 سنة).

على بالي

أسعد أبو خليك

كُتبَ الكثير عن الأنفاق، وسيُكتَب أكثر. والأنفاق حاجة في صراعنا مع العدوّ لأنها تعزلُ عامل التفوّق في سلاح الجوّ بيننا وبينهم. الطائرات المصريّة كان يجب أن تكون تحت الأرض عشيّة حرب حزيران. الفيتناميّون استعملوا الأنفاق ضد الأميركيّين، وكانوا يطلعون منها كالزواحف المُدرَّبة. في تجربة منظمة التحرير، كان أحمد جبريل (الذي كان من القلّة الذين دعوا إلى فكر إستراتيجي مختلف كليّاً عن السائد في منظمة التحرير) يدعو دائماً إلى حفر الأنفاق في الجنوب. عرفات لم يكن يكترث إلى ذلك لأن العمل العسكري لم يكن عنده إلا ورقة تفاوض للنضال الديبلوماسي (دعا إليه قبل السنيورة). لكنّ عرفات اقتنع ذات يوم وأصدر أمراً باستيراد شاحنات حفر عملاقة وبأسعار باهظة. وعندما وصلت إلى لبنان، اكتشفوا أنها لا تصلح للهدف الذي اشتروها من أجله. جبريل حفر أنفاقاً لحماية قواعد له وكان العدوّ يقصفها من الجوّ من دون جدوى. عندما تكون تحت الأرض بـ 15 متراً ، لا تستطيع القذائف والصواريخ أن تصل إليك. ما فعله العدوّ في غزة هو إحداث دمار شامل، على أمل أن تتضرّر كل المنافذ. ستُدرَّس تجربة الخنادق في غزة التي كانت بمبادرة لبنانيّة وإيرانيّة (يجري الحديث عن زيارات غزة من عماد مغنيّة في أوائل الألفيّة). يقول طبيب عمل في غزة إنهم في المستشفى لم يروا مقاتلاً واحداً لـ «حماس»: السنوار جهّز مستشفيات ميدانيّة تحت الأرض. هذا الابتكار غيّر ميزان القوّة بيننا وبين العدوّ. وإذا كانت غزة تعجّ بالأنفاق (رغم مبالغات في طول الأنفاق من العدوّ الذي يحتاج إلى ألف تبرير وتبرير لفشله وإخفاقاته)، فإن لبنان لديه مدن خفيّة. وإذا كانت الأنفاق على هذه الدرجة من الإتقان، فإن الأنفاق في لبنان قد تبدأ في قرية جنوبيّة وتنتهي في الجليل. وشبكة الأنفاق في غزة دليل على نزاهة في التعامل مع المال الإيراني الذي يصل إلى الحركة: عرفوا كيف ينفقون. في لبنان في زمن منظمة التحرير، كان المال يأتي من كل حدب وصوب (من دول عربية واشتراكيّة) ولم يبنِ أنفاقاً.

المفكرة

من صور إلى طرابلس «نرقص للحرية»!

■ تُطلق «جمعيّة تيرو للفنون»، «مهرجان لبنان الدولي للرقص المعاصر» في «المسرح الوطني اللبناني» يوم 25 تموز (يوليو)، احتفالاً بالذكرى السنويّة العاشرة على تأسيسها. يسعى المهرجان إلى ترسيخ الحركة المسرحيّة الراقصة في لبنان، عبر دعم الفرق الشبابيّة والمحليّة، إضافة إلى استقبال أعمال طلّاب الجامعات. تحمل النسخة الجديدة من المهرجان عنوان «نرقص للحريّة» وتشارك فيها: «فرقة تيرو للجمباز» و«فرقة تيرو المسرحيّة» و«فرقة يافا» و«فرقة الكوفيّة للدبكة الفلسطينيّة». كما يتضمّن المهرجان، عرضاً منفرداً للاستعراضيّة البرتغاليّة آنا بالما، وعرضاً لحسام خطاب.

«مهرجان لبنان الدولي للرقص المعاصر»: 25 تمّوز (يوليو) في «المسرح الوطني اللبناني» (صور) . 26 تمّوز (يوليو) في «المسرح الوطني اللبناني» (طرابلس). للاستعلام: 81/870124

جلال خوري ترك صوراً أيضاً

■ في عام 2017، رحل المسرحي اللبناني المعروف جلال خوري، طاوياً مرحلةً وحقبةً توّجته كأحد روّاد المسرح السياسي العربي الواقعي. منذ الستينيّات، شكّلت أعماله محطّات أساسيّة في تاريخ بيروت الثقافي والسياسي والفكري وعُرف بمواقفه الحازمة التي تناولها في أعماله المسرحيّة المتمردة، فلم يفقد بوصلة فلسطين ولم يتراجع عن دعمه لخطّ المقاومة حتى اللحظة الأخيرة. تعلن «جامعة القدّيس يوسف» بالاشتراك مع عائلة خوري، إهداء مجموعة صور المؤلف والمخرج المسرحي إلى «المكتبة الشرقيّة»، وتدعو إلى حضور احتفال توقيع العقد اليوم في حرم «الابتكار والرياضة» في بيروت. يتضمّن الاحتفال، كلمة لرئيس الجامعة الأكاديمي سليم دكّاش اليسوعي، وكلمة يلقيها جاد أرسان نيابةً عن عائلة خوري، وأخرى يلقيها المخرج والممثل جو قديح نيابةً عن أهل المسرح. وسيُعرض في الاحتفال، وثائقي يحمل توقيع المخرج اللبناني هادي زكاك بعنوان «عزيزي جلال، رسالة من هادي زكاك»، يتناول أعمال وإرث المعلّم اللبناني.

احتفال توقيع عقد وإهداء صور جلال خوري: اليوم - الساعة الحادية عشرة صباحاً - «حرم الابتكار والرياضة» (طريق الشام، بيروت).

الفنانون التشكيليون في العالم الرقمي

■ يُعدّ موضوع تصوير الذات، من أقدم المواضيع التي شغلت الفنانين أمثال دافنشي وفان غوخ. مع ظهور الفنّ الرقمي، كيف يصوّر الفنانون الرقميون ذاتهم اليوم؟ هذا ما تستعرضه الغاليري اللبنانيّة المكرّسة حصراً للفنون الرقميّة «دي جان آرت»، في المعرض الذي افتتحته أخيراً تحت عنوان Digital.Me. يضمّ

المعرض أعمالاً رقميّة لـ11 فناناً من لبنان والسعوديّة والإمارات العربيّة المتحدة وإيران. اختير الفنانون من بين 50 قدّموا طلباتهم في دعوة مفتوحة أطلقتها الغاليري في مطلع عام 2024 حول موضوع «تصوير الذات».

معرض Digital.Me: حتّى 6 أيلول (سبتمبر) - غاليري «دي جان آرت» (الحمرا). للاستعلام: 03/633010

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com